جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

إطار مقترح للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتنمية المناطق العشوائية في مصر

(دراسة ميدانية)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

إعداد

سعاد حسين محمد عبد النعيم

إشراف

أ.د/ أحمد عبد العزيز البقلي

أستاذ تخطيط السكان والقوى العاملة

مركز التنمية الإقليمية – معهد التخطيط القومي

2022

Arab Repablic Of Egypt

Institute of National Planning

Postgraduate Studies

A Suggested Framework for Partnership between Government and Civil Society for the Development of Slum in Egypt

(A field study)

A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements of Master Degree in Planning and Development

Submitted By:

Soad Hussien Mohamed Abdel Naeem

Supervised By:

Prof. DR. Ahmed Abdel Aziz Al-Bakly

Professor of Population and Labour Force Planning

Regional Development Center - Institute of National Planning

2022

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

إجازة رسالة ماجستير التخطيط والتنمية

بعنوان: "إطار مقترح للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتنمية المناطق العشوائية في مصر

دراسة ميدانية"

A Suggested Framework for Partnership between Government and Civil Society for the Development of Slum in Egypt

(A field study)

الباحثة: سعاد حسين محمد عبدالنعيم

أعضاء لجنة المناقشة والحكم:

أ.د/ احمد عبد العزيز البقلي أستاذ تخطيط السكان والقوى العاملة مركز التنمية الإقليمية _معهد التخطيط القومي	**مشرفاً ورئيساً لجنة المناقشة والحكم** التوقيع: .....
أ.د/ اقبال الأمير السمالوطي أستاذ التخطيط والتنمية – عميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية سابقاً	**محكماً وعضواً** التوقيع: .....
أ.د/ مجدة امام حسانين رئيس قسم القضايا الاجتماعية والثقافية للتنمية والتخطيط واستاذ علم اجتماع التنمية بمعهد التخطيط القومى	**محكماً وعضواً** التوقيع: .....

تمت إجازة الرسالة بتاريخ ..... / ...../2022

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّار"

صدق الله العظيم

سورة البقرة (آية 201)

إهـــــداء

أهدي هذا الجهد والعمل:

إلى روحِ **أُختي** الغالية فقيدة قلبي / المرحومة بأذن الله هويدا حسين. تحقيقًا لأملٍ كانت تود أن يكون. وكنتُ أودُّ أن تَراه.

الي **أمي** التي لم يمهلني القدر أن أعيش معها الا قليلاً رحمها الله

الي **أبي** الذي رسم لي الطريق من البداية وساندني ودعمني طوال حياته رحمه الله

الي **أسرتي** الصغيرة زوجي وأبنائي (أحمد. فريدة. عاليا) قلبي الذي يمشي على الأرض أدامهم الله في حياتي ورزقني برهم.

الي أغلي ما أملك في الحياة عائلتي وسندي وعزوتي **(أخوتي)** نبض القلب والروح (أحمد. محمد. زينب. وحكمت. غادة. وشذي) وأبنائهم الغاليين.

الي أصدقائي وأحبائي **فريق العمل** بجمعية حواء المستقبل التي أفخر ان أنتمي اليها الي صديقاتي الأعزاء من تحملوني كثيرا وساندوني كثيرا (ا. سنية، ا/هبه الله، ا/ نشوي).

وأخيراً: أخص بالاهداء من كان وجودها في حياتي فضل من الله ونعمة، من كان وجودها قوة ودعم وحب، وكانت نعم الام والأستاذة والصديقة، أستاذتي ومعلمتي وقدوتي: **أ.د/ اقبال السمالوطي** حفظها الله.

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي بمعهد التخطيط القومي والسادة إدارة المعهد.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للسادة المحكمين:

أ.د/ اقبال السمالوطي –أستاذ التخطيط والتنمية والعميد السابق للمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

أ.د / مجدة امام –أستاذ علم اجتماع التنمية ورئيس قسم القضايا الاجتماعية والثقافية للتنمية والتخطيط بمعهد التخطيط القومي .

وأتقدم بأسمي أيات الشكر والتقدير والعرفان الي أستاذي العزيز المشرف على الرسالة

أ.د/ أحمد عبد العزيز البقلي –أستاذ تخطيط السكان والقوى العاملة بمركز التنمية الإقليمية –معهد التخطيط القومي.

وأشهد الله انني طوال هذه الرحلة لم أجد منه إلا كل دعم ومحبة وتقدير ومساندة، كان نعم الأستاذ والمعلم والأب الناصح الموجه لي، وكان سنداً قوياً كنت أشعر معه بالأمان حفظه الله.

المستخلص

عنوان الرسالة:

إطار مقترح للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدنيلتنمية المناطق العشوائية في مصر (دراسة ميدانية)

الباحثة: سعاد حسين محمد عبدالنعيم

المشرف: أ.د/ أحمد عبد العزيز البقلي **السنة: 2022**

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية –معهد التخطيط القومي

تُعد الجمعيات الأهلية شريكاً أساسياً للدولة والقطاع الخاص في مواجهة العشوائيات وما ينجم عنها من مشكلات؛ حيث إنها لها دور كبير في سد فجوات كبيرة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة، ولها أهمية كبيرة في نجاح التنمية، خاصة في مجالات التنمية البشرية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في بحثها لقضية الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية في تطوير العشوائيات، تلك القضية التي تُعدُّ من الخطورة التي تستدعي أهمية أن تتكاتف كافة قطاعات الدولة بما فيها الجمعيات الأهلية لمواجهتها الأمر الذي لن يتحقق دون وجود إطار شراكة فاعل ومنظم يحدد الأدوار بمزيد من الدقه، بل ويدعم الإستفادة والتكامل بين طرفي هذا الإطار حيث إن الدولة تمتلك الإمكانات الهائلة المادية والبشرية؛ لتطوير العشوائيات بينما يمتلك المجتمع المدني القدرات البرامجية والمرونة في التدخلات الإنمائية غير النمطية الهادفة لتغيير حياة البشر.

الكلمات الدالة:

تطوير العشوائيات – الجمعيات الأهلية – الشراكة – إطار الشراكة.

ملخص الرسالة باللغة العربية

تحث الحكومة دائمًا الجهود الأهلية للمشاركة في عملية التنمية وتدعيم مفهوم شركاء التنمية؛ لتضمن لها النجاح في هذا المسار، لذا تعد منظمات المجتمع المدني أحد أهم أطراف الشراكة في التنمية، حيث مضى الوقت الذي كانت فيه التنمية مسئولية القادة والمسئولين، بل أصبح الأمل معقوداً على توفير فرص الشراكة بين مؤسسات القطاع العام، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

وترجع أهمية منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية لأسباب عديدة منها: مرونة الحركة حيث إنها تتمتع بمرونة عإلية لكونها أكثر تحرراً من قيود البيروقراطية، التي تعاني منها الجهات الحكومية، التواصل والاتصال مع الفئات المستهدفة، لطبيعتها غير الرسمية فهي عادة ما تكون أقدر على التواصل مع هذه الفئات وأكثر تقبلاً وتحوز على ثقة أكبر، وكذلك كونها تعكس حاجة تنموية اجتماعية فهي عادة ما تنشأ داخل المجتمعات المحلية وتكون الرد الطبيعي لحاجات تنموية اجتماعية لفئة معينة.

وقد حققت الجمعيات الأهلية باعتبارها أحد منظمات المجتمع المدني أهدافًا بالغة الأهمية لتنمية المجتمع وتقدمه، وتعتمد الدولة في اتجاهها الحديث على الجمعيات الأهلية كتنظيمات للمجتمع المحلي لأنها تكفل تحقيق التنمية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، فهي توجه بخدماتها إلى المجتمع المحلي ككل بهدف تنميته اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا.

كما تعتبر الجمعيات الأهلية شريكاً أساسياً للدولة والقطاع الخاص في مواجهة العشوائيات وما ينجم عنها من مشكلات حيث إنها لها دور كبير في سد فجوات كبيرة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة، ولها أهمية كبيرة في نجاح التنمية، خاصة في مجإلات التنمية البشرية، من خلال تعزيز قدرات إلافراد وتعبئة مواردهم وأنشطتهم في نطاق مشاركة جماعية منظمة، وتحرص على رفع وعي إلافراد بأهمية تنمية وتحسين حياتهم من خلال مجهوداتهم الذاتية وفق أطر مؤسسية مدنية تدعم وتنظم التكامل والتعاون، وتشبع حاجات الناس من الخدمات، ولأن تدخلات الدولة لمواجهة قضية العشوائيات قد انصبت بشكلٍ مباشرٍ على أعمال البنية الأساسية والمرافق إما من خلال إحلال مناطق بعينها ونقل سكانها إلى مناطق جديدة أو من خلال تطوير الخدمات والمرافق بالمناطق القائمة، وبناء ما تهدم من منازل؛ لتصبح حالتها أفضل وفي الواقع إن هذا التدخل من قبل الدولة على الرغم من إيجابيته إلا أنه تدخل غير كافٍ، إذ إنه من المعروف أن هناك خصائص سكانية محددة لقاطني العشوائيات لا يمكن تغييرها او التعامل معها بمجرد احلال البناء او تغييره، انما هي خصائص ترتبط بتحسين نوعية الحياة تحتاج إلى برامج ثقافية – اجتماعية – صحية وتدخلات تنموية متكاملة، وهو مالم تشمله برامج الدولة للتطوير إذا انصب البناء على الحجر دونما البشر، وهو الأمر الذي تمتلك أدواته الجمعيات الأهلية بما لها من قدرة على تنفيذ برامج نوعية متخصصه تستهدف تحسين نوعية الحياة للأفراد ودعم مشاركتهم المجتمعية، فكان الهدف الرئيس للبحث هو وضع إطار عام للشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية في تطوير العشوائيات.

وتبلورت أهمية هذه الدراسة في بحثها لقضية الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية في تطوير العشوائيات، فإن قضية العشوائيات تعد من الخطورة التي تستدعي أهمية أن تتكاتف كافة قطاعات الدولة بما فيها الجمعيات

الأهلية لمواجهتها؛ الأمر الذي لن يتحقق دون وجود إطار شراكة فاعل ومنظم يحدد الأدوار بمزيد من الدقه، بل ويدعم الإستفادة والتكامل بين طرفي هذا الإطار حيث إن الدولة تمتلك الإمكانات الهائلة المادية والبشرية لتطوير العشوائيات، بينما تمتلك الجمعيات الأهلية القدرات البرامجية والمرونة في التدخلات الإنمائية غير النمطية الهادفة لتغيير حياة البشر، كما تبرز أيضًا أهمية الدراسة أن قضية العشوائيات مؤخرًا قد حظيت باهتمام سياسي، وأمني، وإعلامي، وثقافي، وأكاديمي، وظهر في الإونة الإخيرة اهتمام بإيجاد حلول لها سواء بإعادة تخطيطها، أو بمدها بالمرافق والخدمات وأصبحت هي الشغل الشاغل لاهتمامات الدولة، ومع ذلك، لا تزال العشوائيات تشكل تحدياً مجتمعياً يتطلب المزيد من الإهتمام.

وسعت الدراسة بأن تخرج بإطار شراكة فاعل يحقق تكامل الجهود بين الدولة والجمعيات الأهلية؛ لتقديم خدمات أكثر شمولية لقاطني المناطق العشوائية ليتحقق في النهاية تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المناطق.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولت بالشرح والتحليل مفاهيم أساسية هي مفهوم منظمات المجتمع المدني ومنها الجمعيات الأهلية، مفهوم الشراكة ومفهوم العشوائيات، وكذلك وصف لبعض تجارب الشراكة بين الحكومة و الجمعيات الأهلية؛ لتطوير العشوائيات وتحليلها والوقوف على نتائجها ومقومات نجاحها والمعوقات والتحديات التي قابلتها، إلى جانب استخدام أسلوب إلاستبيان لقياس مدى الحاجة إلى إطار شراكة إجرائي ينظم العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية في تطوير العشوائيات والمعوقات التي تواجهه الجمعيات الأهلية في شراكتها مع الحكومة في العمل بقطاع تطوير العشوائيات ومدى اهتمام الدولة بالشراكة مع الجمعيات الأهلية لمواجهة العشوئيات.

وجاءت الدراسة في خمسة فصول كالتالي، الفصل الأول، ويشمل الإطار العام للدراسة: الأهمية، مشكلة الدراسة، الأهداف، الفروض، منهجية الدراسة، المفاهيم الأساسية التي تتناولها الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني، ويتناول المجتمع المدني والشراكة وتضمن مبحثين: المبحث الأول، والذي يستعرض النشأة التاريخية لمنظمات المجتمع المدني، وتطور أدواره والمبادئ والخصائص العامة المميزة له. والمبحث الثاني، الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والذي يستعرض أهمية الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، كما يتطرق إلى متطلبات تمكين منظمات المجتمع المدني من تفعيل الشراكة ومواجهة المشكلات والتحديات المعوقة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني. الفصل الثالث، تجربة تطوير العشوائيات في مصر والذي يتضمن مبحثين: المبحث إلاول، يتناول مفهوم العشوائيات، لمحة تاريخية عن ظهور العشوائيات في مصر، أسباب ذلك، الخصائص الاجتماعية و إلاقتصادية لسكان المناطق العشوائية وأنماط المناطق العشوائية في مصر.المبحث الثاني، و يتناول تجارب تطوير العشوائيات في مصر والدول العربية التجارب العربية (تجربة المملكة العربية السعودية، تجربة دولة إلاردن، تجربة دولة السودان، تجربة جمهورية مصر العربية، وعرضًا لبعض نماذج شراكة الدولة المصرية مع المجتمع المدني في تطوير العشوائيات. الفصل الرابع: والذي يستعرض النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية المطبقة مع الجمعيات الأهلية

العاملة في قطاع العشوائيات والتي على ضوئها تم إعداد الإطار المقترح للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتطوير العشوائيات. الفصل الخامس: إطار مقترح للشراكة المجتمعية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتنمية المناطق العشوائية في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضعف الشراكة بين الجمعيات الأهلية والحكومة في العمل في مجال العشوائيات، وجود تحديات كبيرة تواجهه الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع العشوائيات في شراكاتها مع الحكومة، التأكيد على أهمية وجود إطار تنظيمي محدد للشراكة بين الجمعيات الأهلية والحكومة ومنظم لها.

وأخيرًا: تسعى الدراسة لصياغة إطار مقترح للشراكة بين الدولة ممثلة في صندوق تطويرالعشوائيات والجمعيات الأهلية العاملة في مجال تطوير العشوائيات، واقتراح إنشاء وحدة للمجتمع المدني وطرحت أدوارًا إجرائية محددة لها_والإطار المقترح يسعى بالأساس إلى أن تكون الشراكة مؤسسية ومستمرة وترد نصًّا في شكل إجراءات محددة وأدوار منوطة لكل طرف من أطراف الشراكة التي تأمل الدراسة أن تكون شراكة فاعلة من أجل خدمات أكثر جودة للمستهدفين الأكثر فقرًا والأكثر احتياجًا من قاطني المناطق العشوائية.

مستخلص الرسالة باللغة الإنجليزية

the extract

Title: A Suggested Framework for Partnership between Government and Civil Society for the Development of Slum in Egypt (A field study)

Researcher: Soad Hussein Mohamed Abdel Naeem

Supervised: Prof. Dr. Ahmed Abdel Aziz Al-Baqali **Year:** 2022

Academic degree: Master of Planning and Development - National Planning Institute

NGOs are an essential partner for the state and the private sector in facing slums and the problems that result from them. As it plays a major role in bridging large gaps with regard to social services, especially for the poor and marginalized groups, and it is of great importance in the success of development, especially in the areas of human development.

The importance of this study is highlighted in its examination of the issue of partnership between the state and NGOs in the development of slums, an issue that is considered dangerous and calls for the importance of all sectors of the state, including NGOs, coming together to confront it, which will not be achieved without an effective and organized partnership framework that defines roles more precisely. Rather, it supports the benefit and integration between the two sides of this framework, as the state possesses the enormous material and human capabilities; To develop slums while civil society has the programmatic capabilities and flexibility of non-typical development interventions aimed at changing human lives.

Key words: Slum development - NGOs - partnership - partnership framework

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

Abstract of the Study

The government always urges civil efforts to participate in the development process and to strengthen the concept of development partners to ensure success in this path. Therefore, civil society organizations are one of the most important parties to the partnership in development, as the time has passed when development was the responsibility of leaders and officials, but rather hope has become dependent on providing partnership opportunities between public sector institutions, the private sector and non-governmental organizations.

The importance of NGOs in achieving development is due to many reasons, including the flexibility of movement, as it enjoys high flexibility, as it is freer from the bureaucratic constraints that government agencies suffer from, communication and contact with the target groups, due to its informal nature, as it is usually better able to communicate with these groups and more receptive and has greater confidence, as well as reflecting a social development need, as it usually arises within local communities and is the natural response to the social development needs of a particular group.

The NGOs, as a civil society organization, have achieved very important goals for the development and progress of society. In its modern direction, the state relies on NGOs as organizations of the local community because it ensures the achievement of the development that society seeks to achieve. It directs its services to the local community as a whole in order to develop it economically, socially and culturally.

The NGOs are also considered an essential partner for the state and the private sector in facing the slums and the resulting problems, as they have a major role in bridging large gaps with regard to social services, especially for the poor and marginalized groups, and they have great importance in the success of development, especially in the areas of human development, through Strengthening individuals' capabilities and mobilizing their resources and activities within the scope of organized collective participation, and is keen to raise individuals' awareness of the importance of developing and improving their lives through their own efforts in accordance with civil institutional frameworks that support and organize integration and cooperation and satisfy people's needs for services, and because the state's interventions to confront the issue of slums have focused directly on infrastructure works and utilities either by replacing specific areas and transferring their residents to new areas or by developing services and facilities in existing areas and building demolished houses to make their condition better. In fact, this intervention by the state, despite its positivizes, is insufficient, if it is known that there are specific demographic characteristics of slum dwellers that cannot be changed or dealt with by simply replacing or changing the building. Rather, they are characteristics that are related to improving the quality of life that need cultural, social, health programs and integrated development interventions, which is not included in the state's development programs if the construction is focused on stone without people,

which is what civil associations possess with its ability to implement specialized quality programs aimed at improving the quality of life for individuals and supporting their participation. The main objective of the research was to develop a general framework for the partnership between the government and NGOs in the development of slums.

The importance of this study was crystallized in its examination of the issue of partnership between the state and NGOs in the development of slums. The issue of slums is serious that calls for the importance of all sectors of the state, including NGOs, uniting to confront it, which will not be achieved without an effective and organized partnership framework that defines the roles more accurately and even supports the benefit and integration between the two sides of this framework, as the state possesses the enormous material and human potential to develop slums, while NGOs possess programmatic capabilities and flexibility in non-typical development interventions aimed at changing human lives. The study also highlights the importance of the issue of slums that has recently received political, security, media, cultural and academic attention. There has recently been interest in finding solutions to them, whether by re-planning them or by providing them with facilities and services, and they have become the main concern of the state's concerns. However, slums still constitute a societal challenge that requires more attention.

The study has sought to come out with an effective partnership framework that achieves the integration of efforts between the state and NGOs to provide more comprehensive services to the residents of slums, in order to achieve, in the end, an improvement in the quality of life for the residents of those areas.

In order to achieve the objectives of the study, the study has followed the descriptive analytical approach, where it has dealt with basic concepts by explanation and analysis, namely the concept of civil society organizations, including NGOs, the concept of partnership and the concept of slums.

And also a description of some experiences of partnership between the government and NGOs to develop and analyze slums and determine its results and the elements of its success and the obstacles and challenges it encountered, in addition to using the questionnaire method to measure the extent of the need for a procedural partnership framework that regulates the relationship between the state and NGOs in developing slums and the obstacles faced by NGOs in its partnership with the government in working in the slum development sector, and the extent of the state’s interest in partnering with NGOs to confront slums

The study came in five chapters as follows:

The first chapter includes the general framework of the study, the importance, the problem of the study, the objectives, the hypotheses, the study methodology, the basic concepts covered by the study and previous studies.

The second chapter deals with civil society and partnership and includes two topics, the first topic: which reviews the historical emergence of civil society

organizations, the development of its roles, principles and general characteristics that distinguish it, and the second topic: partnership between the state and civil society organizations, which reviews the importance of partnership between the state and civil society organizations, as well as deals with the requirements of enabling civil society organizations to activate the partnership and face the problems and challenges that hinder the partnership between the state and civil society.

The third chapter deals with the experience of developing slums in Egypt, which reviews the distinctive features of slum dwellers and the effects of slum housing and the role of the state in dealing with the problem of slums, in addition to reviewing the experiences of civil associations working in the field of slum development.

The fourth chapter reviews the statistical results of the field study applied with associations civil society working in the slum sector, in the light of which the proposed framework for partnership between the government and civil society was prepared for the development of slums.

The fifth chapter proposes a framework for community partnership between the government and civil society organizations for the development of slums in Egypt.

The study has reached a number of results, the most important of which are: weak partnership between NGOs and the government in working in the field of slums, the presence of major challenges faced by NGOs working in the slum sector in their partnership with the government, emphasizing the importance of having a regulated specific organizational framework for the partnership between NGOs and the government.

Finally, the study seeks to formulate a proposed framework for the partnership between the state represented by the Slum Development Fund and NGOs working in the field of slum development and to propose the establishment of a civil society unit and put forward specific procedural roles for it. This proposed framework mainly seeks that the partnership should be organizational, continuous and listed in the form of specific procedures and roles for each of the parties of the partnership that the study hopes will be an effective one for better quality services for the poorest and most needy targets of slum dwellers.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1-24**
1- مقدمة.	**2**
2- مشكلة الدراسة.	**5**
3- أهمية الدراسة.	**5**
4- أهداف الدراسة.	**5**
5- تساولات الدراسة.	**6**
6- مفاهيم الدراسة.	**6**
7- الدراسات السابقة.	**9**
8- منهجية الدراسة.	**23**
9- خطة البحث.	**23**
الفصل الثاني: المجتمع المدني والشراكة	**25-45**
مقدمة.	**26**
المبحث الأول: المجتمع المدني:	**26-40**
أولاً: مفهوم المجتمع المدني وتطوره.	
- مفهوم المجتمع المدني في الحضارة الغربية.	**26**
- مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي والإسلامي.	**26**
ثانيًا: تطور منظمات المجتمع المدني في مصر.	**29**
ثالثًا: مكونات المجتمع المدني في مصر.	**31**
رابعاً: الواقع القانوني والتنظيمي لمنظمات المجتمع المدني في مصر.	**35**
خامسا: مبادئ منظمات المجتمع المدني.	**37**
سادساً: وظائف وأركان منظمات المجتمع المدني.	**38**
المبحث الثاني: الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني:	**40-45**
أولاً: مفهوم الشراكة.	**41**
ثانيًا: أهمية الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.	**41**
ثالثًا: المشكلات والتحديات المعوقة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.	**43**
رابعًا: متطلبات تمكين منظمات المجتمع المدني من تفعيل الشراكة.	**44**
ملخص الفصل	**45**
الفصل الثالث: تجربة تطوير العشوائيات في مصر	**46-73**
مقدمة	**47**

الموضوع	الصفحة
المبحث الاول: العشوائيات:	**54-47**
أولاً: مفهوم العشوائيات.	**48**
ثانياً: لمحة تاريخية عن ظهور العشوائيات في مصر .	**49**
ثالثًا: أسباب ظهور العشوائيات.	**50**
رابعًا: الخصائص الاجتماعية والإقتصادية لسكان المناطق العشوائية وظاهرة الفقر.	**51**
خامسًا: أنماط المناطق العشوائية في مصر.	**53**
المبحث الثاني: تجارب تطوير العشوائيات في مصر والدول العربية:	**71-55**
1- التجارب العربية:	**55**
– تجربة المملكة العربية السعودية.	**55**
– تجربة دولة إلاردن.	**57**
– تجربة دولة السودان.	**58**
– تجربة جمهورية مصر العربية.	**58**
2- نماذج لشراكة الدولة المصرية مع المجتمع المدني في تطوير العشوائيات.	**61**
ملخص الفصل	**72**
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	**94-74**
مقدمة.	**75**
أداوات الدراسة الميدانية إلاطار الزماني والمكاني.	**75**
نتائج الدراسة الميدانية.	**76**
النتائج العامة.	**93**
الفصل الخامس: إطار مقترح للشراكة المجتمعية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتنمية المناطق العشوائية في مصر.	**101-95**
مقدمة:	**96**
أولاً: مرتكزات إلاطار المقترح:	**96**
أ- البعد القانونى:	
ب- البعد إلاجتماعي:	
القضاء العشوائيات ضمن رؤية مصر 2030	
الحق في السكن اللائق – الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.	
إعلان عام 2022 عام المجتمع المدني.	
ثانيًا: إطار الشراكة المقترح وأدوار القائمين عليه.	**99**
قائمة المراجع	**102**
الملاحق	**122**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
1-1	عدد المناطق غير إلامنة على مستوى محافظات الجمهورية	54
1-2	سنوات عمل الجمعيات / المؤسسات بالعينة البحثية في قطاع التنمية	76
2-2	سنوات عمل الجمعيات / المؤسسات بالعينة البحثية في مجال تطوير العشوائيات	77
3-2	مصادر تمويل برامج تطوير العشوائيات بالجمعيات	78
4-2	وجود برنامج ثابت لتطوير العشوائيات بتمويل ذاتي من الجمعية ينفذ بمناطق عمل الجمعية بالعشوائيات	79
5-2	بيان الخدمات التي تقدمها الجمعيات	80
6-2	مدى تعاون الدولة مع منظمات المجتمع	81
7-2	مدى دعوة الحكومة للجمعيات للتشاور	82
8-2	المراحل التي يتم فيها دعوة الحكومة لمنظمات المجتمع المدني	82
9-2	إلانشطة التي تدعو فيها الحكومة منظمات المجتمع المدني	83
10-2	مدى إتاحة الحكومة بالخطط للمجتمع المدني	84
11-2	المجإلات الأكثر /الأقل أهمية للشراكة مع الحكومة بقطاع تطوير العشوائيات	85
12-2	نسبة التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في الشراكة مع القطاع الحكومى في مجال تطوير العشوائيات	87
13-2	ماهية التحديات التي تواجه الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة	87
14-2	تقييم الشراكة بين المجتمع المدني مع الحكومة في مجال تطوير العشوائيات	88
15-2	أشكال الشراكة المقدمة من الحكومة للمجتمع المدني	89
16-2	أفضل أشكال الشراكة التي يطالب بها المجتمع المدني الحكومة لتكون الشراكة جيدة	90
17-2	أهمية وجود إطار تنظيمي حاكم للشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الحكومي	91

فهرس الإشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	سنوات عمل الجمعيات بالعينة البحثية	76
2-2	سنوات عمل الجمعيات /المؤسسات بالعينة البحثية بقطاع تطوير العشوائيات	77
2-3	مصادر تمويل برامج الجمعيات بتطوير العشوائيات	78
2-4	وجود برنامج ثابت لتطوير العشوائيات بتمويل ذاتي من الجمعية ينفذ بمناطق عمل الجمعية بالعشوائيات	79
2-5	بيان الخدمات التي تقدمها الجمعيات	80
2-6	مدى تعاون الدولة مع منظمات المجتمع	81
2-7	مدى دعوة الحكومة للجمعيات للتشاور	82
2-8	المراحل التي يتم فيها دعوة الحكومة لمنظمات المجتمع المدني	83
2-9	إلانشطة التي تدعو فيها الحكومة منظمات المجتمع المدني	84
2-10	مدى اتاحة الحكومة بالخطط للمجتمع المدني	84
2-11-1	المجإلات إلاكثر أهمية للشراكة مع الحكوكة بقطاع تطوير العشوائيات	86
2-11-2	المجإلات إلاقل أهمية للشراكة مع الحكوكة بقطاع تطوير العشوائيات	86
2-12	نسبة التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الشراكة مع الدولة في مجال تطوير العشوائيات	87
2-13	ماهية التحديات التي تواجه الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة	88
2-14	تقييم الشراكة بين المجتمع المدني مع الحكومة في مجال تطوير العشوائيات	89
2-15	أشكال الشراكة المقدمة من الحكومة للمجتمع المدني	90
2-16	أفضل أشكال الشراكة التي يطالب بها المجتمع المدني الحكومة لتكون الشراكة جيدة	91
2-17	أهمية وجود إطار تنظيمي حاكم للشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الحكومي	91

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	القرار الجمهوري رقم 305 لسنة 2008	113
2	استبيان موجه للجمعيات العاملة بمجال تطوير العشوائيات بالشراكة مع القطاع الحكومي	116
3	قائمة الجمعيات المشاركة في تطبيق الاستبيان.	122

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

1. مقدمة.
2. مشكلة الدراسة.
3. أهمية الدراسة.
4. تساؤلات الدراسة.
5. أهداف الدراسة.
6. مفاهيم الدراسة.
   - مفهوم منظمات المجتمع المدني.
   - مفهوم الشراكة.
   - مفهوم العشوائيات.
7. الدراسات السابقة.
8. منهجية الدراسة.
9. خطة البحث.

1. مقدمة:

تحتل قضية التنمية بمختلف جوانبها مكاناً بارزاً في المجتمعات بكافة أنواعها باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق حياه أفضل للمجتمعات البشرية ومستوى معيشة أفضل للأفراد. (ناجى، محمود، 2007، ص 49). ومع تطور المجتمعات وتنوع الحاجات إلانسانية وتعقد المشكلات التي تقف حائلاً دون تحقيق عملية التنمية الشاملة عجزت الدول بمؤسساتها الحكومية عن تحقيق التنمية وحدها، واحتاجت إلى من يساندها في تحقيق الأدوار المنوطة بها، من هنا ظهرت مجموعة من المنظمات والتي لا تتخذ الطابع الحكومي، والتي أطلق علىها (منظمات المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية)، وبغض النظر عن التسمية، فإن هذه المنظمات قد أنشئت من أجل تحقيق أدوار وأهداف محددة، منها مساندة القطاع الحكومي في الدولة بشئ من إلاستقلالية. (هناء، 2007، ص 2)

وقد أكد تقرير التنمية البشرية 2003 على الدور المهم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في المشاركة في التنمية على كافة المستوبات وبصفة خاصة المستوى المحلي، فلقد أدت التطورات العالمية والمحلية في الحقب إلاخيرة وكذلك ظهور مفاهيم التنمية البشرية وحقوق إلانسان إلى وضع إلانسان في بؤرة حركة المجتمع وتقدمه، وارتبط بذلك التوسع في دور منظمات المجتمع المدني ليشمل إلى جانب الدور الخيري والخدمي والرعائي، دورها كآلية لزيادة مشاركة المواطنين المشاركة الواعية والفاعلة في العملية التنموية. (تقرير التنمية البشرية-2003)

كما أكد تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2008م على أن منظمات المجتمع المدني هي إلاداة إلاكثر فاعلية في تحقيق إلاهداف التنموية للألفية الجديدة. وتحث الحكومة دائمًا الجهود الأهلية للمشاركة في عملية التنمية وتدعيم مفهوم شركاء التنمية لتضمن لها النجاح في هذا المسار، لذا تعد منظمات المجتمع المدني أحد أهم أطراف الشراكة في التنمية، حيث مضي الوقت الذي كانت فيه التنمية مسئولية القادة والمسئولين، بل أصبح إلامل معقوداً على توفير فرص الشراكة بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. (العقد إلاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني -2008)

وترجع أهمية منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية لأسباب عديدة منها:

- القدرة على التحرك بحرية نسبية، حيث إنها متحررة نسبيًا من المحددات الحكومية والرسمية من نواحي عديدة.
- التواصل وإلاتصال مع الفئات المستهدفة، تبعاً لبنيتها وطبيعتها غير الرسمية فهي عادة ما تكون أقدر على التواصل مع هذه الفئات.
- كونها أكثر تقبلاً من المجتمع وتحوز على ثقة أكبر من قبل الفئات المستهدفة.
- مرونة الحركة حيث إنها تتمتع بمرونة نسبية عالية في التحرك وذلك لكونها أكثر تحرراً من قيود البيروقراطية التي تعاني منها الجهات الحكومية.

وقد حققت الجمعيات الأهلية باعتبارها أحد منظمات المجتمع المدني أهدافًا بالغة الأهمية لرقي المجتمع وتقدمه حتى تجاوزت خدماتها وبرامجها وأنشطتها ما تقوم به، وتعتمد الدولة في اتجاهها الحديث على الجمعيات الأهلية كتنظيمات للمجتمع المحلي لأنها تكفل تحقيق التنمية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، فهي توجه خدماتها إلى المجتمع المحلي ككل بهدف تنميته اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا. وبذلك أصبحت عملية التنمية مشتركة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وأصبح التكامل بين ما تؤديه الحكومة وما تؤديه هذه المنظمات ضرورة حتمية.

وقد ظهر مفهوم الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبالتحديد الجمعيات الأهلية في أعمال أحد مؤتمرات إلامم المتحدة للمستوطنات البشرية خلال القرن الماضي، حيث كان من التوصيات إلاساسية التي تبنتها الحكومات في المؤتمر الثانى للمستوطنات البشرية عام 1996، كما تضمنت وثيقة إلاهداف إلانمائية ثلاثة أفكار أساسية عن المجتمع المدني وهي: (امانى، 2005، ص 115)

- التأكيد على مفهوم المجتمع المدني القوي، بمعنى الكفاءة والفاعلية في تحقيق إلاهداف.
- التأكيد على الشراكة، وتشير إلى علاقة بين طرفين أو أكثر توجه لتحقيق النفع والصالح العام وتستند إلى اعتبارات المساواة وإلاحترام المتبادل والتكامل.
- التأكيد على المشاركة الشعبية، بمعنى تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلي للمساهمة في مواجهة تحديات التنمية.
- وهناك ثلاثة شركاء أساسين يستهدف تعظيم دورهم ضمن جهود التنمية وهم:

1. منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية كأحد أهم أشكالها.
2. الحكومة أو بعض الوزرات المعنية.
3. مؤسسات القطاع الخاص.

<u>قضية العشوائيات:</u>

تعددت التعريفات حول مسمى "العشوائيات" على مستوى العالم، وبالرغم من اختلاف كل تعريف عن إلاخر، إلا أن هذه التعريفات اتفقت على أن المناطق العشوائية هي مناطق غير شرعية وغير مخططة، فعلى سبيل المثال، يعرف البنك الدولي المناطق العشوائية بأنها مناطق غير رسمية تعاني من بعض المشكلات مثل: الكثافة السكانية المرتفعة، وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات، كما أنها مناطق تعاني من ضيق الشوارع وغياب الأراضي الشاغرة والمساحات المفتوحة.

فتعرف المناطق العشوائية بأنها المناطق المتهالكة والقديمة الواقعة داخل المدينة أو مستعمرات "واضعي اليد" التي تحتل أطراف المدن خارج المخطط العمراني، والتي تعاني من عدم إلاعتراف بها مثل "العشش والأكواخ" أو ما يسمى بـ "مدن الصفيح"، والتي تنتشر في الأحياء السكنية الحديثة والقديمة سواء في قلب المدن أو على هوامشها. (صندوق تطوير العشوائيات – 2013)

فيما يعرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المناطق العشوائية والذي رصد أرقاماً مهمة حول وضعها في مصر خلال تقرير صادر عنه، بأنها تلك المناطق التي أقيمت بالجهود الذاتية سواء على أراضي حائزيها أو على أراضي الدولة بدون تراخيص رسمية، ولذا فهي تفتقر إلى الخدمات والمرافق الإساسية التي قد تمتنع الجهات الرسمية عن توفيرها، نظراً لعدم قانونية هذه الوحدات.

كما ذكر الجهاز في تعريفه للمناطق العشوائية، أنها تنقسم إلى مناطق غير مخططة وأخرى غير آمنة مثل تلك المناطق المعرضة لانزلاق الكتل الصخرية أو للسيول أو لحوادث السكة الحديد (الجهاز المركزي للتعبئة وإلاحصاء – دون سنة نشر).

ولأن العشوائيات تعد من أخطر القضايا إلحاحاً لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية تهدد أمن واستقرار المجتمع، نقدم هنا أرقاماً مهمة حول وضعها بمصر، وذلك وفقاً لأحدث بالبيانات السنوية الصادرة عن جهاز إلاحصاء والتي تتمثل في التالي:

- 160.8 ألف فدان هي إجمالي مساحة المناطق العشوائية بالجمهورية.
- تمثل نسبة العشوائيات نحو 39% من إجمالي الكتلة العمرانية للجمهورية وتنتشر في 226 مدينة. (صندوق تطوير العشوائيات، 2021)
- تمثل مساحات المناطق العشوائية بمحافظات سوهاج، والشرقية، وبني سويف إلاعلى على مستوى محافظات الجمهورية بنسب بلغت "71.1%، 69.5%، و65.3%، على التوالي.
- تحتل محافظة إلاسكندرية المركز إلاول من حيث انتشار العشوائيات، حيث بلغت مساحة المناطق العشوائية بها 20.1 ألف فدان بنسبة 12.5% من إجمالي مساحة المحافظة.
- تأتي محافظة القاهرة في المركز الثانى بمساحة 19.4 ألف فدان بنسبة 12%، يليها محافظة الجيزة بـ 15.5 ألف فدن، ونسبة 9.6% من إجمالي مساحة المناطق العشوائية.
- 351 هو عدد المناطق العشوائية غير إلامنة حتى عام 2016، بمساحة بلغت 4.5 ألف فدان.
- تبلغ نسبة مساحة المناطق العشوائية غير إلامنة بمحافظتي القاهرة وإلاسماعيلية 40.7% من إجمالي مساحة المناطق غير إلامنة على مستوى الجمهورية.
- تأتي المناطق العشوائية غير إلامنة ذات درجة الخطورة الثانية في المرتبة إلاولى، حيث بلغ عددها 251 منطقة.
- تلاها المناطق ذات درجة الخطورة الثالثة بنسبة 16.8%، وتمثل مناطق درجتي الخطورة إلاولى والرابعة 11.7% من إجمالي المناطق العشوائية غير إلامنة.
- يوجد 8 مدن فقط خالية من المناطق العشوائية، موزعين كالتالي: "مدننتين بمحافظة السويس، ومثلهم بالشرقية، و3 مدن بكفر الشيخ، ومدننة واحدة بمحافظة الجيزة (الجهازالمركزي للتعبئة وإلاحصاء – 2018)

2. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة هنا أنه بالرغم من التدخلات والجهود المبذولة من قبل الدولة المصرية لتطوير العشوائيات إلا إنه من الملاحظ أن تدخلات الدولة قد إنصبت بشكل مباشر على أعمال البنية الإساسية والمرافق، إما من خلال إحلال مناطق بعينها ونقل سكانها إلى مناطق جديدة، أو من خلال تطوير الخدمات والمرافق بالمناطق القائمة، وبناء ما تهدم من منازل لتصبح حالتها أفضل، وفي الواقع إن هذا التدخل من قبل الدولة على إيجابيته إلا أنه تدخل غير كافٍ إذ إنه من المعروف أن هناك خصائص سكانية محددة لقاطني العشوائيات، هذه الخصائص لا يمكن تغييرها أو التعامل معها بمجرد إحلال البناء أو تغييره، لكنها خصائص لتحسين نوعية الحياة، وتحتاج إلى برامج ثقافية – اجتماعية – صحية وتدخلات تنموية متكاملة وهو مالم تشمله برامج الدولة للتطوير إذا انصب البناء على الحجر دونما البشر، وهو الأمر الذي تمتلك أدواته الجمعيات الأهلية بما لها من قدرة على تنفيذ برامج نوعية متخصصه تستهدف تحسين نوعية الحياة للأفراد ودعم مشاركتهم المجتمعية.

3. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في بحثها لقضية الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية في تطوير العشوائيات إذ إنه وفقا لما سبق عرضه من بيانات ومعلومات فإن قضية العشوائيات تعد من الخطورة التي تستدعي أهمية أن تتكاتف كافة قطاعات الدولة بما فيها الجمعيات الأهلية لمواجهتها، الأمر الذي لن يتحقق دون وجود إطار شراكة فاعل ومنظم يحدد الأدوار بمزيد من الدقه بل ويدعم الاستفادة والتكامل بين طرفي هذا الإطار حيث إن الدولة تمتلك الإمكانات الهائلة المادية والبشرية لتطوير العشوائيات؛ بينما تمتلك منظمات المجتمع المدني القدرات البرامجية والمرونة في التدخلات التنموية الهادفة لتغيير حياة البشر.

وتبرز أيضًا أهمية الدراسة في أن قضية العشوائيات قد حظيت باهتمام سياسي وأمني وإعلامي وثقافي وأكاديمي، وظهر في الآونة الأخيرة اهتمام بإيجاد حلول لها سواء بإعادة تخطيطها أو بمدها بالمرافق والخدمات وأصبحت هي الشغل الشاغل لاهتمامات الدولة ومع ذلك، لا تزال العشوائيات تشكل تحدياً مجتمعياً يتطلب المزيد من الاهتمام.

ومن المأمول أن تخرج الدراسة بإطار شراكة فاعل يحقق تكامل الجهود بين الدولة والجمعيات الأهلية لتقديم خدمات أكثر شمولية لقاطني المناطق العشوائية ليتحقق في النهاية تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المناطق.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكلٍ أساسي إلى اقتراح إطار ومنهجية عمل متوازنة للشراكة المجتمعية بين الدولة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية وتطوير المناطق العشوائية، وتأتي الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- توضيح دور الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية وأهدافها وأبعادها ومعاييرها، والتعرف على دور المشاركة

المجتمعية في تطوير العشوائيات.

- تحديد أهم جوانب تطوير العشوائيات في مصر وإلقاء الضوء على أهم التجارب في الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية لتطوير العشوائيات.
- التعرف على أهم آليات الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية ذات العلاقة بتنمية المناطق العشوائية في مصر.
- تحديد واقع الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية في تنمية العشوائيات في مصر.
- وضع المقترحات والتصورات التي يمكن أن تفيد في تفعيل المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير العشوائيات.

5. تساؤلات الدراسة:

تسعي الدراسة الي الإجابة علي تساولات تتمثل في التالي:

- هل تواجه الجمعيات الأهلية معوقات تحد من شراكتها مع الدولة في العمل بمجال تنمية العشوائيات؟
- هل تمتلك الجمعيات الأهلية أدوات وبرامج تدخل منظمة لتحسين نوعية قاطني السكن العشوائي؟
- هل تهتم الدولة بالشراكة مع الجمعيات الأهلية في التدخل المشترك لمواجهة العشوائيات؟
- هل هناك حاجة إلى إطار شراكة إجرائي ينظم العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية في تطوير العشوائيات؟

6. مفاهيم الدراسة:

- مفهوم منظمات المجتمع المدني:

يُعرَّف المُجتمَع المدنيّ بأنّه مجموع المُنظَّمات غير الربحيّة، وغير الحكوميّة المُستقِلّة تماماً عن السُّلطة السّياسية والتي تَمّ تأسيسها على يَد أفراد أو جماعات مُهتمة بالطّابع الإنسانيّ، وهي تشمل في مُجملها مجموعة المُنظَّمات الخيريّة، النقابات العُمّالية، النقابات المهنيّة، مُؤسسات العمل الخيري، المُنظَّمات الخاصّة بحقوق الإنسان، النّوادي الرّياضية، جماعات الرّفق بالحيوان، والجماعات المُكوَّنة من السكّان المَحليّيين. (السروجي، 2004، ص 384)

وبصفة أشْمَل يُمكن تعريف المُجتمَع المدنيّ بأنه إجمالي التّنظيمات والمُؤسّسات ذات الطّابع الاجتماعيّ والتّطوعي التي تَملأ المجال العام بين الفَرد من جِهة والدّولة من جهة أُخرى.

كذلك يُعرَف مُصطلَح المُجتمَع المدنيّ بأسماء مختلفة أخرى لها نفس الدّلالة المَعنويّة، منها: المُجتمَع الأهليّ، المُنظَّمات التطوُّعية، القطاع المُستقِلّ، القطاع الثَّالث. (أبو النصر، 2007، ص15)

وتعرف منظمات المجتمع المدني على أنها "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية. (أماني، 2004، ص13)

وهي عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة. (أماني قنديل، مرجع سابق، 2004، ص13)

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعاييرالاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. (فراج -2010)

<u>هذا ويمكن تعريف منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تنمية المناطق العشوائية وفق المعايير التالية:</u>

- مؤسسات اجتماعية تتكون من مجموعة من الأشخاص ينضمون إليها بإرادة حرة تطوعية لممارسة العمل التطوعي.
- لها تنظيم مستمر ومؤسسي وهادف، ولا تهدف إلى تحقيق ربح مادي وإنما تحقيق النفع العام.
- تعمل وفق ترخيص من جهات الاختصاص بالدولة (وزارة التضامن الاجتماعي في حالة مصر).
- من ضمن أهدافها الرئيسية تحسين نوعية الحياة وتنمية المجتمعات وتطوير المناطق العشوائية.
- لديها برامج وأنشطة وخدمات متعددة تقوم بتقديمها للمجتمع وللمناطق العشوائية.

- **<u>مفهوم الشراكة:</u>**

كلمة الشراكة لغويًا يعود أصلها لمادة "شرك"، ومنها لفظة شركة، والتي تعني أنصبة مجمعة مشتركة، وأن لكل منهما نصيب فيها، وفاعله هو "شريك"، ومنها "أشركه" في أمره أي أدخله فيه. وعليه، فالشراكة لغةً تُشير إلى وجود فاعلين أو أكثر لهما أنصبة ليست عادلة بالضرورة وإن كانت لها دلالة لغوية تُوحي بالتكافؤ، وإنما المحدد الرئيسي لهذه الأنصبة أنها مُتفق علىها مسبقاً. (ابن منظور – معجم لسان العرب – مادة: ش-ر-ك)

ويشير مفهوم الشراكة إلى "علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف. الشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الآخر، وإنما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل، يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج. كذلك فإن الشراكة ليست إسناد مشروعات – كما كان سائداً في مصر حتى الألفية – بمعنى أن إسناد الحكومة لمشروعات تنفذها الجمعيات الأهلية ليس علاقة شراكة. (أماني – 2005، ص 26)

كما يمكن تعريف الشراكة باعتبارها ذلك المفهوم الذي يُشير إلى "ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال أوأكثر على مدى زمني متوسط، يستند إلى التكافؤ في مساهمات أطرافه من ناحية، والفرص المتاحة من ناحية ثانية، والعوائد المتحققة من ناحية ثالثة". (السيد، 2021)

ويمكن تعريف الشراكة من الناحية الإجرائية كالتالي:

- الشراكة تعمل في الأساس على تعزيز وتقوية روح التعاون بين أفراد المجتمع ممثلين في سكان الحي أو المدينة أو الدولة بشكل عام.
- تساهم الشراكة في تعزيز الخدمات المقدمة في المجتمع المحلي.
- تنعكس الشراكة بالإيجاب على الفرد والمجتمع والبيئة وتساهم في الارتقاء بنمط المعيشة.
- الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني تزيد من فاعلية الخدمات والبرامج المقدمة للمجتمعات وخاصة العشوائية منها.

وبناء على ذلك، فإن فكرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تقوم على التعاون والتكامل فيما بين الأطراف الثلاثة مع تحديد مجالات العمل والنشاط لكل طرف بهدف تعبئة أفضل لإمكانات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشئون الدولة.

- **مفهوم العشوائيات:**

أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموجرافية وأمنية ...وغيرها، ومن إفرازات ذلك النمو الحضري المتسارع ظهور العشوائيات حول أطراف المدن. كشفت دراسة للمعهد العربي لإنماء المدن عن أن النمو الحضري في معظم الدول العربية قد أدى لظهور العديد من المناطق العشوائية ولم يقتصر وجود المناطق العشوائية على الدول العربية التي تعاني من المشكلات الاقتصادية، وإنما ظهرت أيضًا في بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط. (الكردي ،2003)

وقد بدأت ظاهرة الإسكان غير المشروع كرد فعل لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والظروف الطبيعية، ما دفع العديد من سكان المناطق الريفية... وغيرها، للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني. وعادة ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وتتسم تلك المناطق بوجود أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها، وغالباً ما تفتقر للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي والخدمات البيئة والخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية.

تم استخدام العديد من المصطلحات للتعبير عن المناطق العشوائية كمدن الكرتون ومدن الصفيح، والأحياء الفقيرة، والمدن العشوائية، التي تعرف بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو يملكها

آخرون، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها. (محمد، 2014)

وفيما يلي نتناول أهم تعريفات العشوائيات والتي تم تناولها من مصادر متعددة دولية وإقليمية وغيرها، وهي كالتالي:

أ- **تعريف البنك الدولي:**

يعرف البنك الدولي المناطق العشوائية على أنها مناطق غير رسمية تعاني من بعض المشكلات مثل الكثافة السكانية المرتفعة وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات، كما تعاني من ضيق الشوارع وغياب الأراضي الشاغرة والمساحات المفتوحة. (الجهاز المركزي للمحاسبات، 2009)

ب- **تعريف الأمم المتحدة:**

عرفت الأمم المتحدة المناطق العشوائية بأنها المناطق المتهالكة والقديمة الواقعة داخل المدينة أو مستعمرات واضعي اليد التي تحتل أطراف المدن خارج المخطط العمراني، والتي تعاني من عدم الاعتراف بها، مثل العشش أو الأكواخ أو ما يسمي بمدن الصفيح والتي تنتشر في الأحياء السكنية الحديثة والقديمة على حد سواء في قلب المدن أو على هوامشها. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2008، ص39)

ج- **تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:**

هي المناطق التي أقيمت بالجهود الذاتية سواء على أراضي حائزيها أو على أراضي الدولة بدون تراخيص رسمية، ولذا فهي تفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية التي قد تمتنع عن توفيرها الجهات الرسمية نظرا لعدم قانونية هذه الوحدات. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016، ص8)

مما سبق، يمكن تعريف المناطق العشوائية وفق الآتي:

- تتواجد العشوائيات في أطراف المدن، نشأت نتيجة الهجرة من الريف إلى الحضر، وهي مناطق مرتفعة الكثافة السكانية.
- تتكون خارج الحيز المخطط من قبل الجهات المسئولة، وغالبًا ما تنشأ بعيدًا عن المؤسسات الخدمية للدولة.
- غالبًا ما تعترف بها الدولة وتسعى جاهدة لتطويرها، وبالفعل بعض المناطق العشوائية في مصر تم تطويرها جزئيًا.
- تفتقر هذه المناطق إلى كثير من الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والترفيهية... وغيرها مثل خدمات البنية التحتية، والمرافق الأساسية.
- تصنف على أنها مجتمعات غير آمنة بيئيًا واجتماعيًا.
- يعاني سكانها من كثير من المشكلات أبرزها الفقر والبطالة والعديد من مظاهر التهميش والاستبعاد الاجتماعي.

7. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الشراكة المجتمعية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتنمية المناطق العشوائية في مصر والتي تتناوله من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين المصرية والعربية، ونستعرض في هذا الجزء مجموعة من هذه الدراسات التي تم الاستفادة منها مع تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة إلى: دراسات تناولت الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة، ودراسات تناولت تطوير وتنمية العشوائيات.

وفيما يلي نقدم عرضًا لهذه الدراسات، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وأخيرا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد منهجية ومكونات الدراسة الحالية.

أ- الدراسات التي تناولت مفهوم الشراكة:

- **دراسة دسوقي عبد الجليل-دورالجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي (دراسة ميدانية)، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 246، نوفمبر 2013.**

وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناوتها الدراسة:

- رصد وتحليل دورالجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي ميدانيًّا ومن خلال مدارس التعليم الأساسي بين إشكاليتي الدولة والمجتمع من المنظور السوسيولوجي، وتناول واقع التعليم الأساسي والمشكلات المرتبطة بالأداء، وتحليل مضمون الإطار التنظيمي لحوكمة جمعيات ومؤسسات العمل الأهلي التطوعي في مصر، وتحدياتها، والتوصل إلى آليات تفعيل دور هذه الجمعيات في دعم عملية التعليم الأساسي.
- استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بأداته الاستبيان وتم تطبيقه على عينة استطلاعية حجمعها 116 مفردة موزعة على ديوان عام وزارة التربية والتعليم لعدد 17 ولعدد 30 إدارة تابعة لمديرية القاهرة ومدارس التعليم الأساسي لعدد 53، وبعض من القيادات في الجمعيات الأهلية بمحافظة القاهرة.
- **أبرز نتائجها:**

- يحتاج التعليم الحكومي إلى دعم وتطوير متواصلين لتحقيق الأهداف المنوطة به وتحقيق التوازن بين العرض والطلب علىه ومعالجة مشكلاته الأساسية المتمثلة في ارتفاع كثافة الفصول والمبنى المدرسي وإعداد وتأهيل المعلم وتصميم وتخطيط المنهج الدراسي وغيره.
- يعتبر دور الجمعيات الأهلية ما زال موازيا وليس مكملاً ولا كافيًا، رغم قيام الجمعيات الأهلية بأدوار غير مباشرة في دعم الفقراء ورعايتهم ومعالجة إحجام الأبناء عن الالتحاق بالتعليم.
- أشارت الدراسة إلى ضرورة أن تتبنى الدولة تقديم الخدمة التعليمية كاملة.
- أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المشاركة المجتمعية وتطبيق اللامركزية.

- **<u>دراسة خالد جاسم (2013) بعنوان الدور الرقابي لمؤسسات لمجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة –جمعيات النفع العام –دراسة حالة. جامعة الشرق الأوسط كلية الإداب والعلوم.</u>**

<u>وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناولتها الدراسة:</u>

- تهدف الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي ونشر ثقافة التطوع في المجتمع الإماراتي والكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في تأدية رسالتها.
- إلى جانب ذلك تهدف الدراسة إلى بيان مصادر التمويل وأهميته لمؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات وطبيعة العلاقات بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.
- قامت هذه الدراسة على فرضية أساسها أن مؤسسات المجتمع المدني أخفقت في تأدية رسالتها القائمة على الدور المُلقى على عاتقها وبناء شراكة بناءة مع المؤسسات الحكومية المعنية.
- حاولت الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة التي تمثلت في:
  - ما دور مؤسسات المجتمع المدني وما مدى ارتباطها بالتنمية وخدمة المجتمع المحلي؟
  - ما مدى فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني التنموية؟
  - ما المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني من تأدية رسالتها؟
  - ما دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة التطوع في المجتمع الإماراتي؟
  - ما مصادر التمويل وأهميته لمؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات؟
  - ما نوع وطبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني؟
  - ما الوسائل التي تسهم في نجاح دور مؤسسات المجتمع المدني؟
  - ما الوسائل التي تسهم في نجاح دور مؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات؟
- اعتمدت الدراسة على منهجين:

- المنهج الوصفي التحليلي: وتعد هذه الدراسة إحدى أنواع الدراسات الوصفية بما أنها تناولت ظاهرة سياسية تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني وبالأخص جمعيات النفع العام ودورها في مجتمع دولة الإمارات.
- المنهج التاريخي: حيث اعتمدت على الجوانب التاريخية والتطور الذي صاحب نشأت دولة الإمارات فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام ودورها في عملية التنمية.

- **<u>أبرز نتائجها:</u>**
  - توصلت الدراسة إلى تطور مفهوم المجتمع المدني في دولة الإمارات.
  - كذلك توصلت الدراسة إلى أن الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني عن الدولة لا تعني نفي علاقة التأثير والتأثر بينهما، وذلك لأن الشأن الإجتماعي مجال مشترك بينهما وشرط النجاح لهما أن يعملان في إطار تكاملي تشاركي.

- إن انتشار ثقافة التطوع في أوساط المجتمع المدني الإماراتي عمل على وجود مؤسسات مجتمع مدني ترعى هذه الثقافة، مما عزز لوجود بيئة ديمقراطية، حيث الاتجاه نحو بناء مجتمع مدني من شأنه أن يزيد من المشاركة السياسية في الحياة العامة، وأن يرسخ مفهوم المواطنة الحقة.
- خرج الباحث بتصور مفاده بضرورة التكامل والشراكة الفعلية بين الدولة والمجتمع المدني فهما وإن كانا يتمايزان بمؤسسات كل منهما وبوظائف هذه المؤسسات، ويرتبطان بترابط وتفاعل تلك المؤسسات.

- **<u>دراسة جيهان كامل (2014) بعنوان فاعلية الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية دراسة مطبقة على مشروع تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. (رسالة دكتوراه –كلية الخدمة الاجتماعية –جامعة الفيوم)</u>**

<u>وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناولتها الدراسة:</u>

- تهدف هذه الدراسة إلى قياس فاعلية الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- قياس فاعلية الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تحسين جودة الخدمات التعليمية في مرحلة رياض الأطفال
- قياس فاعلية الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في رفع الطاقة إلاستيعابية لمنظومة رياض إلاطفال
- قياس فاعلية الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تطوير مرحلة رياض الأطفال.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والكيفي وطريقة المسح الاجتماعي الشامل لعينة البحث من مديري الجمعيات الأهلية والمدارس الحكومية، وموجهي الإدارات التعليمية، وطريقة المسح بالعينة لأولياء الأمور المستفيدين من المشروع بالجمعيات الأهلية والمدارس.

واستخدمت الدراسة مقياس مطبق على مديري الجمعيات والمدارس، استمارة استبيان مطبقة على أولياء أمور الأطفال، استمارة استبيان لموجهي الإدارات التعليمية.

- **<u>ومن أبرز نتائجها:</u>**

أوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق برفع الطاقة الاستيعابية (الإتاحة لرياض الأطفال أن المدارس الحكومية كانت أفضل من الجمعيات الأهلية من حيث إتاحة الخدمات التعليمية وهذا يتناقض مع وجهه نظر مديري الجمعيات الأهلية والتي أكدت أن الجمعيات كانت أفضل من حيث إتاحة الخدمات.

وفيما يتعلق بتحسين جودة الخدمات التعلمية برياض الأطفال أن البعد الثاني وهو تحسين الخدمات التعليمية كان أفضل في الجمعيات من المدارس الحكومية ولا يوجد هنا تناقض بين هذه النتائج مما أكد عليه مديري الجمعيات الأهلية.

- **<u>دراسة سنية بدوي سليمان (2020) بعنوان نحو إطار فاعل للشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة في التعليم الحكومي ما قبل الجامعي</u>**

<u>وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناولتها الدراسة:</u>

- تهدف الدراسة لوضع تصور لإطار شراكة فاعل بين الدولة والجمعيات الأهلية يسمح بتطبيق برامج تعليم المواطنة داخل مؤسسات التعلم الحكومي ما قبل الجامعي من خلال:

- التعرف على شكل العلاقة بين الجمعيات الأهلية، ووزارة التربية والتعليم؛ لتحقيق التعاون المشترك فيما بينهم.
- معرفة التحديات/ العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية أثناء تنفيذ برامج التربية المدنية.
- استعراض تجارب الجمعيات الأهلية الرائدة العاملة في مجال تعلم المواطنة بالمدارس.

- اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك في وصف الجانب النظري للدراسة من خلال استعراض مجموعه من الدراسات السابقة، والعديد من الأدبيات التي تناولت المواطنة ودور الجمعيات الأهلية في مجال تعليم المواطنة، وأهم التجارب الناجحة في هذا المجال، وذلك بالتركيز على مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

إضافة إلى العمل الميداني وما يسفر عنه من نتائج تشير إلى آراء العاملين في هذا المجال من القطاعين الحكومي والأهلي <u>وذلك باستخدام أدوات مقننة لجمع البيانات تتمثل في:</u>

1. استبيان موجه للقائمين على إدارات المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعلم.
2. استبيان موجه للقائمين على برامج التعلم بالجمعيات الأهلية.
3. دليل مقابلة للخبراء/ التنفيذيين.

- **<u>أبرز نتائجها</u>**

1. ضعف قدرة الجمعيات على تدبير تمويل ثابت وذاتي لعمل الجمعيات يمكنها من تنفيذ البرامج باستمرار داخل المدارس الحكومية، وأغلب مصادر تمويل برامج الجمعيات بقطاع التعليم هي إما منح خارجية، أو مصادر تمويل أخرى، وهو ما يعني عدم استمرارية هذه البرامج خاصة ما يرتبط منها بتعليم المواطنة.
2. قلة التمويل الحكومي المتاح للجمعيات الأهلية في قطاع التعلم مع الإشارة أن سؤال الباحثة لم يكن موجهًا فقط للدعم المقدم من وزارة التعليم التي تعاني قطعًا من قلة الموارد، إنما كان السؤال موجهًا للتمويل الحكومي بشكلٍ عامٍ، وجدير بالذكر، أن العديد من الوزارات كوزارة البيئة، ووزارة التضامن، ووزارة الشباب تقدم دعم للجمعيات الأهلية في مجالات عدة وأنشطة مختلفة، وفي عام 2017، على سبيل المثال، قدمت وزارة الدولة للعشوائيات (تم

حلها في تعديل وزاري لاحق) تمويل لعدد 12 جمعية أهلية بمحافظتي: القاهرة، والجيزة؛ لتفعيل الأنشطة الصيفية بالمدارس الحكومية، وتطوير أعمال وإنشاءات البنية البسيطة المتهالكة بالمدارس الحكومية المستهدفة بالمحافظتين.

3. رغم أن إستراتيجية وزارة التربية والتعليم ورؤيتها المنبثقة من رؤية مصر (2030) تحمل بنودًا صريحة تجاه دعم مشاركة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم، وكذلك دعم التعليم المؤدي لتحقيق المواطنة (وفقًا لاستجابة القطاع الحكومي ومطالعة إستراتيجية وزارة التربية والتعليم) إلا أن الممارسات الفعلية للقائمين على تنفيذ الاستراتيجية لا تعكس بالضرورة هذا التوجه الإيجابي (وفقًا لاستجابة ممثلي الجمعيات الأهلية بالاستبيان).
4. عكست وجهة نظر المبحوثين من القطاع الحكومي أن التدخلات ذات الأولوية من القطاع الأهلي هي التدخلات المادية المباشرة، كتقديم مساعدات مالية للطلاب وذوي الاحتياجات الخاصة، بينما جاءت مشاركة الجمعيات في الهياكل المنتخبة ومجالس الامناء في مرتبة متدنية، وكذلك لم تحز برامج التربية المدنية ودعم المواطنة على مكانة متقدمة، إنما جاءت في المرتبة الاخيرة.
5. تأكيدًا لما سبق، فقد كانت مجالات العمل الأكثر أولوية من وجهة نظر القطاع الحكومي دعم البنية الأساسية، واجمع على ذلك ممثلي الجمعيات الأهلية أيضًا عند سؤالهم عن وجهة نظر الحكومة إزاء أكثر مجالات العمل أولوية.
6. بينما جاءت أولويات العمل من وجهة نظر الجمعيات لمجالات دعم القدرات، وتأهيل المعلمين وتفعيل الأنشطة.
7. وفي إشارة إلى أن مجال المواطنة لم يكن ضمن المجالات الأكثر أولوية، فقد جاءت برامج التربية المدنية ودعم قيم المواطنة لدى الطلاب في مرتبة متوسطة (ترتيبها الثالث من خمسة)، وبنفس النسبة من كل من القطاعين الحكومي والأهلي، في إشارة إلى عدم اعتبار القطاع الحكومي أن هذا المجال لا يعد بأهمية تجعله يأخذ الترتيب الأول أو الثاني، وأن القطاع الأهلي لا يجد ترحيبًا من الحكومة لتنفيذ مثل هذه البرامج، والملاحظ هنا أن الأولويات جاءت دائمًا للأنشطة/ الخدمات ذات الأثر المباشر (دعم البنية الأساسية – تقديم مساعدات للطلاب).
8. وعن أدوار إدارة المشاركة المجتمعية وفقًا للقرارات الوزارية المنظمة، فقد جاءت الأولوية باستجابة دائمًا وبنسبة 95 % لدور مراقبة أداء الجمعية داخل المؤسسة التعلمية، تلا ذلك، دور منح /منع الموافقات (وفقًا لدليل المقابلة المطبق مع رئيس إدارة المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم فإنه فعليا من يمنح/ يمنع الموافقة هي إدارة الأمن بوزارة التربية والتعليم، والتي تحيل أوراق النشاط بدورها إلى جهات أمنية خارجية مختلفة، وتنتظر ردهم بالموافقة من عدمه، ثم تخطر إدارة المشاركة المجتمعية عن مدى منح الموافقة أو رفضها للنشاط المطلوب تنفيذه من قبل الجمعية).
9. عكست النتائج اهتمام القطاع الحكومي بالدور الرقابي على حساب باقي الأدوار الأخرى (على سبيل المثال الدعم الفني – الدعم المعلوماتي – بناء القدرات) إذ إنه بسؤال القطاع الحكومي عن أهم معوقات الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية؛ جاءت استجابات الحكوميين عدم وضوح مصادر التمويل 33%، رغم أن وزارة التربية والتعليم بالأساس لا تعد جهه رقابية ولا يحق لها المراقبة أو التحقق من مصادر التمويل الخاص

بالجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى أنه من ضمن أوراق تقدم الجمعيات الأهلية لوزارة التربية والتعليم موافقة وزارة التضامن الاجتماعي على التمويل، وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض المشروعات للجمعيات يتم رفضها رغم حصول الجمعية على موافقة التضامن الاجتماعي على قيمة وجهة التمويل، وهو ما يعكس أيضًا تضارب القرارات الحكومية المختلفة تجاه العمل الأهلي.

10. جاءت استجابة الجمعيات أن مجال التربية المدنية يُعد من أكثر المجالات التي تفرض وزارة التربية والتعليم قيودًا للعمل بها وذلك بنسبة 84% من أفراد عينة ممثلي الجمعيات الأهلية.

ب-الدراسات التي تناولت تطوير وتنمية العشوائيات:

- **دراسة ربا رأفت احمد (2009) بعنوان "المناطق العشوائية وآثارها على التطوير الحضري في المدن الفلسطينية**

وفيما يلي بعض النقاط المهمة التي تناولتها الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم المناطق العشوائية في الأراضي الفلسطينية وبيان أنماطها وسماتها وأهم الأسباب التي أدت إلى نشوئها واستعراض أهم الآثار الناجمة عنها وطرح الحلول الواجب اتباعها للحد من انتشارها ومنع ظهورها في أماكن أخرى.

- واتبعت الدراسة منهج (دراسة الحالة وتحليلها) واستخدام آلية إجراء المقابلات مع عدد من صناع القرار في المؤسسات الجكومية والهيئات المحلية وعدد من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال.

- **أبرز نتائجها:**

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أكثر تصنيف للعشوائيات في الأراضي الفلسطينية، فالمخيمات الفلسطينية هي أول أنماط العشوائيات في فلسطين، والعشوائية في التجمعات السكنية الريفية، سواء كانت عشوائية البناء داخل مسطحات القرى، وتلك الواقعة في المناطق النائية المحيطة بها ،أما الصنف الثالث من عشوائية البناء فتظهر في التجمعات الحضرية، سواء كانت داخل حدود المخططات التنظيمية للمدن أو خارجها، وقد تناولت الدراسة تحليلا للأسباب التي أدت إلى نشأتها، والآثار الناجمة عنها، فعشوائية البناء في الأراضي الفلسطينية هي ظاهرة غير مرتبطة بالفقر، وإنما تمثل انعكاسًا للحاجة المتزايدة للسكن في ظل محدودية الأراضي و عدم الالتزام بتطبيق القوانين التنظيمية .

- **دراسة محمود نور الدين (2014) بعنوان رأس المال الاجتماعي كمتغير في التخطيط لتنمية المناطق العشوائية.**

وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناوتها الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى رصد واقع متغيرات رأس المال الاجتماعي في المناطق العشوائية.

- تحديد مشاركة الأفراد في خدمات تنمية المناطق العشوائية.
- تحديد أكثر متغيرات رأس المال الاجتماعي تأثيرًا في التخطيط لتنمية المناطق العشوائية.
- محاولة قياس رأس المال الاجتماعي للأسر في المناطق العشوائية.

- اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة والحالة هي منطقة غرب البلد بأسيوط. واعتمدت في جمع البيانات على الأدوات.

– استمارة استبيان لأرباب الأسر" بمنطقة غرب البلد" بمدينة أسيوط محل الدراسة.

– استمارة استبيان للمسئولين بإدارة "حى غرب" بمدينة أسيوط.

- **ابرز نتائجها :**

– توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الثقة المتبادلة والتخطيط لتنمية المناطق العشوائية كما يحددها أرباب الأسر والمسئولين.

– توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين المشاركة المدنية والتخطيط لتنمية المناطق العشوائية كما يحددها أرباب الأسر والمسئولين.

– توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الاتصالات والتفاعلات والتخطيط لتنمية المناطق العشوائية كما يحددها أرباب الأسر والمسئولين.

– توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين القيم الاجتماعية والتخطيط لتنمية المناطق العشوائية كما يحددها أرباب الأسر والمسئولين.

- **دراسة نسمة فتحي صلاح (2015) بعنوان "تطوير العشوائيات في مصر –نحو إدارة فعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية"**

وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناولتها الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى اقتراح منظومة متكاملة للإدارة الفعالة لمشـروعات تنمية وتطوير العشوائيات في مصر، من خلال استخلاص الخطوط إلارشادية لمباديء إدارة مشروعات تطوير العشوائيات مما يحقق النجاح والاستدامة لتلك المشروعات وتدعيم قدرات الجهات المشاركة في التعرف على بدائل السياسات والبرامج لتنفيذها من أجل التوصل إلى نتائج مرضية من خلال:
  - التعرف على أوجه القصور والتدخلات في عملية إدارة مشروعات تطوير المناطق العشوائية.
  - فهم وتحليل الأبعاد الأساسية للمناهج المطروحة عالميًا لاستدامة مشروعات تطوير المناطق العشوائية.
  - تحديد متطلبات تطبيق مناهج إلادارة الفعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية في مصر.
- **اعتمدت الدراسة منهج** التحليل النقدي لتوجهات التعامل مع المناطق العشوائية والتحليل المقارن لمشروعات المناطق العشوائية وتمثلت عينتها في مناطق عشوائية تم تطويرها (عزبة خير الله – عشش السكة الحديد – المنيرة الغربية) واستخدمت أداة الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية والاستعانة بالتقارير والمراجع والدراسات السابقة لجمع البيانات وفق المنهج.
- **أبرز نتائجها:**

فيما يتعلق بنتيجة القراءة النقدية لسياسات وتوجهات التعامل مع المناطق العشوائية والمقارنة التحليلية لتجارب التطوير المختلفة بتلك المراحل استخلصت الباحثة أوجه القصور والمعوقات التي تواجه تنمية وتطوير المناطق العشوائية في مصر وتقسيمها إلى: قصور في التنسق بين الجهات المشاركة، قصور في تلبية الاحتياجات وتحقيق الأهداف، قصور في توظيف الجهود والموارد، قصور في آليات إدارة مشروعات التطوير.

كما توصلت لمجموعة من النتائج الخاصة بالدراسة النظرية، ثم اقترحت توصيات مستقبلية تمثلت في اقتراح الباحثة عددًا من المجالات للدراسات المستقبلية المرتبطة بموضوع البحث منها:

- دراسة تطوير سياسات تصنيف المناطق العشوائية لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وليس العمرانية.
- دراسة إمكانية وضع إطار تشريعي حاكم لتطبيق مناهج الإدارة في المشروعات المصرية وخاصة المعنية بالمناطق العشوائية.

- **<u>دراسة ريهان فهمي جميعي (2015) بعنوان الحياة اليومية وسبل تحسين نوعية الحياة لسكان المناطق العشوائية دراسة ميدانية بمحافظة الإسكندرية.</u>**

<u>وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناولتها الدراسة:</u>

تهدف الدراسة إلى التعرف على الحياة اليومية لسكان المناطق العشوائية ووضع سبل لتحسين نوعية الحياة داخل المناطق العشوائية.

–الكشف عن الخصائص الاجتماعية والبيئية لسكان المناطق العشوائية.

– رصد العلاقات الأسرية المتمثله في علاقات الجيرة والعلاقات القرابية ودورها في مواجهه سكان العشوائيات للمشكلات البيئية.

– رصد أساليب التكيف الاجتماعي لسكان المناطق العشوائية.

– رؤية مستقبلية لإيجاد آليات تحسين نوعية الحياة لسكان المناطق العشوائية.

<u>اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج دراسة المجتمع المحلي ومنهج دراسة الحالة.</u>

<u>و اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات التالية:</u>

أ. استمارة الاستبيان واشتملت على ثلاث محاور رئيسية هي (الخصائص الإيكولوجية ، الاقتصادية ، الاجتماعية)

ب . دراسة الحالة: حيث تم تطبيق الاستبيان على عينة من سكان المنطقة العشوائية.

- **<u>أبرز نتائجها:</u>**

أشارت التحليلات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 بين الخصائص الإيكولوجية (الظروف السكنية، المرافق والخدمات، النقل والمواصلات، الأمن). وهو ما يشير إلى تأثير الخصائص الإيكولوجية على نوعية حياة سكان المناطق العشوائية.

أسفرت النتائج العامة للدراسة عن وجود علاقة ارتباطية بين الخصائص الفيزيقية كالشوارع، والمسكن، والطرق، والمرافق والخدمات وتحسين نوعية الحياة بالمناطق العشوائية، وكذلك تبين أن هناك علاقة ارتباطية بين طبيعة العلاقات الاجتماعية لسكان العشوائيات وتحسن نوعية الحياة بالمناطق العشوائية. كما أسفرت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الذكور والإناث في آليات تحسين نوعية الحياة لسكان المناطق العشوائية.

- **دراسة مروة عبد الدايم (2015) بعنوان التحايل على المعاش لدى سكان المناطق العشوائية دراسة إثنوجرافية لعشش مظلوم القديمة.**

وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناولتها الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الملامح الإيكلوجية للمناطق العشوائية على الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكانها.
- الكشف عن تأثير الملامح الإيكلوجية للمناطق العشوائية على أساليب التحايل على المعايش.
- الكشف عن ثمة علاقة بين الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية وبين أساليبهم المتبعة في التحايل على المعايش.
- الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني وأسلوب الدولة في مواجهة ظاهرة الفقر والتهميش داخل المناطق العشوائية.
- **استخدمت الدراسة المنهج** الإثنوجرافي ومنهج دراسة الحالة عن طريق أدوات جمع البيانات وهي: (الملاحظة – الملاحظة بالمشاركة –المقابلة المتعمقة –دليل العمل الميداني –التصوير الفوتوغرافي والإنثروبولوجيا المرئية أو الفيلم الوثائقي).
- **أبرز نتائجها:**

- تعتبر المناطق العشوائية تجمعات سكانية نشأت في غياب التخطيط العام وخروجًا على القانون، وتعديًّا على أملاك الدولة، وهي مناطق محرومة من كافة أنواع الخدمات والمرافق الأساسية.
- انخفاض مستوى المعيشة لدى سكان المناطق العشوائية حيث يعمل الفرد بأكثر من مهنة لزيادة دخله وأغلبها أعمال غير رسمية هامشية.
- لجأ سكان المناطق العشوائية إلى أساليب عديدة للتحايل على المعايش؛ وذلك نتيجة الفقر وضيق الرزق فمنها أساليب مشروعة أو غير مشروعة.
- المناطق العشوائية مليئة بالفقراء الخاضعين والمستسلمين لفقرهم، ولكن عندما يصل بهم الحد إلى العجز عن إشباع حاجاتهم سيتمردون ويخرجون على النظام.

- **دراسة ثناء على حسن (2016) بعنوان "دور الجمعيات الأهلية في تنمية المناطق العشوائية دراسة تطبيقية على بعض الجمعيات الأهلية في محافظة القاهرة"**

وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناولتها الدراسة:

- وتهدف الدراسة إلى تقييم دور الجمعيات الأهلية في تنمية المناطق العشوائية.
  - رصد المعوقات والصعوبات والأخطار التي تواجه الجمعيات الأهلية أثناء قيامها بهذا الدور.
  - التعرف على رأي المستفيدين بالخدمات في دور الجمعيات الأهلية في تنمية مناطقهم العشوائية.
- واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على دليل المقابلة في جمع البيانات، وتم تطبيقة على بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأفراد المستفيدين من خدماتها.
- **أبرز نتائجها ما يلي:**

- كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة بين زيادة أعداد الجمعيات الأهلية وارتفاع معدلات التنمية في المناطق العشوائية التي تعمل بها حيث زادت بالفعل أعداد الجمعيات الأهلية بمعدلات كبيرة خلال السنوات الماضية بينما لم يقابل هذه الزيادة ارتفاع في معدلات التنمية في هذه المناطق.
- كشف البحث عن وجود علاقة عكسية بين الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية (القوانين والقرارات المنظمة للعمل داخل الجمعيات) وقدرتها على القيام بدورها في المناطق العشوائية.
- كشف البحث عن وجود العديد من المشكلات المتشابكة والمعقدة التي تعاني منها المناطق العشوائية؛ يأتي في مقدمتها: الفقر، الجريمة، التلوث البيئي، ارتفاع الكثافة السكانية، أطفال الشوارع، تدني الأحوال المعيشية للسكان، انخفاض مستوى الرعاية الصحية، ارتفاع نسب الإنجاب، الزواج المبكر، تعدد الزوجات، قلة الوعي، تدهور حالة المنازل والمدارس والوحدات الصحية إن وُجدت.
- كشف البحث عن وجود تباين واضح بين رأي الجمعية في نفسها ورأي المستهدفين والمستهدفات فيها.
- كشف البحث عن عدم اعتماد الجمعيات الأهلية على المتطوعين بشكلٍ كبيرٍ إلى جانب عدم وجود برامج تدريبية خاصة بهم كما كشفت الدراسة عن عدم معرفة الأهالي بمفهوم التطوع.
- كشف البحث الحالي عن أن الجمعيات الأهلية (عينة البحث) لا تتبنى مفهوم التنمية المستدامة بشكل كامل، وإنما تتعامل مع المشكلات والاحتياجات المجتمعية بمنطق جزئي وحلول وقتية ينتهي أثرها بانتهاء التمويل المخصص لكل مشروع.

- **دراسة محمود إسماعيل محمد (2016) بعنوان الأبعاد التخطيطية لظاهرة السكن العشوائي دراسة ميدانية لمنطقة حي الميمون في مدينة الكوت بغداد (مجلة كلية التربية جامعة بغداد العدد الثاني والعشرون)**

وفيما يلي بعض النقاط المهمة التي تناولتها الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى إيضاح المعنى العام للمناطق العشوائية من حيث الأسباب والآثار والمعالجات.
  - تسليط الضوء على تشوهات المدن جراء سرعة انتشار ظاهرة العشوائيات في المدن وكيفية معالجتها تخطيطيًا، وخصوصا منطقة الدراسة.
- **اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي** التحليلي واستخدام أداة الاستمارة البحثية وتطبيقها على عينة من سكان المدينة.

- **أبرز نتائجها:**

– إن ظاهرة السكن العشوائي تعتبر من المشاكل التي تواجهها العملية التخطيطية في البلدان المختلفة ومنها العراق والتي تشكل عائقًا إضافيًّا لعملية التنمية والتطور.

– تشكل المناطق العشوائية في حي الميمون التي غالبية وحداتها السكنية مشيدة من مادة الطين والصفيح، تشكل خطورة لها من عدة أوجه، على مستوى البنى التحتية المتمثلة بالتجاوز على خدمات المياه والكهرباء ...وغيرها، وعلى المستوى الاجتماعي الذي يتسم بعواقب أمنية متمثلة بالجرائم على اختلاف أنواعها، وعلى المستوى البيئي المتمثل بعدم صحية البيئة السكنية، وعلى المستوى الاقتصادي المتمثل بازدياد معدلات البطالة وما تسببه من مشاكل.

- تكون السمة الغالبة لدخول مناطق السكن العشوائي هي التلوث البصري بكل أبعاده التخطيطية من حيث الاختلاف الواضح على نمط المباني وترتيبها، فضلاً عن مواد البناء المستخدمة في البناء، وعدم اتساق الطرق والشوارع المحمية والتي تشهد تراكم لنفايات وبرك للمياه.
- إن المناطق العشوائية قد تكون بموقع خارج التصميم الأساسي مما يستدعي المعالجة بالأبعاد التخطيطية الاجتماعية والعمرانية وفق البدائل التي تقررها الإدارة الحضرية.

- **دراسة مها جمال الفيشاوي (2019) بعنوان دراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنح الأجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.**

وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي تناولتها الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى دراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنح الأجنبية في تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.
- **اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي** والأسلوب الاستقرائي والتحليلي وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات التي ترتبط بالبحث، وكذلك استخدام الاستنتاج المنطقي وذلك من خلال تحليل مشكلة البحث وأبعادها وذلك عن طريق الاستعانة بالآتي:

–المصادر الثانوية: والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع البحث بالإضافة إلى البحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

–المصادر الأولية: والتي تتمثل في جمع البيانات الأولية من خلال سحب عينة من مدن محافظة القليوبية) مدينة قليوب– مدينة الخصوص– مدينة شبرا الخيمة) .

- **أبرز نتائجها:**

– توجد علاقة طردية بين تأثير التشريعات البيئية على تطويرالعشوائيات.

- توجد علاقة ذات دلالة بين المنح الأجنبية وتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

في نهاية الدراسة توصل الباحث لمجموعة من التوصيات أهمها:

- أهمية تفعيل التشريعات البيئية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.
- تولي اهتمامًا خاصًا نحو الحصول على المزيد من المنح الأجنبية نظرًا لما قدمته من فوائد ملحوظة في تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.
- ضرورة العمل على إدراك الإدارات العليا بديوان محافظة القليوبية، وكذلك العاملين بوحدات تطوير العشوائيات أهمية التشريعات البيئية وكيفية استثمار المنح الأجنبية على الوجة الأمثل؛ وذلك من خلال عقد محاضرات وندوات وورش عمل وذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لما لها من دور فعال ومردور إيجابي على الشارع المصري.
- على السلطات التشريعة المصرية والممثلة في مجلس النواب سن تشريعات بيئية تتضمن نصوص أكثر صرامة لردع المواطنيين المتعدين على البيئة وذلك للقضاء على ظاهرة العشوائيات.
- العمل قدر المستطاع على تعزيز توجيه موارد المنح الأجنبية نحو التنمية المستدامة.
- ضرورة التنسيق بين دور وأهداف منظمات المجتمع المدني وقيادات ديوان المحافظة للعمل على قدم وساق نحو تطوير العشوائيات.
- يوصى الباحثون بضرورة إجراء بحوث مستقبيلة على العشوائيات بباقى محافظات جمهورية مصر العربية.

ت-التعقيب على الدراسات السابقة:

على ضوء ما تقدم يتضح ما يلي:

- أكدت الدراسات أن منظمات المجتمع المدني أصبحت أكثر تطوراً ونمواً وممارسة للديمقراطية، كما أن معظم الحكومات أصبحت تعتمد عليها كشريك رئيس في تحقيق التنمية، وهذا يفيد في التعرف على أساليب العمل داخل منظمات المجتمع المدني وأثر ذلك على تحسين نوعية حياة سكان العشوائيات.
- أشارت الدراسات إلى أهمية دور المجتمع المدني في دعم المشاركة المجتمعية لتطوير العشوائيات بشكل عام ودورها فيما يتعلق بتمكين المواطنين وتنمية مهاراتهم وتحسين مستوى معيشتهم بشكلٍ خاصٍ، وفي هذا الصدد، أشارت الدراسات إلى المعوقات والتحديات التي تواجه الجمعيات وتعوقها عن أداء هذا الدور بفاعلية.
- كشفت إحدي الدراسات عن أن الجمعيات الأهلية لا تتبنى مفهوم التنمية المستدامة بشكل كامل، وإنما تتعامل مع المشكلات والاحتياجات المجتمعية بمنطق جزئي وحلول وقتية ينتهي أثرها بانتهاء التمويل المخصص لكل مشروع مما يفقدها القدرة على تحقيق الأهداف المنوطة بها في المجتمع.
- تناولت هذه الدراسات تحليل المناطق العشــوائية من حيث أسباب ظهورها والسمات الخاصة بها، ومراحل تطورها والتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والتوجهات وسياسات التعامل معها، وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية لتلك السياسات.

- كشفت الدراسات السابقة عن تنوع وتعدد المناهج التي استخدمت في الدراسات موضع التحليل مثل: المنهج الوصفي التحليلي، المنهج المقارن، منهج المسح الاجتماعي بالعينة، المنهج الإنثروبولوجي، منهج تحليل المضمون، المنهج التاريخي، المنهج الإثنوجرافي، المنهج الكيفي، منهج دراسة الحالة، ومنهج دراسة المجتمع المحلي.
- كذلك تعددت الأدوات والمقاييس التي استخدمها الباحثون في جمع بياناتهم منها: المقابلة، الاستبيان، دراسة الحالة، دليل المقابلة المتعمق، الملاحظة، الملاحظة بالمشاركة، التحليل الوثائقي للتقارير الفنية والوثائق والسجلات، التصوير الفوتوغرافي، الإنثروبولوجيا المرئية.
- لوحظ من خلال هذه الدراسات ان أغلب النطاق الإيكولوجي للدراسات المهتمة بالعشوائيات في المحافظات الكبرى كالقاهرة والإسكندرية، مما يدل على إحجام الباحثين عن دراسة العشوائيات الحضرية في أقاليم مصر.
- كشفت الدراسات عن قلة الوعي وعدم الاكتراث من جانب الأهالي وخاصة الشباب الذي يقابله تجاهل من جانب الدولة لقدرات هؤلاء الشباب/ات وإمكانياتهم المهدرة التي يمكنها أن تساهم بقدرٍ كبيرٍ في تحقيق التنمية المستدامة داخل المناطق العشوائية.
- كشفت الدراسات أن التعامل مع المناطق العشوائية من جانب الحكومة يتم بطريقة غير منظمة حيث تقوم بإزالة المناطق بشكل قسري دون عمل دراسة لتحديد احتياجات السكان ومدى ملاءمة المكان لطبيعتهم، وهل تتوافر به فرص عمل لهم أم لا؟ فتكون النتيجة هي تحويل المناطق الجديدة إلى عشوائيات جديدة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة ووفقًا للعرض السابق يمكن بيان أهمية الدراسة الحالية وما ستضيفه وفقًا للتالي:

- استفادت الباحثة من الاطلاع على كل ماسبق، وخاصة في صياغة مفاهيم الدراسة، وكذلك إعداد أدوات الدراسة البحثية والميدانية.
- الدراسة الحالية تستفيد من الدراسات السابقة وتتفق معا في موضوعها الرئيس وهدفها العام وهو دور المجتمع المدني في تطوير المناطق العشوائية، لكن تكمن أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:
  - نظرًا لما أكدت عليه الدراسات السابقة من أهمية دور منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي للحكومة في تحقيق التنمية، والتوجه للشراكة بين الحكومة وبين الجمعيات الأهلية كأحد منظمات المجتمع المدني لكونها أكثر قدرة على الاستجابة لمواجهة المتغييرات الراهنة والتي تتطلب دورًا أكثر فاعلة في دعم قضايا المجتمع.
  - بعد تأكيد تلك الدراسات على أن قضية العشوائيات من أهم القضايا المحورية التي يجب الاهتمام بها، فإن هذه الدراسة تطرح مشكلة مؤداها أنه من واقع العمل بقطاع الجمعيات الأهلية في تنمية وتطوير العشوائيات فإن هناك إشكاليات عدة تعوق عمل الجمعيات الأهلية في هذا المجال، وكذلك عدم وجود شراكة فاعلة بينهم، هذه الإشكاليات منها مايعود إلى الدولة ممثلة في أجهزتها التنفيذية وصندوق التطوير الحضري، ومنها ما يعود إلى الجمعيات الأهلية وآليات عملها وإدارتها وتمويلها **وهو ما تهتم الدراسة الحالية بطرحه ودراسته**، بهدف التوصل إلى إطار شراكة حقيقي فيما بين الدولة والجمعيات الأهلية لتنمية وتطوير العشوائيات يؤكد هذا الإطار على مفهوم المجتمع المدني

القوي بمعني الكفاءة والفاعلة في تحقيق الأهداف، والتأكيد كذلك على الشراكة والتي تستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام المتبادل والتكامل.

8. منهجية الدراسة:

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي، وذلك في وصف الجانب النظري للدراسة من خلال استعراض مجموعة من الدراسات السابقة، والعديد من الأدبيات التي تناولت الشراكة ودور منظمات المجتمع المدني في تطوير وتنمية العشوائيات، وكذلك في وصف بعض تجارب الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتطوير العشوائيات وتحليلها والوقوف على نتائجها ومقومات نجاحها والمعوقات والتحديات التي قابلتها.

إضافة إلى التطبيق الميداني وما يسفر عنه من نتائج تشير إلى آراء مسئولي الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تطوير العشوائيات في الشراكة مع الحكومة وذلك باستخدام أدوات مقننة لجمع البيانات تتمثل في استبيان موجه لمسئولي الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تطوير العشوائيات.

9. خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة فصول أساسية يمكن عرضها كالتالي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة: ويتناول مشكلة وأهمية واهداف فروض الدراسة والمفاهيم الأساسية التي تتناولها الدراسة والدراسات السابقة التي استعرضها الباحث.

الفصل الثاني: المجتمع المدني والشراكة في الإطار النظري، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: المجتمع المدني: ويتناول مفهوم المجتمع المدني وتطوره، مفهوم المجتمع المدني في الحضارة الغربية، مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي والإسلامي، تطور منظمات المجتمع المدني في مصر، مكونات المجتمع المدني في مصر، تطور منظمات المجتمع المدني في مصر والوطن العربي، تطور الوضع القانوني للجمعيات الأهلية في مصر، مبادئ منظمات المجتمع المدني، وظائف وأركان منظمات المجتمع المدني.

المبحث الثاني: الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني: ويتناول مفهوم الشراكة، أهمية الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، المشكلات والتحديات المعوقة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، متطلبات تمكين منظمات المجتمع المدني من تفعيل الشراكة.

الفصل الثالث: ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: العشوائيات: ويستعرض لمحة تاريخية عن ظهور العشوائيات، مفهوم العشوائيات، أسباب ظهور العشوائيات، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية وظاهرة الفقر، أنماط المناطق العشوائية في مصر.

المبحث الثاني: تجارب تطوير العشوائيات في مصر والدول العربية ويستعرض:

1. التجارب العربية: تجربة المملكة العربية السعودية _تجربة دولة الأردن _تجربة دولة السودان –تجربة جمهورية مصر العربية.
2. نماذج لشراكة الدولة المصرية مع المجتمع المدني في تطوير العشوائيات.

الفصل الرابع: والذي يستعرض النتائج الإحصائية للدراسة الميدانية المطبقة مع الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع العشوائيات، والتي على ضوئها تم إعداد الإطار المقترح للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتطوير العشوائيات

الفصل الخامس: إطار مقترح للشراكة المجتمعية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتنمية المناطق العشوائية في مصر.

الفصل الثاني

المجتمع المدني والشراكة في الإطار النظري

مقدمة:

المبحث الأول: المجتمع المدني:

أولاً: مفهوم المجتمع المدني وتطوره.

مفهوم المجتمع المدني في الحضارة الغربية.

مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي والإسلامي.

ثانيًا: تطور منظمات المجتمع المدني في مصر.

ثالثًا: مكونات المجتمع المدني في مصر.

رابعًا: الواقع القانوني والتنظيمي لمنظمات المجتمع المدني في مصر.

خامساً: مبادئ منظمات المجتمع المدني.

سادساً: وظائف وأركان منظمات المجتمع المدني.

المبحث الثاني: الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني:

أولاً: مفهوم الشراكة.

ثانيًا: أهمية الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثًا: المشكلات والتحديات المعوقة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

رابعًا: متطلبات تمكين منظمات المجتمع المدني من تفعيل الشراكة.

مقدمة:

كما أشرنا سابقًا إلى أن المجتمع المدني يُعد واحدا من اثنين شركاء أساسيين للدولة بجانب القطاع الخاص في إنفاذ وتفعيل خطط التنمية المستدامة، وتشير الدراسات إلى امتلاك منظمات المجتمع المدني للمقومات التي تعينها على المشاركة المؤثرة في مسار تنمية الدول حيث تمتلك التمويل والكوادر البشرية المؤهلة، وكذا البرامج غير النمطية بالإضافة إلى قربها من القاعدة الشعبية من الأفراد الأكثر احتياجا بالمجتمعات المحلية نطاق عملها، وفيما يلي نعرض بشكل مستفيض للمجتمع المدني وتطوره، ولمفهوم الشراكة وأهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ومتطلبات تحقيقها.

المبحث الأول: المجتمع المدني:

مقدمة:

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع المدني يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني وتطوره:

يُعد مفهوم المجتمع المدني واحدًا من المفاهيم المهمة في العلوم الإنسانية، والذي نشأ وتطور مع تطور علم السياسة وتم تناوله من جانب العديد من المفكرين. وظل هذا المفهوم محور جدال ونقاش على مر العصور بداية منذ عصر الحضارة اليونانية في كتابات أفلاطون وغيره من المفكرين وصولاً إلى العصور الحدثية، وقد صاحب ذلك وجود عدد من الأطروحات المهمة التي قدمت تعريفات مختلفة للمفهوم تتماشى مع طبيعة العصر الذي نشأت فيه، **وفيما يلي نعرض لمفهوم المجتمع المدني في الحضارات المختلفة.**

1- مفهوم المجتمع المدني في الحضارة الغربية:

كانت هناك محاولات لعدد من المفكرين في العصور الكلاسيكية لتعريف المجتمع المدني من أبرزها محاولات أفلاطون لإنتاج ما يعرف بالمجتمع المدني في ظل الظروف التي كان يعيش فيها حيث يواجه مشكلتين هما: الفساد،

والتحلل، اللذين نتجا عن تغليب المصلحة الخاصة، لذلك رأى إن وجود مثل هذا المجتمع سيؤدي إلى تعاظم المصلحه العامة على الخاصة وسيخلق التنوع ويضمن تقسيم العمل، كما أكد أرسطو على أهمية وضرورة وجود المجتمع المدني الذي يسود فيه الاجتماع على الروابط الإنسانية أثناء بحثه عن الكمال الأخلاقي الإنساني.(الصوراني،2004)

أما **(سيشرون)** فكان يرى أن تنظيم المجتمع المدني ضروري للتغلب على الخطر الفوضوي في عالم المصالح الخاصة كما ان التنظيم يتم وفقًا لمبادئ العقل التي تتماشي مع الطبيعة البشرية، فالأفراد لديهم ميول فطرية نحو الارتباط ببعضهم البعض مع التأكيد على أهمية وجود المؤسسات اللازمة لتأصيل الروابط الاجتماعية. (ياسر ،2016، ص14-16)

كانت هناك أيضًا محاولات للتنظير في مفهوم المجتمع المدني في العصور المسيحية الوسطى كانت تقوم على فكرة النقص والضعف الإنساني حيث إن البشر خطائين واعتبار أن المبادئ المسيحية هي الأساس الذي يتم من خلاله تنظيم المجتمع المدني. (الصوراني،2004)

كانت البدايه الحقيقيه لتكوين مفهوم المجتمع المدني بعد سقوط النظام الإقطاعي وظهور الرأسمالية كطبقة جديدة حيث ارتبط المفهوم ببروز المجتمع الرأسمالي ونشأة الدولة القومية وانتشار الأفكار الليبرالية في أوربا، والتي تسعي للتأكيد على حرية الأفراد وفقًا للعقل والمنطق وحقوق الإنسان وسيادة الشعب. ومع بروز مفكري العقد الاجتماعي نشأ مفهوم المجتمع المدني فقد جاءت نظرية العقد الاجتماعي أو الحق الطبيعي في مقابل فكرة الحق الإلهي للملوك حيث أصبحت شرعية الحكم تأتي من إرادة الشعب وليس من الله، وقد اتفق المفكرون حول وجود حالة طبيعة أولي إلا أنهم اختلفوا حول تفسير حالة الطبيعية.

مفكرو العقد الاجتماعي: نجد أن "هوبز" يري أنها كانت حالة صراع وحرب وكان يرى أن حياة الإنسان بائسة وقصيرة، كان الأفراد متساويين في الحقوق الطبيعيه حيث إن كل فرد كان له الحق في استخدام قوته وفقًا لإرادته للمحافظة على حياته، لذلك كان لابد من أن يجدوا حلاً للخروج من هذا الصراع الدائم، فكانت فكرة العقد الاجتماعي حيث يتنازل فية جميع الأفراد عن كافة حقوقهم الطبيعيه لشخص يتولي أمرهم ويكون صاحب سيادة وقوة مطلق، بالتالي فإن المجتمع المدني ينشاء من خلال العقد الاجتماعي. (Cohen, Jean and Aerator, Andrew, 1994)

أما "لوك" فقد كان له نظرة تفائليه حيث رأى أن الطبيعة البشرية خيرة فكانت حالة الطبيعة حالة حرية يتصرف فيها الأفراد وفقًا لقوانين الطبيعة ويحترم حقوق الآخرين لكن من ناحية أخرى افتقدت الحالة الطبيعية للجانب التنظيمي كما أن الأفراد تفسر القانون وفقا لرؤيتهم ومصلحتهم فكان لابد من إنشاء مجتمع مدني يضمن لهم وجود سلطة علنا تنظم أمورهم وتفسر لهم القوانين. (منظمة هاريكار غير الحكومية ،2007)

ويرى "روسو" أن العقد ينشيء الدولة ويكون التنازل عن الحقوق للإرادة العامة المتمثلة في الجماعة، وبالتالي تصبح السلطة للجميع، ونجد أن "روسو" قد أدخل تطورًا جديدًا لمفهوم المجتمع المدني وهو السيادة للشعب حيث يرى أنها مطلقة ولا يمكن التنازل عنها.

كما جاءت **رؤية** "**هيجل**" حديثة عن سابقيه حيث أنه ميز لأول مرة بين الدولة والمجتمع المدني، وبني أفكاره بداية من الفترة التي سبقت وجود مجتمع سياسي وهي تشبه حالة الطبيعة عند مفكري العقد الاجتماعي ويري أن هذه المرحلة يغلب علىها الصراع والفساد والانحلال وبالتالي توصل هيجل إلى ضرورة إلزام المجتمع المدني للخضوع إلى الدولة لأنها هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق النظام وإنهاء الصراع. (جون إهرنبرج، 2008، ص 31: 39)

يري "هيجل" أيضًا أن المجتمع المدني هو "المجال الحيوي لرغبة الإنسان في الاعتراف بالذات" كما أنه ينشأ عن التعاقد بين أفراد مستقلين، والمجتمع المدني هو الذي يضم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وهو الوسيط بين الفرد والدولة. يختلف المجتمع المدني عن الدولة في أن الدولة تسعي دائماً لتحقيق المصالح العامة لكافة أفراد المجتمع وغايتها دائماً الأخلاقية المشتركة، وبالتالي فإن المجتمع المدني لا يوجد إلا في الدول التي تتمكن من حل الاختلافات التي توجد في داخله، سواء كانت هذه الدول ديمقراطية أو غير ديمقراطية.

من الواضح أن رؤية "هيجل" جاءت متأثرة بواقع التأخر الاقتصادي الذي كانت تعاني منه ألمانيا في ذلك الوقت، وقد رأي من خلال تحليله أن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة يكمن في وجود دور حاسم للدولة الألمانية؛ حيث تتدخل الدولة لتضع السياسات التنموية وتعرضها على المواطنين الألمان. (منظمة هاريكار غير الحكومية، 2007)

أما "ماركس" فقد جاءت أفكاره عن المجتمع المدني نابعة من فكرة الصراع الطبقي، وعلى خلاف "هيجل" عمل "ماركس" على كسب المفهوم صورة واقعية مادية، فكان يرى أن المجتمع المدني هو ذلك الفضاء الذي يستطيع فيه الفرد أن يتحرك مدافعاً عن مصالحه الشخصية وعالمه الخاص؛ وبالتالي هو مجال للصراع الطبقي الذي تظهر فيه الاختلافات الطبقية بكل وضوح وهو حلبة للتنافس حول المصالح الاقتصادية. من هنا فإن المجتمع المدني يرتبط بالبنية التحتية بما تحويه من أنشطة وعلاقات، لذلك فإن المجتمع المدني عند "ماركس" أوسع من الدولة حيث إنه يمتد إلى خارج حدودها، وبالتالي فهو يقوم بتنظيم وتقويم الدولة. (جون إهرنبرج، 2008).

كما يرى "ماركس" أن ثورة البروليتاريا سوف تؤدي إلى زوال التفرقة بين الطبقات وسوف تؤدي إلى ظهور المجتمع الشيوعي المتجانس فيختفي الصراع الطبقي، وتنتهي الحاجة إلى المجتمع المدني، وبالتالي فإن "كارل ماركس" يربط اختفاء المجتمع المدني بانهيار الدولة. (فياض، 2016، http://www.madarik.net/mag1/2.htm)

ويرجع "**أنطونيو غرامشي**" نجاح الأحزاب الشيوعية في الوصول إلى السلطة في روسيا وعدم نجاحها في الوصول إلى السلطة في الدول الديمقراطية هو أن الدولة في المجتمعات الديمقراطية لا توجد بمفردها إنما يحيط بها عدد من الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والكنيسة... وغيرها والتي تمثل المجتمع المدني عند "غرامشي".

والمجتمع المدني عند "غرامشي" هو التركيب المتشابك والمعقد الذي يلتقي فيه نسيج متداخل من التنظيمات الأيديولوجية". ويري أن الدولة ليست وحدها من يقوم بنشر الأيدولوجيا بل إن المجتمع المدني يستطيع نشر ذلك من خلال المثقفين وبالتالي فإن هيمنة المجتمع المدني لا تقوم على القهر فقط بل أيضًا على القبول، وقد فرق "غرامشي" بين نوعين من المثقفين هما: المثقف التقليدي، والمثقف العضوي حيث يرى أن الأخير له دورٌ كبيرٌ في الهيمنة وتوجيه الأفكار. وقد منح "غرامشي" الأحزاب السياسية أهمية كبري نظراً لأن له دورًا كبيرًا في المجتمع لتحقيق الهيمنة. (بشارة ،2012)

وأكد "غرامشي" في تحليله على البنية الفوقية للمجتمع وميز بين مستويين: الأول هو الذي يضم مؤسسات المجتمع المدني، والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة، وأكد على أن العلاقة بينهم تتميز بصورة من صور الصراع حيث يستطيع المجتمع المدني في بعض الأوقات التصدي لأجهزة الدولة القمعية. (فياض ،2016)

2- <u>مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربى والإسلامي:</u>

يعد مصطلح المجتمع المدني مصطلحاً غربيًا التنشئة وكانت الصورة الأقرب للمجتمع المدني في المجتمعات العربية هي "المجتمع الأهلي" ونجد أن المصطلحات العربية القريبة من المجتمع المدني تستخدم مصطلح "الجمعية" الذي يعبر عن تجمع إرادي لمجموعات بغرض تحقيق أهداف معينة، كما أن مصطلح "الجمعية" قد ارتبط بالأهلية مما يعني أنه ليس له علاقة بالدولة وأجهزتها.

كانت هناك محاولات تحليلية للفارابي، وابن خلدون نتج عنها تصورات تشبه المجتمع المدني، وذلك من خلال إضافة الفارابي البعد الكوني لمفهوم المدنة، بينما أدخل ابن خلدون الحركة التاريخية في المجال السياسي والاقتصادي. (المرزوقي، 2006، http://www.knowledgegate/opinions/2006/7/1)

من الملاحظ أن المجتمعات العربية والإسلامية قديماً كانت تتمتع بوجود أشكال من المؤسسات الاجتماعية التي تلعب أدوار تُشبه الأدوار التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التوازن بين الأهالي والحكام من أبرزها:

- جماعة العلماء والأدباء حيث كانوا يمثلون همزة وصل بين الأفراد والحكام، وكانوا يتميزون بالديناميكية والحركة، وكانوا يتصدوا للحكام في كثير من الأوقات وكان لهم تأثير على الشعب.

- نظام الطوائف الحرفية والتي ظهرت في المجتمعات الفردية حيث إن لكل حرفة طائفية يرأسها شيخ يتولى شئونها وشئون التابعين له.

هناك أيضًا العديد من العوامل التي ساعدت على انتشار مفهوم المجتمع المدني عالمياً وانتقاله إلى المنطقة العربية أهمها:

- انتشار الرأسمالية والانتقال إلى اقتصاد السوق وخصخصة القطاع العام بعد انهيار الاشتراكية في أوروبا الشرقية.
- انتشار الأفكار الديمقراطية في كثير من البلدان العربية.
- تبني بعض الحكومات العربية لخطوات الإصلاح السياسي وتخفيف الضغط على المجتمع المدني وإطلاق الحريات.

عند قيام المفكرين المسلمين والعرب بتعريف المجتمع المدني، بعضهم أشار إلى المجتمع المدني الإسلامي متأثراً بالدين، وبعضهم عرف المجتمع المدني بشكل مستقل بعيداً عن المنظور الديني:

فبالنسبة للاتجاه الأول الذي تأثر بالدين عند تعريف المجتمع المدني: أشار هؤلاء إلى مصطلح المجتمع المدني الديني وكانو يروا أن الجذور التاريخية لهذا المصطلح تعود إلى الحضارة الإسلامية والبيورتانية التي شهدت تواجد للمجتمع المدني، ومن رواد هذا الاتجاه الفيلسوف الإيراني "عبد الكريم سروش، والرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي. وهناك من المحللين من أشار إلى أن المجتمع المدني الإسلامي يقوم على أربع عناصر أساسية هي: العمل التطوعي، الاستقلالية، المؤسسات التي تلعب دور الوسيط، الربط بين المجتمع المدني والمفاهيم السياسية الأخرى التي من أبرزها المواطنة. (حسن ،2008

وبالنسبة للاتجاه الثاني الذي عرف المجتمع المدني بعيداً عن المنظور الديني: في هذا الاتجاه نجد العديد من التعريفات للمجتمع المدني، أبرزها:

تعريف "**عبد الغفار شكر**" للمجتمع المدني بأنه "التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة". ويري "عبد الغفار" أن تلك التنظيمات تعمل من أجل تحقيق مصالح أعضائها مثل الحركات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، كما أنها تمارس مجموعة من الأنشطة الإنسانية، وتعمل على تقديم خدمات للمواطنين. وتلك التنظيمات من وجهة نظر "**عبد الغفار شكر**" تقوم على مجموعة من القيم مثل التسامح، والمشاركة، والإدارة السلمية للاختلافات والصراعات. (أبو النصر، 2007)

تعريف "**سعد الدين إبراهيم**" للمجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، والتي ترعي الفرد وتعظم قدراته على المشاركة المجزية في الحياة العامة". ووفقاً لهذا التعريف فإن مؤسسات المجتمع المدني التي ينتمي لها الأفراد تلعب دور الوسيط والمكمل للمؤسسات الإرثية ومؤسسات الدولة.

تعريف "**حسين توفيق**" يُعرف المجتمع المدني على أنه "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع". ويرى أن مؤسسات المجتمع المدني لن تقوم بدورها إلا إذا تمتعت باستقلالية، وحدد مؤشرات الاستقلالية وهي: محدودية تدخل الدولة، الاستقلال العالمي لمنظمات المجتمع المدني، والاستقلال التنظيمي والإداري (إيمان، 2008، ص 25.)

نلاحظ أن هناك تعددًا في المدارس والنظريات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني حيث نجد أن هناك أكثر من تعريف، ويعد تعريف "عبد الغفار شكر" من أهم وأبرز التعريفات التي تعبر عن المجتمع المدني بمؤسساته وأشكاله المنتشرة في المجال العام في الوقت الحالي.

ثانيًا: تطور مؤسسات المجتمع المدني في مص:

تعد مصر واحدة من الدول التي تحفل بوجود العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في كافة الميادين المختلفة، هذه المؤسسات تشكلت خلال سنوات عديدة وتلعب دورًا مهمًا في المجال العام، ويرجع وجود هذه المؤسسات في مصر – بالصورة المتعارف عليها حاليًا–إلى القرن التاسع عشر في عهد الدولة الحديثة التي أسستها أسرة محمد علي.

إن دراسة التطور التاريخي لظهور المجتمع المدني في مصر في عهد الدولة الحديثة التي أسسها "محمد علي" يدفعنا إلى تقسيم تاريخ مصر الحديث إلى ست مراحل تاريخية؛ حيث إن في كل مرحلة سوف يتم الإشارة إلى موضع المجتمع المدني وتطوره. وهذه المراحل تتمثل في. (محمود، 2016، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp)

المرحلة الأولى (من 1805م إلى 1900م):

عند تناول المجتمع المدني نجد أنه قد بدأ في الظهور في فترة حكم "محمد علي" التي شهدت محاولات لإحداث نقلة حضاريه وبناء الدولة الحديثة في مصر من خلال التحديث الاقتصادي والاجتماعي، كما نلاحظ أن التطورات التي حدثت في التعلم متمثلة في القيام بالعديد من الإصلاحات التعليمية وإرسال العديد من البعثات الدراسية لأوربا كان له أثرها الكبير على الثقافة في مصر وتشكلت نخبة سياسية مصرية نتيجة الاطلاع على الثقافات والأفكار الغربية. (سلامة، 2004)

وقد برزت مؤسسات المجتمع المدني في تلك الفترة من خلال:

- ظهور العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والكيانات التنظيمية العمالية الحديثة، وتم تأسيس عدد من الجمعيات السياسية التي بدأت في صورة جمعيات سرية من أبرزها جمعية مصر الفتاة التي تكونت عام 1879 في الإسكندرية وجمعية حلوان التي تشكلت من كبار ملاك الأراضي.
- تأسيس عدد من الجمعيات الأهلية مثل: الجمعية اليونانية التي تشكلت عام 1821م بالإسكندرية؛ لتعبر عن مصالح الجاليات الأجنبية في مصر وتعد أول الجمعيات الأهلية التي تأسست في مصر، وجمعية المعارف في عام 1868م والجمعية الجغرافية عام 1875م. كان لبعض الجمعيات الأهلية في تلك الفترة أدوار وطنية؛ وهو الأمر الذي وصل إلى حد الصدام مع السلطة وإغلاق بعضها.
- تشكيل جمعيات دينية؛ نتيجة البعثات التبشيرية التي دفعت المسلمين والأقباط إلى إنشاء جمعيات ذات صبغة دينية، ومن أهم تلك الجمعيات: الجمعية الخيرية الإسلامية الأولى (1878م) التي نشأت بدافع وطني وديني من جانب بعض العلماء المسلمين المصريين والتي حل محلها بعد ذلك الجمعية الخيرية الإسلامية الثانية عام 1892م، وجمعية التوفيق القبطية (1891م) التي كانت تسعى إلى رعاية الفقراء. وقد وصل عدد الجمعيات إلى 65 جمعية من بينها 20 جمعية إسلامية و11 جمعيه قبطية. (الصوران ،2004)
- وجود صور لبعض النقابات المهنية مثل نقابة المحامين التي تشكلت أمام المحاكم المختلطة، ونقابة المحامين التي تشكلت أمام المحاكم الأهلية، وكانت هناك الطوائف العمالية والتي مثلت صورة بدائية للنقابات العمالية، ومع نهاية القرن الـ 19 تم بالفعل تأسيس أول نقابة عمالية وهي نقابة عمال التبغ في القاهرة عام 1899م، كما كانت هناك صور لبعض الحركات النسائية نتيجة زيادة الوعي النسائي.

من الملاحظ في فترة القرن الـ 19م أن منظمات المجتمع المدني ارتبطت بعملية التحديث وبناء الدولة الحديثة، وكان هناك مزج بين العمل السياسي والعمل الخيري والاجتماعي التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وقد كان من أبرز الأهداف التي سعت إليها المنظمات هو التخلص من النفوذ الأجنبي ومنع التدخل الخارجي في الشأن المصري وتحقيق الاستقلال عقب الاحتلال البريطاني عام 1882م. (محمود، 2016: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp)

المرحلة الثانية (من 1900م إلى 1923م):

تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في تطور المجتمع المدني، حيث شهدت تطورات كبيرة في بنية المجتمع المدني وحدث امتداد لها على مستوى أقاليم مصر، واستمر الدافع الرئيس الذي تعمل وراءه منظمات المجتمع المدني في التخلص من النفوذ والاستعمار الأجنبي، وقد تفاعلت هذه المنظمات مع الأحداث التي شهدتها تلك الفترة من قيام ثورة 1919م وتأسيس الجامعة المصرية في 1908.

وأثناء تلك المرحلة تم إنشاء نقابة المحامين أمام المحاكم الشرعية كما ازداد حجم الجمعيات الأهلية، وتشكلت في العديد من أقاليم مصر وتوسع نشاط هذه الجمعيات، كما ازداد العمل النسائي في المجال التطوعي وتأسست جمعية عرفت باسم المرأة الجديدة عام 1919م وتولت هدى شعراوي رئاستها. (أمانى قنديل،2006، ص32: 35)

المرحلة الثالثة (من 1923م إلى 1952م:

عرفت تلك المرحلة باسم العهد الليبرالي؛ حيث شهدت هذه الفترة نشاطًا واسعًا وممتدًا بعد إصدار دستور 1923م الذي قد أطلق الحرية لتشكيل الجمعيات طالما أنها لا تسعي لتحقيق الربح المادي، وطالما أنها تسعي للنفع العام وبينما منع القانون تشكيل أي جمعية ذات طابع عسكري، كما أنه أشار إلى مساواة الجميع أمام القانون وتمتعهم بحقوق سياسية ومدنية واحدة، وهذا الأمر ساعد في ظهور العديد من التيارات الفكرية والسياسية، وانعكس ذلك على نشاط المجتمع المدني من خلال ما يلي:

- حدوث نمو وازدهار لمؤسسات المجتمع المدني وامتداد نشاطها بشكل واسع حتى أنه وصل إلى الطبقة الوسطى، وأصبح هناك خطاب تنافسي بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة نتيجة وجود العديد من التيارات الفكرية والسياسية التي تمثلت في مؤسسات مختلفة. (حسن ،2010، متاح على http://www.cihrs.org/?p=7676 :،)
- مع إطلاق الحرية لتشكيل الجمعيات الأهلية تزايدت عدد الجمعيات المسجلة قبل قيام ثورة 1952م حتى أنها تخطت الألف جمعية، وكانت تلك الجمعيات متعددة الأنشطة؛ حيث إنها جمعت بين الخدمة الاجتماعية وبين الرعاية الدينية وبين العمل الدفاعي الوطني، وتعددت القضايا التي تسعي وراءها الجمعيات الأهلية حيث ظهرت تيارات مدافعة عن القومية العربية وأخري إسلامية تسعي للتأكيد على الهوية الإسلامية للمصرين. (سلامة ،2004)
- تم إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام 1939م، والتي عملت على تشجيع الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وإمدادها بالمعونات الفنية والمادية؛ مما ساعد على توسيع نشاطها وزيادة عدد تلك المؤسسات والجمعيات وزيادة قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة.
- تصاعد عمل الحركات النسائية بصوره كبيره حيث تم تأسيس الاتحاد النسائي عام 1923م وتولت هدي شعراوي رئاسته، وقد تجاوز فكرة الدفاع عن حقوق المرأة إلى الاهتمام بالقضايا السياسية والاقتصادية وظهرت العديد من الجمعيات النسائية في ذلك الوقت منها "جمعية العمل لمصر".
- كما شهدت فترة العهد الليبرالي تكوين 8 نقابات مهنية تفاوتت في حجم العضوية ومن أهمها: نقابة المعلمين، ونقابة الأطباء، ونقابة الصيادلة، كما تشكلت العديد من النقابات العمالية ووصل عددها إلى 38 نقابة عمالية لكنها لم تحصل على شرعيتها إلا بعد صدور قانون 85 لعام 1942م، كما لعبت نقابة المحامين في تلك الفترة دور سياسياً مهمًا.

المرحلة الرابعة (من 1952م إلى 1970م):

جاءت تلك الفترة بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952م ونلاحظ أن تلك الفترة شهدت هيمنة الدولة على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما انخفض فيها نشاط الجمعيات الأهلية وتركز نشاطها على العمل الخيري في حين توقفت عن الأنشطة الدفاعية وبالتالي كان هناك تراجع ملحوظ للمجتمع المدني في مصر. (حسن ،2010، متاح على http://www.cihrs.org/?p=7676،)

المرحلة الخامسة (من 1970م إلى 1999م):

في هذه الفترة شهدت مصر العديد من المتغيرات تمثلت في التحول إلى الرأسمالية العالمية حيث اتجه الاقتصاد نحو حرية السوق، وهو الأمر الذي انعكس على الهيكل الاجتماعي للمجتمع المصري، حيث حدثت فجوة بين الطبقات الاجتماعية، كما حدثت تطورات سياسية تمثلت في احترام حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، والثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات وانتشار العولمة، كل هذه العوامل ساعدت في تطور منظمات المجتمع المدني؛ حيث:

- تم تأسيس 7 نقابات مهنية في عهد الرئيس السادات وكما تأسست 4 نقابات في بداية عهد الرئيس مبارك حتى وصل عدد النقابات المهنية في نهاية 1999م إلى 24 نقابة، وقد لعبت بعض هذه النقابات أدوارًا سياسية تزامنا مع تزايد وزن القوى الإسلامية داخل النقابات المهنية في مطلع الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات مما أدى إلى التصادم بين السلطة السياسية والنقابات المهنية.
- بالنسبة للجمعيات الأهلية فقد حدث تطور كبير لها خاصة في التسعينيات بسبب نمو مؤسسات التمويل العالمي حيث وصل عدد الجمعيات الأهلية مع نهاية عام 1999م إلى حوالي 16 ألف جمعية، وقد تزايد عملها في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كما تزايدت الجمعيات التي نشطت في مجال المرأة وقد تصاعد دور المنظمات الحقوقية ووصل عددها إلى 30 منظمة في عام 2000 بعد أن كانت منظمة واحدة عام 1983. (سلامة ،2004)

المرحلة السادسة (من 2000م إلى 2019م):

شهدت السنوات العشر السابقة لثورة 2011 نشاطًا متزايدًا من منظمات المجتمع المدني المصرية في مجالات التوعية بالحقوق السياسية وحماية الحق في المشاركة السياسية ومناهضة الانتهاكات التي يتعرض لها النشطاء والشباب حال مسيرتهم نحو التغيير السلمي. (أمانى –2006 – ص 35)

ومثلت أهم ملامح عمل منظمات المجتمع المدني التثقيف الحقوقي والسياسي، تقديم الدعم القانوني للنشطاء ضحايا الانتهاكات، النقد الحقوقي للأوضاع السياسية، التنمية التي تطورت من منهج خيري لمنهج حقوقي. (رشماوي، موريس،2007، ص18http://mhpss.net/?get=35/2000_0.pdf ،)

فشهدت هذه الفترة زيادة أعداد منظمات المجتمع المدني من 7593 في عام 1985 إلى 16 ألف في عام 1991 ثم إلى 21 ألف جمعية في مطلع عام 2007 ثم إلى 30214 في عام 2017.

ويرجع السبب في تزايد أعداد منظمات المجتمع المدني في ذلك الوقت إلى المساحة التي أتاحها النظام فقد حاول آنذاك مواكبة التغيرات الدولية والضغوط الداخلية عليه من أجل فتح المجال العام وتسريع إجراء التحول الديمقراطي وخصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر، إلى جانب الضغوط الداخلية من الاعتصامات والإضرابات العمالية، وتجلى ذلك مع ظهور الحركة المصرية للتغيير و6 أبريل.

ومع قيام الثورة شاركت مؤسسات المجتمع المدني بتنوعها وعبر الأطراف المرتبطة بها في أحداث الثورة، وكان لمنظمات المجتمع المدني الحقوقية دورٌ في تقديم الدعم القانوني للنشطاء والثوار والدفاع عنهم أمام الجهات القضائية بشكل تطوعي.

إلى جانب ذلك، عمل المجتمع المدني على تدشين حملات لإشراك المجتمع عبر حشد التأييد والتوعية ومن أمثلة هذه الحملات حملات؛ المحاكمات العسكرية والتي نادت بتحويل كل متهم إلى قاضيه الطبيعي، وأسفرت هذه الحملات عن قرارات للمجلس العسكري الحاكم في مصر في أعقاب الثورة بوقف إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية، كما قامت بعض المنظمات بتأدية أدوار مجتمعية من تنظيم حملات في مختلف مناطق الجمهورية أثناء وبعد الثورة؛ بهدف تقديم مساعدات مادية وعينية إلى المتضررين من الأحداث الثورية وخاصة الأسر التي فقدت عائدها اليومي من أصحاب المهن الحرة، كما اتجهت بعض المنظمات إلى إقامة مشروعات صغيرة توفر دخل ثابت لبعض الأسر، وقامت بعض المنظمات بتنظيم حملة لتنظيف الشوارع وجمع القمامة، وحملات للتبرع بالدم، ومبادرات لتنظيم المرور في الشوارع والميادين وحفظ الأمن من خلال لجان شعبية، إلى جانب ذلك عملت بعض المنظمات على التوعية السياسية ومراقبة الانتخابات وازدادت أعداد منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة إلى 50326 جمعية في 2019. (أيمن، 2017، 7 http//:acpss.ahram.org.eg/ News/16307.aspx)

ثالثا: مكونات المجتمع المدني في مصر:

إن المجتمع المدني في مصر يأخذ أشكالاً متعددة؛ حيث هناك الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية، والنقابات العمالية، ونادي القضاة، وجمعيات رجال الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، والحركات الاجتماعية. (هلال، 2010، ص412)

وفيما يلي سوف يتم تناول أبرز مكونات المجتمع المدني المصري التي تتمثل في التالي:

الجمعيات الأهلية:

أ- هي عبارة عن تجمعات منظمة تقوم على العمل التطوعي ولا تهدف إلى تحقيق الربح، وتعمل في المجالات الاجتماعية لتحقيق النفع العام، وتعتبر الجمعيات الأهلية حلقة الوصل بين الفرد والدولة؛ حيث تعمل على تجميع الجهود الفردية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز سمات الجمعيات الأهلية أن لها ملامح مؤسسية متمثله في وجود لوائح منظمة لعملها والخصوصية فيها، كما أنها تقوم على التطوع ولا تهدف إلى تحقيق أرباح وتتبنى أهداف اجتماعية واقتصادية، كما تتبع قانون ينظم تكوينها وتأسيسها. (إنجي محمد، 2010، ص120)

وتوجد ثلاثة أشكال رئيسية للجمعيات الأهلية:

ب- جمعيات خيرية تسعى إلى توفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين مثل محو الأمية وإنشاء مدارس ومستشفيات تقدم خدمات طبية مجانية وخدمات ثقافية، ومعظم هذه الجمعيات ذات طابع ديني إسلامي ومسيحي.

ج- الجمعيات التنموية هي جمعيات تعمل في مجال التنمية حيث تعمل على نصرة الفئات المهمشة، وتساعد في كسب القدرات والخبرة والاعتماد على النفس، من أهم الأدوار التنموية التي تقوم بها مكافحة الفقر، وتطوير التعلم، والخدمات الصحية والدينية. (هلال، 2010، ص414)

د- الجمعيات الدفاعية والحقوقية تسعي هذه الجمعيات للدفاع عن قضايا معينة مثل: حقوق الإنسان وحماية البيئة والدفاع عن المرأة، وقد ظهرت هذه الجمعيات حديثاً نسبيًا، حيث تم تأسيس أول جمعية في مصر عام 1975م وهي الجمعية المصرية لحقوق الإنسان، وتعد هذه الجمعيات أكثر الجمعيات تأثيراً على السياسات الحكومية وتواصلاً مع العالم الخارجي، ويبرز دور هذه الجمعيات في الإشراف على الانتخابات ورصد الأحداث التي تقع خلالها وتصدر تقارير عنها، كما أنها تقوم بمراقبة أعمال الحكومة وتصدر تقارير عنها. من أهم المنظمات الحقوقية والدفاعية الموجودة في مصر: الجمعية المصرية لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مؤسسة قضايا المرأة المصرية، والمركز المصري لحقوق المرأة. (إنجي محمد، 2010، ص121)

النقابات المهنية:

تعد النقابات المهنية مكون أساسي ومهم من مكونات المجتمع المدني؛ وذلك نتيجة الأدوار التي تستطيع القيام بها؛ حيث أنها تلعب دورًا كبيرًا في العملية الإنتاجية والخدمية، وتمتاز عضويتها بأنها تضم الشرائح الأكثر تعليمًا، هذا إلى جانب أنها تستطيع أن تمارس دورًا سياسيًا من خلال التأثير على الدولة والضغط عليها لتحقيق المطالب بوسائل

مختلفة أهمها الإضراب العام، إلى جانب قدرتها على مناقشة مختلف القضايا الداخلية والخارجية وأن يكون لها اتصالات بمنظمات على الصعيد الدولي. (هلال، 2010، ص412)

وتمارس النقابات المهنية في مصر وظيفتين أساسيتين وهما: الدفاع عن حقوق أصحاب المهنة، وتطوير المهنة والعمل على حمايتها، ومع أتباع النظام السياسي للتعددية السياسية زادت عدد النقابات المهنية في مصر بشكل واضح وأصبحت تمارس دورًا سياسيًا. (عدلي، 2021)

النقابات العمالية:

إن الجذور التاريخية للنقابات العمالية تعود إلى مطلع القرن العشرين عندما تم تأسيس أول نقابة عمالية وهي نقابة عمال لف السجائر عام 1900م، وبلغ عدد النقابات العمالية في مصر عام 1931م حوالي 38 نقابة عمالية ولكن تلك النقابات لم تحصل على شرعيتها إلا بعد صدور قانون رقم 85 لعام 1942م، ويوجد حاليًا في مصر23 نقابة عمالية. والتنظيم النقابي في مصر يأخذ الشكل الهرمي الذي على قمته يوجد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الذي تأسس في يناير 1957م، وفي قاعدة الهرم يوجد اللجان النقابية للمنشآت المختلفة، وبين تلك اللجان والاتحاد العام يوجد 23 نقابة عمالية. وهذا التنظيم النقابي يعمل وفق مبدأ المركزية؛ حيث إنه يوجد لجنة واحدة ونقابة واحدة لكل منشأة وصناعة إلى جانب وجود اتحاد عام واحد لنقابات العمال. (هلال، 2010، ص416)

أشكال أخرى للمجتمع المدني في مصر:

نادي القضاة: يمثل إحدى صور المجتمع المدني التي ظهرت للمرة الأولى في 10 فبراير عام 1939م عندما اتفق 59 من رجال القضاء والنيابة على تأسيس النادي وأن يكون مركزه الرئيسي في محافظة القاهرة، ويسمح بإنشاء فروع له في كافة المحافظات طبقًا للائحة يضعها مجلس الإدارة.

جمعيات رجال الأعمال: ارتبطت تلك الجمعيات بالسياسة الاقتصادية التي تم اتباعها في مصر عام 1974، وبناءً عليه فقد تم إنشاء أول جمعية رجال أعمال عام 1975 التي عرفت باسم المجلس المصري الأمريكي، وقد وصل عدد تلك الجمعيات إلى 16 جمعية عام 1999 تضم 15 ألف عضو موزعين على مختلف الجمعيات.

غرف التجارة والصناعة: هي عبارة عن هيئات تمثل المصالح التجارية والصناعية لدى سلطات الحكومة، وتتسم باتساع حجم عضويتها؛ نتيجة الطابع الإجباري للعضوية، وقد ظهرت لأول مرة في تاريخ مصر مع إنشاء أول غرفة تجارية بالإسكندرية عام 1880م، ويبلغ عدد الغرف التجارية في مصر 26 غرفة بواقع غرفة تجارية في كل محافظة ماعدا محافظة الأقصر، ويبلغ عدد الغرف الصناعية 16 غرفة صناعية مثل: غرفة صناعات مواد البناء، وغرفة

الصناعات الغذائية، وغرفة السينما، وغرفة الأدوية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية، وغرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغرفة الصناعات الهندسية. (اماني، 2006)

رابعًا: الواقع القانوني والتنظيمي لمنظمات المجتمع المدني في مصر:

على الرغم من التطور الذي شهده المجتمع المدني، ظل القانون رقم 84 لسنة 2002 حاكمًا لعمل المجتمع المدني حتى وقوع ثورة 2011، إذ شهد المجال العام جدالاً واسعًا حول ضرورة تعديل هذا القانون، فكان التوجه العام من قبل أعضاء وباحثي المجتمع المدني والمهتمين به هو تعديل هذا القانون، وطرح موضوع تعديل هذا القانون على برلمان 2012 في عهد المجلس العسكري لكن لجنة حقوق الإنسان رفضت مشروع القانون المقدم من الحكومة، ثم في عهد الرئيس محمد مرسي تجددت النقاشات حول مسودات للقانون ورغم جديتها وأنها كانت محاطة بسياق سياسي تعددي – نوعًا ما – إلا أن النص النهائي لمشروع القانون لم يغير كثيرًا الفلسفة السائدة؛ بل زاد عليه إقحام لجهات أمنية في شكل لجنة تراقب عمل المجتمع المدني، كما كان بالقانون بعض النصوص التي تمنح جماعة الإخوان المسلمين استثناءات. ولم يصدر هذا القانون تحت ضغط منظمات المجتمع المدني والقوى المدنية. (هويدا عدلي، 2021، متاح على https://hrightsstudies.sis.gov.eg)

عقب سقوط نظام الإخوان المسلمين تجدد الجدل حول البنود الخاصة بالمجتمع المدني في الدستور، بصفة عامة أصبح وجود المجتمع المدني في مصر معترف به في دستور 2014 في إطار المواد 75 و76 و77 من الدستور، مما يمكن المواطنين من تكوين المنظمات غير الحكومية سواء كانت جمعيات ومؤسسات أهلية أو اتحادات ونقابات مهنية وعمالية تتمتع بالحرية والاستقلالية في إدارة شؤونها مع تأكيد هذه المواد على ألا يجوز حل هذه المؤسسات والجمعيات والاتحادات والنقابات إلا بحكم قضائي. بالإضافة إلى المواد 75–77، فالدستور أصبح يعترف بالمساهمة الأوسع التي قد يقوم بها المجتمع المدني في الحياة العامة المصرية في عدة مواد تتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019).

كما يذكر للسلطة الانتقالية أنها وفي عهد الوزير أحمد البرعي طرحت مشروع قانون متميز للجمعيات الأهلية نظر إليه البعض باعتباره الأفضل إذ قدمته الوزارة بعد استشارة جمعيات أهلية عديدة في النصف الثاني من عام 2013 كما عرضه البرعي على المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ويرى البعض أن هذا القانون كان كفيلاً بأن يمثل أولى الخطوات في طريق معالجة جيدة وموضوعية لإشكاليات العمل الأهلي في مصر ومخاوفَ الحكومات منه، لكنه لم ير النور ما بين ضغط من أجهزة الدولة وتوجس من منظمات المجتمع المدني، وهو ما أتاح الفرص لاستبداله بمشروع جديد عن طريق عدد من النواب، وصف بالأكثر قمعًا، وهو قانون 70 لعام 2017 قانون مثير للجدل يقيد عمل المجتمع المدني ويقر عقوبات

سالبة للحريات على تلقي تمويل أجنبي ويقر غرامات ورسوم عالية على الجمعيات العاملة دون ترخيص وعلى فروع المنظمات الأجنبية.(أيمن ،2017 7 http//:acpss.ahram.org.eg/ News/16307.aspx)

وفي ضوء ما شهده الواقع من تدخلات وضغوط محلية ودولية لتعديل هذا القانون الذي قيل إنه سيحطم حرية التنظيم وتكوين الجمعيات؛ فجاءت التعديلات على هيئة القانون رقم 149 لسنة 2019 والذي صدر دون مناقشة مجتمعية حقيقية، ولكنه يعد أفضل من قانون 2017 من وجهه نظر الكثير. (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019).

خامسًا: مبادئ منظمات المجتمع المدني: (محمد، 2004، ص 7)

توجد مجموعة من المبادىء التي تؤسس لمنظمات المجتمع المدني بشكل يدعم حريتها ويوسع نطاق دورها من جهة، كما يدعم انضباطها من جهة أخرى، وتتضمن تلك المبادىء ما يلي:

- مشاركة الحكومة في التنمية، فمن أهم المبادىء التي تقوم علىها منظمات المجتمع المدني مبدأ مشاركة الحكومة في العمل من أجل التعجيل بتجديد المجتمع المحلي وتنميته.
- المساواة المستنيرة، التي تؤمن بالمساواة في القيمة الإنسانية والواجبات والحقوق القانونية لكنها تتيح مجالاً للتمايز الفردى عن طريق بذل الجهد والتنافس المنتج.
- حماية الجماعات الضعيفة والأقليات، ومحاربة التمييز ضدها.
- الحرية والاستقلال الفردي، بالقدر الذي لا يتعارض مع الدستور والقانون ولا يجور على مساحة الحرية والحقوق التي يتمتع بها إلاخر، فلا حرية مطلقة ولا قيود مفرطة.
- لا حقوق دون واجبات، فزيادة وتأكيد النزعة والحقوق الفردية يجب أن يكون مصحوباً بزيادة الالتزامات والواجبات الفردية، مثلاً: تعويضات البطالة (حق) للفرد وواجب على الحكومة ومنظمات المجتمع المدني معاً، لكن ليس بشكل مطلق بل مصحوب بالالتزام بعدم التكاسل والحرص بالبحث المستمر عن عمل (التزام ومسئولية)، من خلال قواعد وآليات يتم تحديدها طبقاً لحالة المجتمع.
- الإيمان بالتعددية كسنة كونية لا سبيل للقضاء علىها، سواء على مستوى المجتمع الواحد أو على مستوى المجتمع العالمي.
- ترسيخ مبدأ الشفافية وحق الرقابة المتبادلة في نطاق ما هو عام دون جور على الحياة الشخصية والحريات الفردية ومبدأ الخصوصية.

سادسًا: وظائف وأركان منظمات المجتمع المدني: (معهد التخطيط القومي، 2008، ص93)

للمجتمع المدني في كافة تدخلاته وظائف أساسية وفقًا للتالي:

1) العمل كآليات للمشاركة والتعبئة الشعبية، وكلما نجحت هذه المنظمات في أداء هذا الدور كلما تحقق النجاح.
2) تسهيل عملية تحديد الأهداف والتخطيط على المستوى المحلي، وذلك من خلال تحديد الأولويات المحلية والمساعدة في تخصيص الموارد المحلية.
3) المساهمة في تقديم الخدمات بصورة مباشرة.
4) تعبئة الموارد المحلية.
5) تحديد الاحتياجات والمطالب المحلية وعرض هذه المطالب والاحتياجات على المسؤولين.
6) ضمان استجابة الإدارات المحلية لمطالب المواطنين.

وفي ظل توافر قدرات متميزة لمنظمات المجتمع المدني فإنها أيضًا تؤدي العديد من الوظائف لعل أهمها: (منى، 2009، ص 253)

1) تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهي أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض بما تضعه من قواعد يلتزم بها الأعضاء.
2) تحقيق الديمقراطية: فهي توفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي.
3) التنشئة الاجتماعية والسياسية: من خلال ما تغرسه من قيم ومبادىء في نفوس أعضائها كالولاء والانتماء والتعاون.
4) حماية الحقوق: فهي تدافع عن حقوق الإنسان كحقه في التعبير والعدالة المتساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار العام حول القضايا المختلفة.
5) الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات المواطنين للحكومة وكذلك رؤية الحكومة للمواطنين بطريقة سليمة.
6) الأنشطة والحملات الدفاعية: والتي تعمل من خلالها كجماعات ضغط هدفها التأثير على متخذي القرار من أجل تغيير السياسات والممارسات المختلفة من أجل مصلحة جماعة معينة أو الصالح العام.

ولكي تقوم المنظمات المدنية بالوظائف السابقة وجب أن يتوافر لها أركان أساسية أهمها:(طلعت، ص 190)

1) شرعية أو قانونية الوضع.
2) العضوية الاختيارية.
3) الاستقلالية، التي تدعم قدراتها الذاتية في أن تحكم نفسها بنفسها.
4) المشاركة الحرة التطوعية.
5) البناء التنظيمى المرن الذي يرتبط بقيم يتقبلها الأعضاء لتنظيم مشاركتهم الحرة.
6) ترتبط بسياق حضاري وثقافي محلى في مجال التطوع.

المبحث الثاني: الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني:

ويتناول المبحث الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني وأهمية الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، كما يتطرق إلى متطلبات تمكين منظمات المجتمع المدني من تفعيل الشراكة ومواجهة المشكلات والتحديات المعوقة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

- **أولاً: مفهوم الشراكة:**

يشير مفهوم الشراكة وفقاً لمفهوم الأمم المتحدة وما يتبعها من منظمات إلى التعاون التلقائي بين الناس والمنظمات، والتنافس فيما بينهم للعمل والإسهام النشط في اختيار وتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية التي تستهدف تحقيق أهداف المجتمع. (هويدا عدلي، 2002)

وغالبًا ما يشار إلى الشراكة على أنها: "مجموعة الاتفاقات المبرمة تلقائيًا، والتي توازن بين مصالح الأطراف المعنية وتستجيب بطريقة أحسن لهذه المصالح مقارنة مع اختيارات أو حلول أخرى. ونظرًا لاستنادها إلى التلقائية فهي تكون نتيجة حوار في شكل مفاوضات مفتوحة ... فالتفاوض يعد إذن شرطًا ضروريًا لكن غير كافٍ لإقامة الشراكة، بل هناك عوامل أخرى ضرورية مثل: التوازن في السلطة بين الشركاء وحد أدنى من الثقة المتبادلة، وأرضية ممكنة للتفاهم، وقدرة الأطراف المعنية على توجيه هذه الترتيبات. (محمد، 2012، ص 45)

ثانيًا: أهمية الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني: (هويدا عدلي، 2002)

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام

بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان.

ويتفق الكثيرون على أن مشاركة منظمات المجتمع المدني تسهم في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعي، وتتمتع الإدارة التي يشارك فيها جميع مكونات وأنظمة المجتمع بسجل طيب لكونها تحقق المزيد من العدالة والتجاوب والكفاءة بالنسبة لجميع الخدمات المحلية.

منظمات المجتمع المدني تملك المقومات التي تمكنها من تحقيق المشاركة بكفاءة وفاعلية سواء مع الدولة أو مع القطاع الخاص، لسهولة تنظيم العمل بها لصغر أحجامها ومرونة إدارتها، ولأنها أقرب إلى الناس وأكثر استجابة لهم، ولأنها تستخدم الموارد بشكل أفضل مع سهولة المراقبة والمحاسبة من أفراد المجتمع، محققة بذلك مبدأ الشفافية والمساءلة.

فمنظمات المجتمع المدني لها دور مهم لحفز الطاقات وتهيئة العمل التطوعي وتحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلي للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، لأنه أصبح مستقراً أن التنمية لا تكون قابلة للاستمرار والاستدامة إلا عندما يكون الناس مسئولين عن توفير شروطها ومشاركين في وضع الأهداف والخطط وفي تنفيذها.

ويحتم شراكة الدولة مع منظمات المجتمع المدني أسباب منها، أنه بالرغم من تأدية المنظمات لأنشطتها بكفاءة، إلا أن نشاطها محدود النطاق جغرافياً، فضلاً عن تبنيها لمفاهيم جزئية للتنمية تستجيب لمصالح فئات معينة ذات طابع محلي، بينما تعمل الحكومة على نطاق أكثر اتساعاً وتستهدف المجتمع ككل، ولكنها قد تعجز عن رؤية العلاقات الفعلية عن قرب، ولذلك تصل إليها المعلومات كمعلومات عمومية تنقصها الخبرة الميدانية، وهذا قد يؤدي لعدم ملاءمة قراراتها لفئات اجتماعية معينة.

كما تحتم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، عقد شراكات مع منظمات مجتمع مدني، هدفها المساهمة في تحقيق التنمية للفرد والمجتمع والبيئة، ورد بعض الدين الذي يدين به القطاع الخاص للمجتمع وأفراده بزيادة العطاء الاجتماعي وتفعيله وتنظيمه عن طريق الشراكة مع منظمات لها القدرة على الحشد والتعبئة والتنفيذ بفاعلية وكفاءة.

وترتبط فاعلية الدور التنموي للمجتمع المدني وما يمكن أن يقوم به من تحقيق للتنمية القائمة على المشاركة مع الدولة ومع القطاع الخاص، بدور منظماته وقدرتها على المساهمة في عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الإيجابي للمجتمع، وكذلك دورها في التأثير على السياسات العامة المرتبطة بتخصيص الموارد، كما يرتبط بمشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة تلك السياسات.

ويمكن تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع فيما يلي: (منى، 2009، ص 254)

1) المساهمة في التنمية: حيث إن لمنظمات المجتمع المدني دوراً تنموياً في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات لمساندة الحكومة في هذا المجال.

2) تقديم الخدمات: حيث يؤدي التحول إلى نظام السوق إلى استبعاد جزء كبير من القوى الاجتماعية من هيكل الإنتاج حيث يتحول هذا النظام إلى تخفيض العمالة والاتجاه نحو الاحتكار لتحقيق الربح فيكون البديل هنا هو إنشاء المنظمات الأهلية من أجل تقديم السلع والخدمات بأسعار معقولة أو العمل على مواجهة الأسباب الهيكلية للتهميش السياسي والاقتصادي.

3) تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية: حيث يرى الكثير من الباحثين أن هذه التنظيمات إذا توافرت لها الكفاءة والفاعلية قد تكون هي الطريق لتحقيق الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على مشاركة الجماهير في التنمية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

4) تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للمواطنين: حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بعمليات التوعية للمواطنين والتعبير عن مطالب وحاجات المواطنين بشكل منظم ومؤثر وتوضيح هذه المطالب والحاجات للمسئولين.

5) المشاركة في كافة مراحل صنع السياسة: حيث لا يقتصر دور منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رسم السياسات بل لها دورها المهم في كافة مراحل صنع سياسة الرعاية الاجتماعية بشكل خاص.

6) متابعة وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية: حيث تتابع منظمات المجتمع المدني عملية تحقيق سياسات الرعاية الاجتماعية التي تتم من قبل الجهات الحكومية كما أنها تشارك بشكلٍ كبيرٍ في تنفيذ هذه السياسات من خلال ما تقدمه من خدمات صحية واجتماعية وإسكانية وتعليمية... وغيرها.

ثالثًا: المشكلات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني:

جاء في تقرير التنمية البشرية 2008، أن هناك مجموعة من التحديات التي تتعلق بالموروثات الثقافية والسياسية والعادات والتقاليد المتراكمة التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني في مصر وهي:

1) أدى الميراث الثقافي والسياسي في مصر، الذي اتسم بهيمنة النظام السلطوي والمركزي، إلى ضعف مشاركة المواطنين في التصدى للتحديات التي تواجه حياتهم.

2) التصور العام لدى الأفراد أن قضايا التنمية تعتبر مسئولية الأجهزة الحكومية، وغلبة نمط "السلطة الأبوية" على علاقة الدولة بالفرد، الأمر الذي ساعد على الإدراك السلبي لدى الأفراد بأهمية المشاركة.

3) التشريعات والقوانين الحالية، وسيطرة الحكومة على منظمات المجتمع المدني التي تعوق بعض المنظمات عن المشاركة والعمل بحرية.

4) معظم أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني من المتعلمين ومن الفئات الأكثر ثراءً.

5) انخفاض معدلات التنمية البشرية وخاصة في مجالي التعليم والصحة، وهو ما ينعكس على قدرة الأفراد على المشاركة بشكل عام.

6) المفهوم الشائع أن دور منظمات المجتمع المدني يركز على تنفيذ المشروعات الخدمية، وتقديم المساعدات.

7) رغم إشارة الخطط القومية المتعاقبة للمجتمع المدني باعتباره شريكًا في صياغة الخطط، فإن مشاركته لا تتعدى عدد محدود من المنظمات التي بدورها تقتصر على حضور جلسات التشاور والاستماع فقط.

8) ضعف الممارسات الديمقراطية، يعتبر عاملاً سلبياً لا يشجع على مشاركة المواطنين بتلك المنظمات، وينعكس على ضعف مستويات العضوية.

9) عدم تفعيل اللامركزية التي تعتبر المناخ الخصب لعمل منظمات المجتمع المدني.

10) اتخاذ الدولة موقفاً متحفظاً يميل إلى التخوف من المنظمات الدفاعية كمنظمات حقوق الإنسان.

كما تبرز الأدبيات مجموعة من التحديات والمشكلات التي تواجه منظمات المجتمع المدني والتي يمكن بيان أهمها على النحو التالي:

1) لا تملك منظمات المجتمع المدني حق التمثيل الرسمي، ومن ثم، فإن وضعها الاستشاري لا يسمح لها سوى بتقديم رأي استشاري في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها لا تملك سلطة اتخاذ القرار.

2) إن النمو في عدد وأدوار ومسئوليات منظمات المجتمع المدني على جميع المستويات يمكن أن يؤدي إلى تضخم تنظيمي داخل هياكلها؛ وهو الأمر الذي أصبح واضحًا في العديد من المنظمات كبيرة الحجم، حيث تعاني هذه المنظمات من درجة عالية من البيروقراطية التي كانت منظمات المجتمع المدني تنتقدها من قبل.

3) أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني الدولية يتعلق بقضية المحاسبية حيث يثار التساؤل الآتي: أمام من تحاسب منظمات المجتمع المدني عندما يكون موظفوها غير منتخبين عادة من جانب أعضائها ويأتون من دول عديدة؟ هل هناك أي ضمان أنها لن تخترق القوانين أو تتجاوز مصالح الدول؟

4) إن التفاعلات بين منظمات المجتمع المدني والحكومات (أو المنظمات الحكومية الدولية) والتي في إطارها تقدم الأخيرة الأموال للأولى، التي تقوم بدورها بتقديم الخدمات، غالباً ما تصبح تفاعلات غير متكافئة وإنما تتسم بالتبعية، نظراً لأن منظمات المجتمع المدني تكيف مصالحها ورؤياها وفقاً لما يراه مقدمو التمويل. (نجوى، عابدين، 2002، ص 72)

5) كذلك فإن الأشكال غير المباشرة من السيطرة والمركزية تقف حائلاً أمام جهود التغيير الاجتماعي الديمقراطي وأهمية النظر لمنظمات المجتمع المدني كمجال للسلوك الجماعي (Ajaykumar, 2008 , p 69)

رابعًا: متطلبات تمكين منظمات المجتمع المدني من تفعيل الشراكة.

لتمكين منظمات المجتمع المدني من تفعيل الشراكة مع الدولة والقطاع الخاص يجب الاهتمام بتحقيق النقاط التالية واعتبارها إستراتيجية عمل أساسية: (معهد التخطيط القومي، 2010، ص ص 172 – 173)

1. التأكيد على تكامل العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وضرورة تعاون الدورين في ظل عملية متناسقة محددة الأطر والآليات.
2. لابد من إدراك الدولة وإدراك منظمات المجتمع المدني أن المشاركة يجب أن تكون على أساس علاقة تتسم بتكافؤ العلاقة بين الشركاء.
3. ضرورة أن يعي المجتمع المدني أهمية تحويل منظماته إلى آليات للمشاركة، تشارك في صنع سياسات التنمية وتنفيذها، وأن يتم هذا التحول من خلال بناء قدرات منظمات المجتمع المدني لتحقيق مزيد من الفاعلية للأدوار التي تؤديها.
4. تحتاج منظمات المجتمع المدني نفسها أن تطور رؤيتها وطبيعة نشاطها حتى تتمكن من أن تصبح طرفاً فاعلاً في التنمية الشاملة وما تحققه من توسيع الخيارات أمام الأفراد لتحسين نوعية الحياة بطريقة مستمرة ومتواصلة.
5. المجتمع المدني لابد أن يدرك أن تحقيق التنمية لابد أن يتم بطريقة قائمة على المشاركة الشعبية الواعية، وبالتالي على منظمات المجتمع المدني أن تساهم في إحداث نوع من التحول الإيجابي مجتمعياً وسياسياً واقتصادياً ودعوياً؛ لتعزيز القيم الإيجابية الداعمة للمشاركة.
6. بناء علاقات شراكة متكافئة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يتحمل فيها القطاع الخاص مسئولياته.
7. تعزيز القيم الثقافية الداعمة لتحقيق الديمقراطية، ومدى انعكاسها على سلوكيات الأفراد.
8. توفير المعلومات اللازمة لتكوين القدرات المعلوماتية لمنظمات المجتمع المدني.

ملخص الفصل:

بنهاية الفصل يمكن استخلاص مجموعة من النقاط أهمها:

- شهدت الأعوام الأخيرة طفرة في نمو الجمعيات الأهلية في مصر، فقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية المسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي عام 2012 (37.500 ألف) جمعية أهلية، ارتفع إلى (43.500 ألف) جمعية ومؤسسة أهلية في عام 2013. كما ارتفع هذا العدد إلى 50572 جمعية أهلية 2019.
- الفترة البينية ما بين صدور القانون رقم 70 لعام 2017 والقانون الجديد شهدت زيادة مقدارها 2992 جمعية مقارنة بأعداد الجمعيات لعام 2017 حيث كانت 47580 جمعية؛ مما يشير إلى استمرار النمو الكمي للجمعيات الأهلية بغض النظر عن الإطار القانوني ومدى ما يتيحه من حرية حركة.
- والحقيقة أن هذه النقطة الجوهرية هي المدخل المناسب للانتقال إلى نوعية وجودة العمل الأهلي القائم، ومدى قدرته على الاضطلاع بدور فاعل في عملية التنمية سواء بمفرده أو من خلال بناء الشراكات مع مؤسسات الدولة.
- تعد الجمعيات الأهلية أكثر قدرة وفاعلية على تحديد احتياجات وأولويات السكان في مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية. ولذا فالجمعيات الأهلية لها علاقة وظيفية تبادلية مع الدولة والقطاع الخاص في إطار تحقيق الأهداف التنموية المختلفة.

– العلاقة المثلي للمجتمع المدني مع الحكومة أو الدولة ليست في أحكام هيمنة الحكومة على المجتمع المدني ولا في إضعاف سلطة الحكومة وجعلها هشة؛ بل في الشراكة بينهما في تنمية المجتمع، وفي إحداث تغيير اجتماعي وفكري.

الفصل الثالث

تجربة تطوير العشوائيات في مصر

مقدمة

المبحث الأول: العشوائيات:

أولاً: مفهوم العشوائيات.

ثانيًا: لمحة تاريخية عن ظهور العشوائيات.

ثالثًا: أسباب ظهور العشوائيات.

رابعًا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية وظاهرة الفقر.

خامسًا: أنماط المناطق العشوائية في مصر.

المبحث الثاني: تجارب تطوير العشوائيات في مصر والدول العربية:

1-التجارب العربية:

- تجربة المملكة العربية السعودية.
- تجربة دولة الأردن.
- تجربة دولة السودان.
- تجربة جمهورية مصر العربية.

2-نماذج لشراكة الدولة المصرية مع المجتمع المدني في تطوير العشوائيات.

مقدمة:

أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموجرافية وأمنية وغيرها، ومن إفرازات ذلك النمو الحضري المتسارع، ظهور المناطق العشوائية حول أطراف المدن. (شتا، عبد الوهاب، 2008)

وقد كشفت دراسة للمعهد العربي لإنماء المدن عن أن النمو الحضري في معظم الدول العربية قد أدى لظهور العديد من المناطق العشوائية ولم يقتصر وجود المناطق العشوائية على الدول العربية التي تعاني من المشكلات الاقتصادية وإنما ظهرت أيضًا في بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفع أو المتوسط. (تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003)

وقد بدأت ظاهرة العشوايات كرد فعل لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والظروف الطبيعية، ما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها، للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني. وعادة ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها. وغالباً ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة، والصرف الصحي، والخدمات الأمنية... وغيرها من الخدمات الأساسية. (شتا، عبد الوهاب، 2008)

واستخدمت العديد من المصطلحات للمناطق العشوائية كمدن الكرتون ومدن الصفيح، والأحياء الفقيرة، والمدن العشوائية، التي تعرف بأنها مناطق أقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها. (محمد، 2014، ص7)

ويتضمن هذا الفصل مبحثين المبحث الأول يتناول مفهوم العشوائيات، لمحة تاريخية عن ظهور العشوائيات في مصر، أسباب ذلك، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية وأنماط المناطق العشوائية في مصر.

المبحث الثاني، ويتناول تجارب تطوير العشوائيات في مصر والدول العربية التجارب العربية (تجربة المملكة العربية السعودية، تجربة دولة الأردن، تجربة دولة السودان، تجربة جمهورية مصر العربية. وعرضًا لبعض نماذج لشراكة الدولة المصرية مع المجتمع المدني في تطوير العشوائيات.

المبحث الأول: العشوائيات:

أدى النمو الحضري الذي شهدته معظم الدول خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموجرافية وأمنية وغيرها، ومن إفرازات ذلك النمو المتسارع ظهور العشوائيات حول أطراف المدن، لذلك تعد العشوائيات من أكثر القضايا المهمة لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية تهدد أمن واستقرار المجتمع، وأصبحت معالجتها مطلبًا مُلحًا يتطلب تضافر جميع الجهود.

أولاً: مفهوم العشوائيات:

تتعدد التعريفات الخاصة بالعشوائيات واستند كل منها على بعض السمات التي تتميز بها المناطق العشوائية من كونها مناطق غير شرعية وغير مخططة، ومن هذه التعريفات ما يلي:

ا–تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي المناطق العشوائية على أنها مناطق غير رسمية تعاني من بعض المشكلات مثل الكثافة السكانية المرتفعة وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات، كما تعاني من ضيق الشوارع وغياب الأراضي الشاغرة والمساحات المفتوحة. (وزارة التنمية المحلية، مركز دعم واتخاذ القرار،2012)

2–تعريف الأمم المتحدة:

عرفت الأمم المتحدة العشوائيات على أنها المناطق المتهالكة والقديمة الواقعة داخل المدينة أو مستعمرات واضعي اليد التي تحتل أطراف المدن خارج المخطط العمراني، والتي تعاني من عدم الاعتراف بها، مثل العشش أو الأكواخ أو ما يسمى بمدن الصفيح والتي تنتشر في الأحياء السكنية الحديثة والقديمة على حد سواء في قلب المدن أو على هوامشها (S.Chandrasekhar,2008، p8).

3–تعريف الهيئات والمؤسسات الحكومية:

تعرف هذه الهيئات المناطق العشوئية على أنها كل ما تم إنشاؤه بالجهود الذاتية في غيبة عن القانون سواء كانت مبان من دور واحد أو أكثر أو عششًا، ولم يتم تخطيطها عمرانيًّا، فهي مناطق أقيمت على أراضي غير مخصصة للبناء، وربما تكون حالة المباني جيدة ولكن يمكن أن تكون غير آمنة بيئيًّا أو اجتماعيًّا وتفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية. (شتا، عبد الوهاب ،2008).

4-تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:

هي المناطق التي أقيمت بالجهود الذاتية سواء على أراضي حائزيها أو على أراضي الدولة بدون تراخيص رسمية؛ لذا فهي تفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية التي قد تمتنع عن توفيها الجهات الرسمية نظرًا لعدم قانونية هذه الوحدات. (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، 2008، ص 9)

كما عرف العشوائيات بعض المختصين على أنها تجمعات سكنية غير مخططة لذوي الدخل المنخفض، وتكون أما مؤقتة ينتشر بعدها انتقال ساكنيها في مساكن أفضل عند توفر دخل وأوضاع أحسن أو تكون دائمة لمن لا يجد وسيلة لزيادة دخله أو تحسين أوضاعه. (عدنان، 1992، ص 22)

ويشير تقرير منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (Habitat) إلى إن السكن العشوائي هي المستقرات التي يسكنها متجاوزون يستبيحون الحقوق، ويستولون على الإرض لغرض الإستفادة منها، واستثمارها، والسكن علىها، والتي تعود ملكيتها إلى الدولة أو الملكية الخاصة. (UN-HABITAT,2003)

ثانيًا: لمحة تاريخية عن ظهور العشوائيات في مصر:

خلال القرن التاسع عشر تطورت المدن المصرية تطوراً سريعاً وعنيفاً، وبمعدلات عالية، بحيث استحق أن يطلق عليه المشتغلون بدراسة المجتمع "الانفجار الحضري" تعبيراً عن الطبيعة الحادة المتسارعة لهذا التطور، وتدهورت أوضاع الريف فكانت المدينة بؤراً لجذب السكان الريفيين، وفي هذا إطار الحديث لوصف نشأة العشوائيات، نجد أن مؤرخًا – مثل الجبرتى – يصف سكان المناطق العشوائية في القرن التاسع عشر باسم "المساتير" وتشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن العشوائيات قد ظهرت نتيجة لحركة التطوير التي سعى بها "الخديوى إسماعيل" إلى تجديد الطرق بالقاهرة، فنتج عن شق طرق جديدة هدم مجموعة كبيرة من المنازل التي كانت تعترض الطريق، مما اضطر سكان هذه المناطق (وكان أغلبهم من الفقراء) إلى النزوح إلى مناطق أخرى بأطراف القاهرة، وبنوا أكواخاً وأكشاكًا كانت نواة حقيقية لظهور العشوائيات في المجتمع المصرى، ولجأ البعض من هؤلاء السكان إلى الإقامة في منطقة الجبانات "المقابر" ومع تدهور النشاط الاقتصادي، وازدياد حركة الهجرة من الريف إلى المدينة، بدأ ظهور المناطق العشوائية منذ عام (1950)، فقد شكلت أفواج المهاجرين إلى المدن الكبرى – وخاصة القاهرة – ضغطًا على العاصمة، فظهرت التعديات على الأراضي الزراعية لإقامة مساكن تستوعب هؤلاء المهاجرين. (محمود، 2003، ص 11)

ومع خطة التصنيع الطموح في الستينيات وإنشاء السد العالي وامتصاص حجم كبير من العمالة ومواد البناء انخفضت معدلات إنتاج الإسكان الحكومي من عام 1965 حتى 1974 إلى ثلث الوحدات التي تم بناؤها في العشر سنوات السابقة وزادت هزيمة 1967 القصور ومع الارتفاع المفاجىء لأسعار البترول عام 1974 وتدفق عائدات البترول في دول الخليج وفي ليبيا وتزايد نمو العمران بتلك البلدان تزايدت هجرة العمال المصريين المهدرة إلى هذه الدول، مما ترتب عليه قلة الأيدي العاملة الماهرة في قطاع التشييد في مصر فزادت الأجور وانخفضت الإنتاجية

والجودة والإتقان، وتأثرت العمالة الزراعية بذلك فآثر كثيرون هجرة القرى للعمل في مجال الإسكان مما زاد الطلب على السكن بالمدن وازدياد ظاهرة الإسكان العشوائي وإسكان العشش. (قدرى، احمد، 2018، ص 33)

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي وزيادة الاستثمارات المالية داخل سوق العقارات في القطاع الحضرى الحديث داخل المدن، ومع توافر استثمارات كبيرة من رءوس الأموال العربية والأجنبية، اتجهت هذه الاستثمارات إلى المضاربة على الأراضي والعقارات، باعتبارها استثمارات مضمونة ذات عائد مادي سريع، كما ساهم تراكم مدخرات المصريين العاملين بالخارج في انعاش السوق العقارية كمستهلكين ووسطاء، مما دفع الصفوات القديمة التي كانت تسكن الأحياء القديمة إلى الانتقال إلى القطاع الحضري الحديث تاركة وراءها سكان الطبقة الوسطى في بداية الأمر، ثم فقراء المدينة في نهاية الأمر كما لعبت عمليات تقسيم الأراضي وازدهار السوق العقارية في أوائل القرن العشرين – خاصة داخل المدن الكبرى – دورًا في إنشاء ضواح احتوت بداخلها على بعض الجيوب الريفية القديمة، خاصة تلك الموجودة في ضاحية المعادي "المعادي الخبيري"، وفي ضاحية مصر الجديدة "عزبة المسلمين" وفي تقسيم الزيتون "عزبة الباذنجان: وبقطر، والخياطة" وفي تقسيم سراي القبة "عزبة أبو طالب"، "عزبة الصفيح" وفي تقسيم أراضي شركة الدقي والمهندسين "الدقي القديم، أولاد علام، الحوتية، عزبة العجوزة. (محمود، 2003، ص 12)

ثالثًا: أسباب ظهورالعشوائيات:

هناك أسباب رئيسية لظهور العشوائيات تتمثل في: (عبد الرازق ،2010، ص5–7)

1) زيادة معدلات النمو السكاني.
2) تدفق الهجرة من الريف للمدن نتيجة تمركز الخدمات والوزارات والهيئات الحكومية.
3) العزوف عن العمل الزراعي في الريف والهجرة إلى المدينة لتوفر فرص العمل المربح مع التمركز على أطراف المدن لعدم كفاية مواردهم للمعيشة داخلها.
4) النقص في المعروض من الوحدات السكنية مع تزايد الطلب عليها نتيجة الهجرة السريعة من الريف للحضر.
5) ارتفاع أسعار الأراضي والشقق السكنية في المناطق الرسمية والتي تتمتع بالمرافق العامة (مياة نقية –صرف صحي – كهرباء –شوارع نظيفة).
6) ضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة في إقامة مساكن مدعمة لمحدودي الدخل؛ أدى إلى عدم قدرة تلك الفئة في الحصول على سكن إلا في مناطق متطرفة عشوائية تناسب إمكانياتهم.
7) التهاون مع منتهكي القوانين ومغتصبي الأراضي من قبل الجهات الرسمية نتيجة عدم توافر بدائل أخرى مناسبة حتى أصبحت هذه المناطق تشكل جماعات ضغط وأجبرت الحكومات على مد الخدمات لها.

8) عدم الأخذ بأسلوب التخطيط العلمي السليم الذي يتخذ السياسات والاستراتيجيات المناسبة لتوجيه النمو الحضري السريع وتوجيه الزيادة السكانية الوجهة السليمة لتلافي مشكلة زيادة العشوائيات (صندوق تطوير المناطق العشوائية، 2016)

وبشكل عام فقد أرجعت الدراسات نمو العشوائيات أساسًا إلى عدم تنفيذ القوانين الخاصة بالمباني، وكذلك حماية الأراضي المملوكة للدولة في مقابل تقاعس الأجهزة الحكومية المعنية عن التنفيذ، وكذلك ضعف الاهتمام بالتنمية الإقليمية والتي تهدف إلى إعادة توزيع سكان البلاد والخروج من الوادي الضيق إلى مجتمعات جديدة تستقطب تيارات الهجرة. والأهم من ذلك خلل سوق الإسكان وانخفاض المعروض من الوحدات السكنية وعدم ملاءمة العرض مع نوعية الطلب حيث انخفضت نسبة الإسكان الاقتصادي من إجمالي الوحدات السكنية. (محمد، 2014، ص 27)

رابعًا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق العشوائية وظاهرة الفقر: (نجيب، عبد الحميد ،2009، ص ص 167-168)

تتأثر هذه الخصائص بنوعية الأفراد داخل الأسرة المعيشية وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية كالتالي:

1) ارتفاع الكثافة السكانية وكبر حجم الأسرة الواحدة في المناطق العشوائية حيث بلغ متوسط حجم الأسرة 5,3 فردًا، 42,2% من الأسر يزيد عدد أفرادها عن 6 أفراد.
2) انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية في المناطق العشوائية حيث بلغت 29% وتركز التعليم بين الشهادتين الابتدائية والإعدادية حيث بلغت نسبة الحاصلين على تلك الشهادتين 51,7%، كما يلاحظ تدني نسب التعلم المتوسط والجامعي حيث لم تتعد النسبة 20% فقط وعلى مستوى النوع فهناك تحيز واضح للذكور عن الإناث.
3) ارتفاع مستوى البطالة بين سكان المناطق العشوائية حيث بلغت نسبة العاملين 39,8% فقط، وتبلغ نسبة عمالة الأطفال (6-14) 5%.
4) تمثل الأسر ذات مستوي منخفض 47,2%، وذات دخل متوسط 49,3% من الأسر المعيشية لهذه المناطق.
5) انتشار ظاهرة الزواج المبكر حيث بلغت النسبة حوالي 34%.
6) ارتفاع نسبة المهاجرين إإلى المناطق العشوائية خاصة من محافظات الوجه القبلي حيث بلغت النسبة 67%، تليها المحافظات الحضرية بنسبة 25,8%، ويرجع أسباب الهجرة إلى الزواج أو مرافقة الزوج والبحث عن فرص عمل من أهم الأسباب بنسب 44,3%، 29,7% على الترتيب.
7) ترتفع نسب الأسر التي تعولها نساء في المناطق العشوائية لتصل لنحو 30% وبصفة عامة فإن معاناة المرأة من الفقر في هذه المناطق تفوق معاناة الرجل نظرًا لأنها الأقل حظًا في التعلم والإعداد والتأهيل و التدريب وفرص العمل وتعمل المرأة بأعداد كبيرة في قطاع العمل غير المنظم وغير الرسمي في الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارات وتقوم بها عادة منشأت صغيره أو داخل المنازل أو على الرصيف أو متجولة في الشوارع ، وتواجه المرأة العديد من أوجه المعاناه المتمثلة في الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة، الجهل بحقوقها وواجباتها ...إلخ ،

و هذا ينعكس على أطفالهن فهم أما محجوبون عن التعلم أو متسربون منه، و يقضون أوقاتهم في الشوارع أو ممارسة الأعمال الحرفية .

8) انتشار جميع صور الانحراف والتطرف حيث تعتبر تلك المناطق العشوائية بؤرًا إجرامية نتيجة للتوتر الاجتماعي الذي يعاني منه سكان تلك المناطق الناتج عن الحقد الاجتماعي وعدم الإحساس بالرضا و القناعة الذي يتحول إلى حقد و كراهية لأفراد المجتمع ككل، مما يجعلهم فريسة سهلة لأي انحراف من الداخل أو الخارج و يؤدي إلى انتشار أعمال السلب والنهب والتخريب للمنشأت العامة و الخاصة و تزايد معدلات الجريمة و الفساد و المخدرات والرذيلة بين سكان هذه المناطق، وتعاطي المخدرات والإتجار فيها و السرقة بالإكراه وهي أكثر الجرائم المنتشرة في المناطق العشوائية، و تنتشر تلك الجرائم خاصة بين الذكور داخل الفئة العمرية 18–32 سنة . (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016، ص 13)

9) التدني العام في الحالة الصحية.

10) وجود نسبة من التكافل الاجتماعي ومساعدة السُكان بعضهم البعض.

11) تزايد معدلات التفكك الأسري وارتفاع نسب الطلاق.

12) في بعض المناطق العشوائية تزيد معدلات العزلة وعدم تجانس بين السكان؛ فهذه المناطق تضم مجموعات سُكانية من مناطق وثقافات مختلفة.

13) ضعف سلطة القانون وبروز سلطة العشيرة وظهور جماعات متضامنة من داخل العشوائيات تهدد أمن وسلامة المناطق الحضرية. (ليلى ،2017)

وأجمعت الدراسات على الربط بين الفقر ونمط الإسكان العشوائي فإذا ما وجدنا أنه من ضمن السمات الاجتماعية للأسر بالمناطق العشوائية زيادة عدد الأفراد نظرًا لزيادة الإنجاب على الرغم من انخفاض الدخل فإننا نجد أنه مع انخفاض مستويات المعيشة يرتفع مستوى الفقر. وترتفع مستويات الفقر من 16.7٪ عام 2000/1999 إلى 25.2٪ عام 2011/2010، ثم إلى 27.8٪ عام 2015، ويصل إلى 32.5٪ عام 2019. ويرتفع بصورة أكبر في الريف عن الحضر، وفي الصعيد مقارنة بالدلتا، كما يزداد المعدل في المناطق العشوائية.

كما أن هناك علاقة قوية بين الفقر وحجم الأسرة، فكلما زاد حجم الأسرة زاد الفقر ليبلغ في الأسرة المكونة من 10 أفراد فأكثر إلى 75٪، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 20٪ فقط في الأسر المكونة من 4–5 أفراد.

أضف إلى ذلك العلاقة القوية أيضًا بين الفقر والحالة التعليمية، فكلما زاد مستوى التعليم قل الفقر. نسبة الفقر بين الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى 5.5٪ بينما يرتفع إلى 39.3٪ بين الأميين.

وتشير بيانات تعداد السكان 2017 إلى أن معدل الأمية بلغ 25.8٪ (21.2٪ للذكور، و30.8٪ للإناث)، ومع زيادة أعداد التلاميذ ترتفع كثافة الفصول، ويزداد العجز في عدد المدرسين، والمدارس، ويحدث الانهيار في العملية التعليمية. ويواجه التعليم مشكلة أساسية وهي ارتفاع نسبة التسرب من التعليم لا سيما في المرحلة الإعدادية، حيث

ارتفعت نسبة التسرب بين الذكور من 2.9٪ إلى 6.5٪، وبين الإناث من 2.7٪ إلى 5.8٪ في الفترة 2012/2011-2005/2004. ولهذا الموقف من الأمية والتسرب علاقة بظواهر أخرى منها: الزواج المبكر، وانفلات الإنجاب. وتشير بيانات تعداد 2017 إلى نسبة تصل إلى 27.4٪ من النساء المتزوجات تزوجن قبل سن 18-20 سنة، وأن من تزوجن في هذه المرحلة العمرية لديهن في المتوسط طفل أكثر من عدد الأطفال المنجبين لمن تزوجن في أعمار أكبر. (نادية، 2019، ص 38)

خامسًا: أنماط المناطق العشوائية في مصر:

اتبعت الدولة المصرية أسلوبًا علميًّا لتصنيف مناطق التدخل العشوائية بالأحياء والمدن المطلوب معالجتها فاستعانت بالتصنيف العالمي لتخطيط المناطق العشوائية والذي صنف المناطق إلى نوعين كالتالي:

1. مناطق غير مخططة وهي: المناطق الآمنة والتي لم تنشأ باستخدام أدوات التخطيط العمراني.
2. مناطق غير آمنة وهي: مناطق تتداخل مع المناطق المخططة وغير المخططة وهي مناطق تحتوي 50% أو أكثر من مبانيها على واحد أو أكثر من معايير عدم الأمان التالية:

أ- درجة خطورة أولى: وهي المناطق التي تتعرض لظروف تهدد حياة الإنسان وهي كالتالي:

- المناطق المعرضة إلى انزلاق الكتل الحجرية من الجبال.
- المناطق المعرضة للسيول.
- المناطق المعرضة لحوادث السكة الحديد.

ب- درجة خطورة ثانية: وهي المناطق التي تتكون من مساكن ذات:

- عناصر إنشائية من حوائط أو أرضيات أو أسقف تم بناؤها باستخدام فضلات مواد البناء.
- ذات المنشأت المتهدمة أو المتصدعة.
- منشأة على أراضي ذات تربة غير ملائمة للبناء.

ت- درجة خطورة ثالثة: وهي المناطق التي تهدد الصحة العامة:

- افتقاد المنطقة إلى المياه النظيفة أو الصرف الصحي المحسن.
- تحت تأثير التلوث الصناعى الكثيف.
- نشأت تحت شبكات الكهرباء الهوائية.

ث-درجة خطورة رابعة: وهي المناطق التي يفتقد القاطنون بها الحيازة المستقرة وتنقسم الأراضي إلى:

- المناطق المبنية على أراضي الدولة.
- المناطق المبنية على أراضي جهات سيادية.
- المناطق المبنية على أراضي الأوقاف (صندوق تطوير المناطق العشوائية، 2012، ص 1)

وطبقاً للتصنيف السابق، فقد قام صندوق تطوير العشوائيات بحصر المناطق غير الآمنة بجمهورية مصر العربية وقد فقد بلغ عددها على مستوى محافظات الجمهورية 372 منطقة موضحة بالجدول رقم (1-1).

جدول رقم (1-1)

يوضح عدد المناطق غير الآمنة على مستوى محافظات الجمهورية

م	المحافظة	عدد المناطق غير الآمنة	عدد المناطق بناء على درجات الخطورة			
			الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
1	القاهرة	57	12	34	10	1
2	الإسكندرية	8	2	3	3	0
3	الجيزة	32	0	32	0	0
4	القليوبية	15	0	4	11	0
5	الإسماعيلية	20	0	10	3	7
6	أسيوط	3	0	3	0	0
7	بني سويف	17	0	17	0	0
8	البحيرة	9	0	5	3	1
9	الغربية	12	0	8	1	3
10	كفر الشيخ	23	1	18	3	1
11	اسوان	9	3	1	5	0
12	الدقهلية	21	0	15	6	0
13	الوادي الجديد	5	0	5	0	0
14	دمياط	2	0	0	0	2
15	الأقصر	16	0	13	3	0
16	مطروح	8	0	7	0	1
17	المنوفية	10	0	4	6	0
18	الفيوم	3	0	0	3	0
19	سوهاج	14	0	13	1	0
20	قنا	35	0	29	5	1
21	شمال سيناء	-	0	0	0	0
22	جنوب سيناء	7	3	4	0	0
23	البحر الأحمر	12	5	7	0	0
24	المنيا	9	0	6	2	1
25	بور سعيد	6	0	6	0	0
26	الشرقية	14	0	12	1	1
27	السويس	5	0	4	0	1
	الإجمالي	372	26	260	66	20

المصدر: صندوق تطوير المناطق العشوائية، السنة

المبحث الثاني: تجارب تطوير العشوائيات بمصر والدول العربية:

وفقًا للعرض السابق للمسببات المؤدية لظهور العشوائيات تجدر الإشارة إلى بدأ ظهور العشوائيات في الدول العربية على أطراف المدن ذات الكثافة السكانية العالية كالقاهرة ودمشق والدار البيضاء، لتمتد بعد ذلك إلى دول بترولية غنية مثل المملكة العربية السعودية... وغيرها.

وفيما يلي نعرض لتجارب مصر وبعض الدول العربية في تطوير العشوائيات:

1-التجارب العربية:

أ. تجربة المملكة العربية السعودية:

بدأت ظاهرة الإسكان غير الرسمي في مدينة الرياض كرد فعل للعوامل المتعددة كارتفاع الأراضي، وارتفاع إيجارات المساكن، وازدياد تيارات الهجرة لمدينة الرياض بنوعيها الداخلية والخارجية، ونشأت معظم الأحياء العشوائية في الأطراف الشرقية لمدينة الرياض. ويعيش في تلك المناطق العشوائية بعض الوافدين الذي يستخدمون من قبل أرباب العمل السعوديين كعمالة رخيصة. هذا بالإضافة إلى أن بعض سكان البادية من السعوديين يفضلون الإقامة في أطراف المدينة ويقيم هؤلاء السكان في خيام أو مساكن مسورة بمواد الكرتون أو الصفيح أو الأخشاب. (محمد، 2014، ص27)

وفقًا للهيئة الملكية لمدينة الرياض فإنه على الرغم من أن مساحة المناطق العشوائية في المدينة لا تزيد عن 1% من إجمالي مساحة المدينة إلا أن الدولة أقرت ان ظاهرة المناطق العشوائية في المدينة من الظواهر العمرانية التي تحتاج إلى مراقبة ومتابعة مستمرة ويتلخص الدور الذي تقوم به الهيئة نحو التصدي لهذه الظاهرة ومتابعتها في محورين رئيسيين هما:

- المحور الأول: متابعة تنفيذ الإجراءات المعتمدة من قبل الهيئة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مع الاستمرار في اعداد الدراسات اللازمة لرصد الظاهرة في المدينة.
- المحور الثاني: تفعيل المراقبة المستمرة في المدينة من قبل الجهات المعنية لهذه الظاهرة وذلك للحد من نشأتها والتعامل معها في حينها قبل تعقيد الأوضاع واستفحالها بالشكل الذي يفقد السيطرة علىها، وهذا يستلزم تشديد الرقابة على مواقع المناطق العشوائية القائمة، وكذلك على المواقع الجديدة التي قد تنشأ في المدينة مستقبلاً.

وقد اعدت الدولة دراسة بحثية، وعلى ضوء هذه الدراسة شكلت الهيئة لجنة من كل من: (الحرس الوطني، إمارة منطقة الرياض، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، أمانة منطقة الرياض، وزارة المياه والكهرباء، وزارة العمل

والشؤون الاجتماعية) وذلك لبحث التوصيات المقترحة في الدراسة، ووضع الإجراءات التنفيذية لمعالجة هذه المناطق سواء كانت المناطق السكنية العشوائية أوالمتعلقة بمواقع التطوير العشوائي لأحواش الإبل والأغنام، وهو ما تم بالفعل حيث خلصت اللجنة إلى صياغة عدد من الإجراءات التنفيذية لكل منطقة من المناطق العشوائية الواردة في الدراسة، وتحديد دور كل جهة من الجهات المشاركة بشأن تلك الإجراءات. التي نذكرها في الآتي:

- معالجة وضع حي ابن شريم وإزالة التطوير والمباني العشوائية بالكامل.
- تقديم الدعم في تنفيذ ما تقوم به الجهات من إجراءات بشأن المناطق العشوائية.

- إنهاء ما تبقى من إشكاليات في الملكيات الواقعة في بعض المناطق العشوائية، واستكمال الدراسات والتخطيط لتلك المناطق، وإزالة مواقع الأحواش على مداخل المدينة، فضلاً عن الإسراع في طرح المخطط العام للإبل والأغنام في شرق المدينة.
- اعتماد المخطط التهذيبي لحي الجبس، وتطبيقه في أرض الواقع، ونزع عدد 66 عقاراً تعترض التنظيم في الحي، وفتح الشوارع وتعبيدها، وفتح جميع شوارع وممرات الحي التي تضمنها المخطط التهذيبي المعتمد، حيث أصبح الحي مفتوحاً الآن وأصبحت الحركة سهلة داخل الحي، إلى جانب ربط الحي بشارع رئيسي مرتبط بطريق الخرج، وتوفير خدمات النظافة بالحي.
- اعتماد مخططين لحي الغنامية، واعتماد الحي ضمن المواقع الخاضعة للصيانة والرقابة من قبل الأمانة، وإصدار بعض الرخص النظامية لبعض الطلبات التي تقدم بها الملاك، إضافة إلى إنارة الشارع الرئيس للحي والمرتبط بطريق الحائر.
- اعتماد مخطط أولي لحي العماجية، وربط الحي بشبكة الطرق بالمدينة من خلال تنفيذ مدخل مميز للحي مرتبط بطريق الخرج، إضافة إلى تسمية وترقيم جميع المباني والشوارع بالحي، وتوفير خدمات النظافة فيه، وتعبيد بعض طرقه، وتخصيص موقع كمقبرة إلى الغرب من الحي.
- وفي جانب الخدمات العامة لبت الجهات المسؤولة متطلبات الحي من هذه الخدمات، عبر إنشاء مدارس ابتدائية ومتوسط بطراز نموذجي للبنين والبنات في الحي، واستئجار أحد المباني الموجودة بالحي لتهيئته ليكون مركزاً للشرطة.
- إعداد دراسة شاملة لحي المرسلات أوصت بإزالة الموقع بالكامل، شملت على حصر جميع مبانيه، وإعداد قرارات مساحية لكل عقار على حدة، وتقييم العقارات كافة في الموقع، وإعداد تصور عن قيمة نزع الملكية، واعتماد ميزانية لنزع ملكية العقارات الواقعة ضمن موقع التطوير العشوائي في حي المرسلات، بعد صدور قرار صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية بالبدء بإجراءات نزع الملكية وتحويل الموقع إلى حديقة عامة.

- إعادة تطوير مخطط المنطقة العشوائية بحي النهضة، وتهذيبه بما ينسجم مع المناطق المحيطة به، ونزع الملكية لكافة العقارات التي تعترض خطوط التنظيم وتعيق تنفيذ الشوارع بالموقع، وحصر وتنظيم المساحات المتبقية والصالحة للبناء.
- إزالة المنطقة العشوائية بحي عكاظ.
- إجراءمراقبة دورية للمناطق العشوائية، وإزالة أحواش الإبل والأغنام الواقعة على مداخل المدينة بواسطة البلديات الفرعية عن طريق لجان المتابعة المكلفة بهذا الموضوع.
- تخصيص واعتماد جزء من أرض واقعة على طريق الدمام السريع التي تعود ملكيتها لأمانة منطقة الرياض بمساحة تصل إلى 15,6 مليون م 2، لنشاط أسواق الإبل والأغنام وبعض الأنشطة الأخرى من خلال منح الشركة السعودية لمركز المعيقلية التجاري حق امتياز إقامة هذا النشاط، إضافة إلى بعض الأنشطة الأخرى.
- تشكيل لجان للتنمية المحلية ووضع البرامج والمشاريع الاجتماعية لخدمة الأسر المحتاجة داخل تلك المناطق وتقديم المساعدات والخدمات اللازمة، عبر استكمال دراسات المسح الاجتماعي لكامل المناطق العشوائية التي تضمنتها دراسات المناطق العشوائية، وإعداد قائمة بالأسر المحتاجة مع دراسة حالة كل أسرة، والعمل على مساعدتها عن طريق الجمعيات والمؤسسات الخيرية، حيث تقوم هذه الجمعيات والمؤسسات بتقديم برامجها المتنوعة، ومتابعة أوضاع الأسر المحتاجة الواقعة في نطاق خدماتها، إضافة إلى افتتاح لجان تنمية لتقديم خدماتها لأحياء مدينة الرياض بما في ذلك الأحياء التي تدخل المناطق العشوائية في نطاقها.
- تمديد وإيصال شبكات المياه والكهرباء إلى الوحدات التي لا تتوفر فيها تلك الخدمات، إذ يجري العمل على إيصال خدمات المياه والكهرباء للمناطق السكنية الواقعة ضمن المخططات التنظيمية والمعتمدة.
- تقصي الوضع الراهن للمناطق العشوائية، والوقوف على آخر التطورات والمستجدات التي حدثت في تلك المناطق سواء كانت القائمة أو الجديدة، وتقييم الإنجازات التي تحققت وما قامت بها كل جهة بشأن الإجراءات التنفيذية المعتمدة. (الهيئة الملكية بالرياض – العدد 57)

ب. تجربة الأردن:

عملت دائرة التطوير الحضري في الأردن على تطوير بعض المناطق بأسلوب السكن النواة، ولكنها توقفت عن ذلك عام 1992 بعد دمجها مع مؤسسة الإسكان التي تقوم حاليًا بتطبيق مبدأ تنظيم الموقع والخدمات، ولكن هذه التجربة ما زالت بحاجة إلى تطوير في الأردن بسبب ارتفاع قيمة الأرض؛ مما أدى إلى انتفاع الطبقة المتوسطة وليست الفقيرة من هذه المشاريع وتعتبر تجربة مشروع شرق الوحدات التي قامت بها دائرة التطوير الحضري من الأمثلة الحية على معالجة العشوائيات وفريدة من نوعها في حل مشكلة السكن العشوائي بالأردن حيث إنه تم إعادة تخطيط تجمع سكني عشوائي مساحته 9.1 هكتار عام 1985 ، يسكنه 5030 شخص والذي كان مكونًا من524 قسيمة كانت مبنية من الزينكو ومواد أخرى متردية لا تصلح للسكن من نواحي بيئية وصحية وإنشائية، وكانت هناك مشاركة شعبية

كبيرة مما أكد نجاحًا ملحوظًا لهذه التجربة في بداية الأمر حينما تم تمليك الأرض للسكان، حيث أبدى الناس اهتمامًا واضحًا وقاموا بصرف مدخراتهم لشراء قطع الأراضي وتطوير مساكنهم بعد تأكدهم أنها ستقع في نطاق ملكهم الخاص وقد دفع المواطنون مسبقًا 5% من قيمة الأرض، وتم تقسيط بقية المبلغ بما يعادل 25% من دخل الأسرة الشهري وتم إعادة تنظيم الموقع وتخطيطه بطريقة تتماشى مع الطرق والممرات المتواجدة بمنطقة المشروع، بالإضافة إلى عمل قسائم ملكيات صغيرة لم تشكل عبئًا ماديًا كبيرًا على المنتفعين وقد نظمت المنطقة من خلال توفير الخدمات والبنية التحتية الضرورية إلا أنه يلاحظ انقسام التجمع إلى أحياء حسب العائلات الكبيرة أو الأماكن الأصلية التي قدم منها السكان مثل حي الغزازوة – وحي الفوالجة وحي النعيمية وحي السبعاوية وقامت الأردن بالتوسع في تجربة المناطق الاقتصادية التنموية الاستثمارية والمعفاة من الجمارك (مثال منطقة العقبة بالأردن) بإلاضافة إلى بناء مدن سكنية ضخمة ، خلق فرص عمل، الابتعاد عن السكن العشوائي من خلال إيجاد بديل للسكن العشوائي. (محمد، 2014، ص32)

ج. تجربة السودان:

أجريت عدة إصلاحات في السودان لمعالجة الأوضاع المعيشية في المناطق الحضرية والريفية خاصة ما يرتبط منها بإدارة وتنظيم الأوضاع بشأن ظاهرة العشوائيات حيث قامت الإدارة المحلية للتنمية الحضرية بالسودان بالتالي:

- تنفيذ مبادرات قانونية لتمكين المحليات من اقتناء أرض غير مزودة بالخدمات، وذلك من أجل تطويرها لتلبية احتياجات التوسع العمراني.
- إنشاء مخطط إقليمي لولاية الخرطوم يعتمد على التنمية الاقتصادية بالقرى في الإقليم للحد من النمو العشوائي بالمدينة.
- تعديل قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لعام 1994م.
- وضع سلسلة من القوانين لتنظيم الأراضي وإدارة النمو الحضري، واستحداث نظم للمساحة بهدف تحسين نظام التخطيط بما يحد من الانتشار العشوائي. (أمير، 2019 ،ص14)

د. تجربة جمهورية مصر العربية:

يظل القضاء على العشوائيات وتوفير حياة كريمة للمواطنين على رأس أولويات الدولة والأهداف التي تسعى لتحقيقها في إطار مساعيها الدؤوبة لرفع مستوى المعيشة، وتوفير كافة الخدمات الأساسية باعتبارها حق لكل مواطن، ويتم ذلك وفق استراتيجية شاملة تستهدف التطوير والقضاء على المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة بمختلف المحافظات، من خلال تشييد مجتمعات عمرانية وسكنية جديدة ومتكاملة تتوافق مع مختلف الفئات وتتوافر بها كافة الخدمات، بما يسهم في توفير سكن ملائم يليق بالمواطن المصري ، واستعادة الشكل الحضاري للدولة، ويغير وجه الحياة في مصر (الهيئة العامة للتخطيط العمراني ،2019)

وفي هذا الصدد، نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن انفوجرافات تسلط الضوء على أن الجمهورية الجديدة ستكون خالية من المناطق العشوائية مع إعلان خلو مصر من المناطق غير الآمنة نهاية 2022، ومن المناطق غير المخططة في 2030، وذلك في إطار جهود توفير سكن آمن وكريم لكل المصريين.

وأظهر أن 1.2 مليون مواطن مستفيد من تطوير المناطق غير الآمنة، والتي بلغ عددها 357 منطقة بـ 25 محافظة، بإجمالي 246 ألف وحدة سكنية، وبتكلفة بلغت 63 مليار جنيه كتكلفة للمشروعات والقيمة التقديرية للأرض، وذلك بواقع 33 منطقة غير آمنة من الدرجة الأولى، و269 منطقة غير آمنة من الدرجة الثانية، و34 منطقة غير آمنة من الدرجة الثالثة، و21 منطقة غير آمنة من الدرجة الرابعة.

وأوضح أن هذه المناطق تشمل 54 منطقة بالقاهرة، و31 منطقة بالجيزة، و10 مناطق بكل من الإسكندرية وبورسعيد، و7 مناطق بكل من الوادي الجديد، وأسوان، والبحيرة، وجنوب سيناء، والمنوفية، و5 مناطق بالسويس، و8 مناطق بكل من المنيا ومطروح، و4 مناطق بدمياط، و22 منطقة بكفر الشيخ.

كما تم التعامل مع 14 منطقة عشوائية غير آمنة بكل من البحر الأحمر، والشرقية، و34 بقنا، و20 بالإسماعيلية، و11 بالغربية، و13 بكل من الأقص، وسوهاج، و17 ببني سويف، ومنطقتين بأسيوط، و16 منطقة بكل من الدقهلية والقليوبية.

وعلى صعيد المناطق غير المخططة، أنه من المقرر أن تنتهي مصر من إلاسواق العشوائية والمناطق غير المخططة عام 2030، حيث يبلغ إجمالي مساحة المناطق غير المخططة لعواصم مدن المحافظات 152 ألف فدان، وتصل تكلفة رفع كفاءة البنية الأساسية بها لـ 318 مليار جنيه.

هذا وقد تم تطوير 56 منطقة غير مخططة بمساحة 4616 فداناً، وتخدم حوالي 460 ألف أسرة، بينما يجري تطوير 79 منطقة بمساحة 6941 فداناً، وتخدم حوالي 690 ألف أسرة.

وبالنسبة للأسواق العشوائية، أشار التقرير إلى أن إجمالي عددها يصل إلى 1105 أسواق، وتشمل 306.3 ألف وحدة بيع، وتبلغ تكلفة تطويرها 44 مليار جنيه، علماً بأنه تم تطوير 20 سوقاً يشمل 3033 وحدة، بينما يجري تطوير 20 سوقاً يشمل 3171 وحدة.

وأورد أبرز المشروعات التي تم الانتهاء من تنفيذها في المناطق غير الآمنة، لافتاً إلى أن مشروع بشاير الخير بمحافظة الإسكندرية، تم خلاله إنشاء 15.1 ألف وحدة سكنية بتكلفة 7 مليار جنيه، واستفاد منه 75.6 ألف نسمة، كما تم إنشاء تجمع سكني بمشروع معاً بمحافظة القاهرة، يضم 4.4 ألف وحدة سكنية بتكلفة إنشاء تبلغ 1.3 مليار جنيه، واستفاد منه نحو 20 ألف نسمة.

وفي السياق ذاته، تم إنشاء 18.3 ألف وحدة سكنية خلال مشروع الأسمرات بمحافظة القاهرة، بتكلفة تبلغ 3.3 مليار جنيه، استفاد منه نحو 91.4 ألف نسمة، بينما تم إنشاء 4.9 ألف وحدة سكنية خلال مشروع المحروسة بمحافظة القاهرة، بتكلفة تبلغ 880 مليون جنيه، استفاد منه نحو 24.5 ألف نسمة.

كما تم تنفيذ مشروع زرزارة بمحافظة بورسعيد، وتم خلاله إنشاء 2.8 ألف وحدة سكنية، بتكلفة تبلغ 275مليون جنيه، واستفاد منه 13.8 ألف نسمة، وكذلك تنفيذ مشروع أهالينا 1، 2 بمحافظة القاهرة، والذي تم خلاله إنشاء 2.5 ألف وحدة سكنية، بتكلفة تبلغ 1.7 مليار جنيه، واستفاد منه 12.5 ألف نسمة.

واستكمالاً لما سبق، أشار إلى مشروع روضة أكتوبر (السكن البديل لسن العجوز)، والذي تم خلال إنشاء 2432 وحدة سكنية، بتكلفة 1.25 مليار جنيه، واستفاد منه 12.2 ألف نسمة، بينما تم إنشاء 1440 وحدة سكنية في مشروع القابوطي بمحافظة بورسعيد، بتكلفة 164 مليون جنيه، واستفاد منه 7200 نسمة.

ومن ضمن هذه المشروعات أيضاً، مشروع تطوير روضة السيدة (تل العقارب سابقاً) بمحافظة القاهرة، والذي تم خلاله إنشاء 816 وحدة سكنية، و196 وحدة تجارية، بتكلفة بلغت 330 مليون جنيه، واستفاد منه 4080 نسمة.

وفي سياق متصل، تم إنشاء 496 وحدة سكنية ضمن مشروع تطوير منطقة الرويسات بمدينة شرم الشيخ بمحافظة جنوب سيناء، بتكلفة بلغت 148 مليون جنيه، واستفاد منه 2480 نسمة، بينما تم إنشاء 250 وحدة سكنية بمشروع شمال وجنوب الصيادين برأس البر، بتكلفة بلغت 95 مليون جنيه، استفاد منه 1250 نسمة.

وكشف عن أبرز المناطق العشوائية غير المخططة التي تم التعامل معها، لافتاً إلى أنه تم تطوير 31 منطقة غير مخططة بمحافظة القاهرة تصل مساحتها لـ 2380 فداناً، بتكلفة بلغت 350 مليون جنيه، واستفاد منها 263 ألف أسرة.

كما تم تطوير 13 منطقة غير مخططة بمحافظة الجيزة على مساحة 650 فداناً، بتكلفة بلغت 148 مليون جنيه، واستفاد منها 62 ألف أسرة، وكذلك تم تطوير منطقتي (سكينة وحجازي) غير المخططتين بحي شرق محافظة الإسكندرية على مساحة 184 فداناً، بتكلفة 24 مليون جنيه، واستفاد منها 20 ألف أسرة.

وتطوير منطقة (سوق اللبن) بمحافظة الغربية على مساحة 16 فداناً، بتكلفة بلغت 33.3 مليون جنيه، واستفاد منها 20 ألف أسرة، وأيضاً تم تطوير منطقتي (صندفة وأبو شاهين) بمحافظة الغربية على مساحة 6.8 فدان، بتكلفة 26 مليون جنيه، واستفاد منها 600 أسرة.

ورصد التقرير تصنيف البنك الدولي لمصر في مؤشر "سكان العشوائيات كنسبة من سكان الحضر"، حيث أكد أنها الأقل إقليميًّا ومن أقل 13 دولة عالميًّا، مستعرضاً تطور مصر في هذا المؤشر منذ إصداره، حيث سجلت 5.2%

عام 2018، و10.6% عام 2014، و13.1% عام 2010، و17.1% عام 2005، 28.1% عام 2000، و50.2% عام 1990.

وقد استعرض التقرير إشادات دولية بجهود الدولة في التعامل مع المناطق العشوائية، حيث صرح صندوق النقد الدولي بأن الحكومة المصرية تتبنى برامج حماية اجتماعية تهدف لتوفير السكن اللائق للفئات الأكثر احتياجاً.

من جانبها أشادت الإيكونوميست باهتمام الحكومة المصرية بالعديد من مخططات الإسكان لذوي الدخل المنخفض، كما توقعت أن يكون قطاع البناء محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي.

ووفقاً للتقرير، أكد برنامج الأمم المتحدةUNHABITAT ، على أن الدولة المصرية أظهرت التزامًا جادًا من أجل تطوير المناطق العشوائية خلال الأعوام السابقة، حيث طبقت استراتيجيات شاملة وناجحة نجم عنها نتائج جيدة، وأن الدولة المصرية تتخذ خطوات عديدة لمعالجة قضايا قطاع الإسكان، مشيرة إلى أن هذا القطاع سيستمر في الحصول على الدعم لتوفير وحدات الإسكان الاجتماعي واستمرار المشروعات لنقل المواطنين من المناطق العشوائية إلى الوحدات السكنية الجديدة.

وبشأن ما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة 2021 في هذا الصدد، ذكر التقرير أن هناك إرادة مصرية كبيرة للحفاظ على كرامة الإنسان من خلال إنهاء أزمة العشوائيات والمناطق غير الآمنة وتوفير الإسكان الاجتماعي للفئات المتوسطة.

كما أوضح التقرير السابق ذكره، أن اهتمام الدولة المصرية بملف تطوير العشوائيات تجسد في تدشين الخطة الإستراتيجية 2030 لتطوير المناطق العشوائية وافتتاح عدد من المشروعات على رأسها بشاير الخير، والأسمرات، إلى جانب العمل بخطة توسعات عمرانية ضخمة على مستوى الجمهورية.

(صندوق التنمية الحضرية http://www.isdf.gov.eg/Default.aspx2022/1/3)

ثانيًا: نماذج لشراكة الدولة المصرية مع المجتمع المدني في تطوير العشوائيات: استعرضت الدراسة عدد من المشروعات التي استهدفت تطوير العشوائيات بشراكة بين الدولة والمجتمع المدني

حيث تستعرض الدراسة كل مشروع وفق الاتي.

- أسم المشروع والمنطقة وسنة التدخل أو التنفيذ (وبيان نوع أو تصنيف المنطقة العشوائية)
- الجهات الشريكة (حكومية – أهلية – مشاركة الأهالي)
- التمويل وجهة التمويل (حكومي –تمويل خارجي – جمعيات أهلية)
- كيفية إدارة المشروع والبرامج المنفذه (الشراكة وتحديد وتوزيع الأدوار)

- المعوقات والتحديات التي مرت بالمشروع
- القدرة على الاستدامة (القدرة علي نقل الخبرة او سهولة تعميم التجربة علي مناطق مشابهة)

1- **مشروع تنمية وتطوير منطقة المنيرة الغربية – الجيزة (تجربة تطوير المنيرة الغربية بالمشاركة الشعبية 1994).** (إعداد الباحثة بالرجوع للوثائق والتقارير الخاصة (جمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة)

تم التوجه لتطوير المنطقة نظراً للتعدي العشوائي للمباني على الأراضي الزراعية دون توفير بنية تحيتة أساسية لهذا التوسع العمراني؛ مما أدى إلى انتشار المشاكل العمرانية والصحية والتعليمية، إلى جانب نقص الخدمات الأمنية وانتشار الجريمة وتعدد حالات العنف والإرهاب تحت ستار ديني لارتفاع نسبة البطالة ونقص الخدمات الاجتماعية (المعروفة بأحداث الشيخ جابر وجمهورية إمبابة المستقلة).

الجهات المشاركة في التطوير:

- القطاع الحكومي متمثل في محافظة الجيزة ومهمتها تزويد المنطقة بالخدمات الأساسية وحل المشاكل الأمنية.
- القطاع غير الحكومي متمثل في جمعية حواء للتنمية الأسرة والبيئة ومهمتها إدارة مشروع التنمية وتدريب الأهالي والشباب على المشاركة.
- القطاع المجتمعي متمثل في الأهالي المنطقة وأعضاء المجلس المحلي ومهمته انتخاب القيادات شعبية من الأهالي. وتشكيل المجلس المحلي لجنة للإشراف على المشروع.

التمويل: اعتمد تمويل المشروع على الدعم السياسي والحكومي للتجربة والشراكة بين المحكومة متمثلة في محافظة الجيزة ودعم ال GIZ برنامج التنمية بالمشاركة.

إدارة المشروع: أعتمدت التجربة على تقسيم منطقة المنيرة إلى قطاعات معتمدة على توزيع القيادات الشعبية بين إلاهإلى لسهولة تنظيم التواصل والمشاركة مع الأهالي للارتقاء بالمستوى العمراني والاجتماعي والاقتصادي للمنطقة. وقد قامت المحافظة بتشكيل (لجنة للإشراف على المشروع ومتابعته) على أن تقوم جمعية حواء المستقبل بإدارة المشروع وتدريب الأهالي على البرامج الاقتصادية والاجتماعية والاتصال مع الأهالي من خلال القيادات الشعبية المنتخبة. وشارك في المشروع المعهد العالي للخدمة الاجتماعية كجهة بحثية.

حقق المشروع العديد من الإنجازات على مستوى البنية التحتية (ردم الترع والمصارف – بناء مدرسة ابتدائية –مركز شباب، وسويقة، وأكشاك لتشغيل الشباب – مسجد ملحق به دار مناسبات للحي – رصف – إنارة – تحسين الخدمات البيئية –والطرق – بناء قصر ثقافة للطفل).

على مستوى الخدمات الاجتماعية (تشكيل لجنة تنمية المشاركة الشعبية لتطوير المنطقة – إقامة عدد من المشروعات التنموية التي تم بنائها وفق دراسة علمية قام بها المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالتعاون مع فريق جمعية حواء المستقبل ومتطوعين اللجنة –إطلاق أول مشروع لمحو الأمية بالمنطقة – مشروع تمكين المرأة – مشروعات استثمار الفراغات إلامنة للعب إلاطفال –مشروع الرعاية المتكاملة للصبية العاملين والمتسربين من التعليم)

استدامة المشروع:

يعتبر من أهم مشروعات التنمية وتطوير العشوائيات حيث كانت تصف منطقة المنيرة الغربية أن ذاك من أهم وأخطر المناطق العشوائية وأحدث المشروع تنمية حقيقية مرتكزة على الآتي:

أولاً: على مشاركة المجتمع والتخطيط بالمشاركة كإلية جديدة

ثانيًا: تنمية مرتكزة على الحقوق حيث تلبية احتياجات إلاهإلى من منطلق الحق في حياة كريمة

ثالثًا: مرتكزة على تعلم وتوجيه المجتمع وقياداته الطبيعية والشعبية وبناء قدراتهم كسواعد تنموية يمكن الاعتماد عليها في التنمية.

وبالرغم من توقف التمويل عام 1997 إلا أن توقفت استدامة المشروع على مخرجاته التنموية واستكملت جمعية حواء المستقبل كجمعية تنموية تم إشهارها من مجموعة من القيادات التنموية التي تم بناء قدراتهم في المشروع. وتم إشهار العديد من الجمعيات الأهلية في المنطقة على غرار جمعية حواء المستقبل.

3- **مشروع تطوير منطقة حدائق زينهم –القاهرة (1998):** (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2010)

قام مشروع تطوير عشش منطقة حدائق زينهم بمبادرة من جمعية الهلال الأحمر المصري بدعم سياسي من السيدة حرم رئيس الجمهورية ذلك الوقت. بتطوير المنطقة من منطقة عشش إلى منطقة سكنية حضرية تتوفر بها الخدمات اللازمة للإعاشة شكل.

الجهات المشاركة:

– قامت جمعية الهلال الأحمر المصري بالإشراف وإدارة مشروع التطوير.

– تولت الهيئة القبطية الإنجلية للخدمات الاجتماعية توفير الخدمات المؤقتة للمشروع.

– قام مركز البحوث الاجتماعية والجنائية بأعداد الدراسات الاجتماعية.

قامت محافظة القاهرة بإزالة العشش في المرحلة الأولي بالإضافة إلى الإشراف على التنفيذ من خلال مدرية الإسكان، وتقديم خدمات البنية التحتية الأساسية وتوزيع الوحدات السكنية على الأهالي بعد تنفيذها.

التمويل:

أدي دعم المشرويع سياسيأ بقوة إلى تشجيع رجال الأعمال على الإستجابة للمشاركة والتبرع لتوفير التمويل اللازم لإقامة المشروع. إلى جانب تحمل محافظة القاهرة تكاليف توصيل المرافق. وتحمل جمعية الهلال الأحمر من خلال التبرعات تكلفة بعض الإنشاءات.

إدارة المشروع:

تولت جمعية الهلال الأحمر إدارة المشروع أثناء التنفيذ بوضع برامج التطوير والإشراف على تنفيذها. وما بعد التطوير بتنظيم المجتمع المحلي ومشاركة الأهالي في حل المشاكل الاجتماعية وطرق توظيفيها. كما تولت محافظة القاهرة تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية من خلال مكتب فني دائم، يتولي أيضا مهمة الصيانة الدائمة للمباني للحفاظ على الطابع الحضاري.

استدامة المشروع:

رغم نجاح المشروع في تنفيذ مخططاته الموضوعة إلا أنه بعد التشغيل ظهرت بعض المشاكل التي تؤثر على استدامة المشروع ومنها:

-تركيز المخططات على هيكلة المنطقة بما يتماشي مع المناطق الحضرية المحيطة لكن دون النظر إلى طبيعة حياة أهالي المنطقة ومتطلباتهم الحياتية؛ مما أدي إلى احداث مخالفات في المباني وظهور بعض التعديات.

-عدم توفير خدمات تجارية للمتطلبات اليومي للسكان، فيما عدا سوق صغير به بعض المحلات لتلبية الاحتياجات إلى قيام بعض الأهالي بعمل أماكن مخالفة لبيع المنتجات الاستهلاكية في غياب الجانب الرقابي.

-عدم الارتقاء بالمستوى السلوكي للسكان إلى تدهور البيئة العمرانية من انتشار قمامة وتشوه في المباني وتعدي على المناطق الخضراء المفتوحة. (الهيئة العامة للتخطيط العمراني 2010)

4- **مشروع تطوير بولاق الدكرور الجيزة (2003)** :(بوس للإدارة العمرانية والتخطيط البيئي ،2004)

يهدف مشروع التطوير بمنطقة بولاق الدكرور لتحسين الفراغات العامة وتطبيق معاير التطوير الحضري بدأت خطة التنمية بمشروع تجريبي بشارع ال عامر بمشاركة من الأهالي ما نتج عنه تجربة ناجحة ومستدامة فتم التوسع في تطبيق بشارع رئيسي (ترعة زنين).

الجهات المشاركة:

اعتمدت تجربة تطوير منطقة بولاق الدكرور على مبادرة من وكالة التعاون الفني الألماني (برنامج التنمية بالمشاركة بالتعاون مع الحكومة المصرية ومشاركة من الأهالي.

التمويل:

اعتمد تمويل المشروع على:

(تمويل الجهات المانحة بنك الاستثمار الأوربي – محافظة الجيزة متمثلة في حي بولاق الدكرور –الأهالي بالجهود الذاتية –الصندوق المصري السويسري للتنمية).

إدارة المشروع:

اعتمد المشروع على مبدأ المشاركة بين الحكومة والجهة المانحة والأهالي في مرحلة الإعداد ووضع الأولويات، وكذلك التنفيذ والمتابعة مما نتج عنه تجربة ناجحة ومستدامة. حيث تولت التواصل بين الجهات المشاركة إلى جانب مشاركة مجلس الشعب المحلي في المشروع وصياغة الحلول وتولي الحي مهمة المحافظة والمتابعة والصيانة لما تم تنفيذة وتقديم التسهيلات الإدارية اللازمة.

استدامة المشروع:

نتج عن المشروع التجريبي بشارع ال عامر تجربة ناجحة ومستدامة إلا أنه عند التوسع في المشروع بتجربة أكبر بشارع رئيسي ترعة زنين لم يسفر المشروع عن أي نجاح إلا أنه تم تدمير كل ماتم تنفيذة في مدة قصيرة ويرجع ذلك إلى:

–توجه القائمين على المشروع إلى تنفيذ سياستهم في تطبيق معاير التطوير الحضري من وصف شوارع وتوفير مناطق خضراء دون النظر إلى الاحتياجات الفعلية للأهالي وطبيعة المرور والاسخدامات في الشارع.

–عدم تلبية احتياجات وطبيعة الباعة في الشارع عند تصميم المشروع مما أدى إلى إزالته وتدهور الوضع إلى أسوأ مما كان عليه.

–غياب الجمعيات الأهلية في التصميم والمشاركة في المشروع.

–غياب مساندة ومتابعة الجانب الحكومي المتمثل في المحاظفة والحي بالشكل الفعال.

– صعوبة التفاهم والحوار بين الوكالة الألمانية والأهالي نظرا لاختلاف الثقافات.

–تغير التصميم والمخططات اكتر من مرة لعدم وجود تنسيق بين القطاعات المشاركة في المشروع واختلاف الرؤى.

5- مشروع تطوير منطقة عزبة وعرب الوالدة – حلوان (2004): (ايمان المداح، 2006)

يهدف مشروع تطوير عزبة وعرب الوالدة إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان والارتقاء بمستوى الخدمات في جميع المجالات بنظام المشاركة (نحو مجتمع آمن) وهو ما ياتي ضمن البرنامج الانتخابي للرئاسة 2005 الأمر الذي جعل المشروع يحظى بدعم سياسي كبير.

الجهات المشاركة:

قامت جمعية الرعاية المتكاملة بمنطقة عزبة وعرب الوالدة برئاسة السيدة حرم رئيس الجمهورية في ذلك الوقت بتبني تنمية وتطوير المنطقة بمساندة ومشاركة الجهات الحكومية. ومنظمات الدولية. والقطاع الخاص. والجمعيات الأهلية إلى جانب مشاركة من المجتمع المستهدف كما قامت بعض الجهات الأخرى بمساهمات فنية ومادية مثل جمعية نهوض وتنمية المرأة، جمعية أولادنا مستقبلنا، الهيئة القبطية الإنجيلية، مؤسسة فريد خميس، معهد الشئون الثقافية. جمعية المستقبل. المجلس القومي للمرأة جامعة حلوان. شركة بريتش بترولي. وهو ما يظهر الدور القوي لمشاركة المنظمات غير الحكومية في مشروع التنمية.

التمويل.

اعتمد تمويل المشروع في البداية على مشاركة بين الحكومة المصرية ووكالة التعاون الفني الألماني بجانب بعض الجهات التمويلية مثل البنك الأهلي، والصندوق الاجتماعي للتنمية.

إدارة المشروع:

اعتمد المشروع على مبدأ المشاركة بين الحكومة والجهة المانحة والأهالي في مرحلة الإعداد ووضع الأولويات، وكذلك التنفيذ والمتابعة مما نتج عنه تجربة ناجحة ومستدامة. حيث تولت التواصل بين الجهات المشاركة إلى جانب مشاركة مجلس الشعب المحلي في المشروع وصياغة الحلول. وتولي الحي مهمة المحافظة والمتابعة والصيانة لما تم تنفيذه وتقديم التسهيلات الإدارية اللازمة.

استدامة المشروع:

رغم نجاح المشروع في تنفيذ مخططاته الموضوعة إلا أنه بعد التشغيل ظهرت بعض المشاكل التي تؤثر على استدامة المشروع، ومنها:

- تركيز المخططات على هيكلة المنطقة بما يتماشى مع المناطق الحضرية المحيطة لكن دون النظر إلى طبيعة حياة أهالي المنطقة ومتطلباتهم الحياتية؛ مما أدى إلى إحداث مخالفات في المباني وظهور بعض التعديات.

– عدم توفير خدمات تجارية للمتطلبات إلىومية للسكان، فيما عدا سوق صغير به بعض المحلات لتلبية الاحتياجات إلى قيام بعض الأهالي بعمل أماكن مخالفة لبيع المنتجات الاستهلاكية في غياب الجانب الرقابي.

– عدم الارتقاء بالمستوى السلوكي للسكان إلى تدهور البيئة العمرانية من انتشار قمامة وتشوه في المباني وتعدي على المناطق الخضراء المفتوحة.

5–مشروع تطوير بطن البقرة –القاهرة (٢٠٠5): (مركز معلومات، حي مصر القديمة، 2012)

في إطار برنامج المساعدات إلاقتصادية الأمريكية لخطة دعم النمو إلاقتصادي وتحسين البيئة العمرانية لمحافظة القاهرة، تم أختيار منطقة بطن البقرة التي تتميز بموقع إستراتيجي داخل قلب العاصمة لتطويرها باعتبارها منطقة ملوثة للبيئة نظرا لوجود صناعة الفخار بإلاضافة إلى عشوائية البيئة العمرانية وأفتقاد المنطقة للخدمات إلاساسية

الجهات المشاركة:

أشرف على المشروع محافظة القاهرة (الجهة المالكة) متمثلة في مديرية الإسكان والمرافق. – حي مصر القديمة – تقوم وزارة الصناعة بتقديم الدعم الفني للمشروع ومراجعة كافة الرسومات والتصميمات من خلال المكتب الاستشاري للتصميمات الهندسية.

إدارة المشروع:

قامت إدارة بحوث الإسكان بالمحافظة وحي مصر القديمة بعمل دراسات الحصر وتحديد خطة المشروع، مع الاستعانة بمكتب استشاري لعمل التصميمات واشتمل المشروع على مرحلتين، مرحلة تنفيذ المنطقة الحرفية المطورة وهي التي بدأ العمل بها في ٢٠٠٠ وطبقا للخطة الأولية أن تنتهي في خمس سنوات إلا أنها لم تنته حتى الآن، والمرحلة الثانية هي مرحلة تطوير المنطقة السكنية والتي لم يوضع لها مخطط حتى الآن مع افتقارها لأي نوع من أنواع الخدمات الأساسية وانتشار البؤر الإجرامية بها. تقوم مديرية الإسكان والمرافق بالمحافظة بالإشراف ومتابعة التنفيذ إلا أنه لا يوجد أي مشاركة لوحدة تطوير العشوائيات بالمحافظة رغم إنشائها منذ (٢٠٠٨) لمتابعة مثل هذه المشروعات بجانب عدم وجود أي مشاركة للأهالي في أي من مراحل المشروع مما أدى إلى عدم رضا الأهالي عن ما يتم تنفيذه، حيث لا يلبي طلباتهم ولا احتياجاتهم، فالتصميم الجديد للورش غير مطابق لطبيعة العمل الحرفي لصناعة الفخار مما دفع الأهالي لعمل تعديلات بها وهو ما يؤدي إلى تشوه النسيج العمراني للمنطقة، إلى جانب أن المخطط لا يوفر العدد المطلوب للورش المتناسب مع عدد الورش التي تم إزالتها لعمل التطوير.

استدامة المشروع:

لم يحقق المشروع الاستدامة المرجوة، ويرجع ذلك إلى قصور في هذه التجربة لعدة أسباب منها:

- عدم وجود جهاز إداري مسئول عن المشروع.
- إهدار التمويل الذي تم الحصول علىه من المساعدات الأمريكية مما أدى إلى توقف المشروع فترة.
- طويلة حتى ما بعد الثورة (٢٠١١) وإعادة الاهتمام بمشروعات التنمية والتطوير.

- عدم وجود أي تمثيل للأهالي في التطوير او أي تمثيل للجمعيات الأهلية.
- عدم إشراك جميع الجهات المعنية بتطوير المناطق العشوائية من أجل دفع عجلة التطوي.

6- مشروع تطوير منطقة ميت عقبة –الجيزة (٢٠١٣) :(الإدارة المركزية للاعلام والتوعية البيئية، 2007)

تتميز منطقة ميت عقبه بموقعها المتميز وسط حي المهندسين، وإطلالتها على محور ٢٩يوليو، إلا أن لكونها منطقة شعبية لم تتوافر بها الخدمات اللازمة للأعاشة الجيدة كما بالمناطق المجاورة فتعاني الشوارع الداخلية من انسداد وصلات الصرف الصحي وتدهور مستوى رصفه.

قامت اللجنة الشعبية لشباب ميت عقبة بعمل ضغط شعبي والاتصال والمتابعة دورية مع المسئولين الحكوميين لتطوير المنطقة.

فقد عمل المشروع على تنشيط العلاقة بين الأهالي والمسئولين في اتخاذ القرار من خلال علاقة مشاركة وليست منافسة.

الجهات المشاركة:

- اللجنة الشعبية لشباب ميت عقبة.
- الأهالي.
- الوحدة المحلية.

التمويل:

اعتمد تمويل المشروع على الجهود الذاتية للجان الشعبية، بجانب التمويل الحكومي المتمثل في توفير الموارد للتنفيذ.

إدارة المشروع:

أعتمد المشروع على تكوين لجنة شعبية وتدريبها على الأعمال التنفيذية للمشاركة في المتابعة والتنفيذ من أجل تخفيف الأعباء التمويلية على الحكومة. كما قامت الوحدات المحلية بالاتصال بأجهزة الدولة لتوفير الخدمات الأساسية للمنطقة من مركز طبي، مخبز، مبني للخدمات، رصف الشوارع بالإنترلوك وإنارتها بالكامل، وإعادة تنظيم موقف (الأوتوبيسات) والذي لقي استجابة من السائقين في التعاون مع مسئولي الحي ما يرجع إلى شعورهم بالمسئولية اتجاه تطوير منطقتهم.

استدامة المشروع:

يُعد المشروع من المبادرات الشعبية التي انتشرت في مصر بعد ثورة 25يناير ٢٠١١ بعد إدراك المواطنين لحقوقهم وواجباتهم، واتجاههم للتطوير من أجل معيشة أفضل، فكانت لتلك المشاركة الشعبية الجادة الأثر الفعال على نجاح واستدامة المشروع، وهو ما يرجع إلى:

- الشعور بالملكية والانتماء، والمسؤلية اتجاة التطوير لحياة أفضل.

- ظهور الوعي لدى الأهالي لحقوقهم وواجباتهم.
- تشكيل الأهالي للجان للمتابعة والتدريب.

7-مشروع تطوير عشش السكة الحديد (عشش السودان):

في إطار توقيع بروتوكول التعاون بين صندوق تطوير المناطق العشوائية ومحافظة الجيزة بتاريخ

11 /1 /2012 بشأن تطوير منطقة عشش السكة الحديد بشارع السودان ضمن مشروعات تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة من الدرجة الثانية (سكن غير ملائم)، التي يجب إزالته وتعويض السكان ماديا أو بوحدات سكنية أخرى في نفس المنطقة إذا توافرت المساحة المطلوبة طبقًا لمناهج تدخل صندوق تطوير المناطق العشوائية.

حيث اعتمدت استراتيجية العمل (صندوق تطوير العشوائيات ،2012)

على أربع مراحل من الإزالة وإعادة البناء الكامل تدريجيًّا بالمنطقة مع بيع فائض الأرض والوحدات

كما تم توقيع بروتوكول بين المحافظة وجمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة لوضع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمشاركة أهالي المنطقة ومسئولي المحافظة ضمن خطة عمل تطوير المنطقة وفي ضوء استراتيجية التطوير من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

التعريف بمنطقة عشش السكة الحديد (عشش السودان)

تقع منطقة عشش السكة الحديد بشارع السودان، حي الدقي، محافظة الجيزة. يحدها غربة حي بولاق الدكرور وسور السكة الحديد، وجنوبًا مركز شباب الدقي وكوبري الخشب، وشمالا موقف (الأتوبيسات) وشرقا عمارات سكنية تفصلها عن شارع السودان الذي يعتبر محور ربط رئيسي بين شمال وجنوب الجيزة، ويمر بالمنطقة سلم للمشاة الكوبري همفرست" الذي يعتبر مدخل رئيسي لسكان بولاق الدكرور. يقطن السكان بالمنطقة منذ أكثر من 50 سنة ويتم تحصيل عوائد شهرية كإيجار للأرض من وزارة الري.

تم تصنيف منطقة عشش السكة الحديد كمنطقة غير آمنة من درجة الخطورة الثانية (سكن غير ملائم) من قبل صندوق تطوير المناطق العشوائية، وهي بمساحة 2,74فدان من أملاك الدولة حيث إن معظم مباني المنطقة تم بنائها من الصاج ومخلفات مواد البناء ومن أسقف خشبية بارتفاع دور واحد مع وجود بعض المباني التي تم بناؤها من طوب الطمي يمكن أن يصل ارتفاعها لدورين – مباني الجزء الجنوبي من المنطقة والتي تتمتع معظمها بخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي على عكس باقي المنطقة، حيث تبلغ نسبة المباني المتصلة بشبكة المياه ٢٠,٩٪، بينما تبلغ نسبة المباني المتصلة بشبكة الصرف الصحي ٧,١% فقط، أما الكهرباء فحوالى ٩٨,٣٪، يبلغ عدد سكان المنطقة ٨١٠ نسمة (٢١٠ أسرة) يقطنوا في 169 وحدة سكنية و45 وحدة نشاط اقتصادي حيث يعمل ٤٢,٣٪ من السكان داخل المنطقة. (وحدة تطوير العشوائيات ، مكتب السكرتير العام المساعد ،محافظة الجيزة ،مشروع تطوير منطقة عشش السكة الحديد –حي الدقي –محافظة الجيزة .)

يتمثل النشاط الاقتصادي لمعظم سكان المنطقة على خبز العيش الشمسي والذي تقوم به السيدات الأرامل والعائلات بالمنطقة، باستقطاع جزء من مسكنهم لبناء فرن، بينما يعمل الرجال في جمع وفرز الخردوات، والعربات الكارته (عربة يجرها حصان)، وتربية الماشية أما النسبة الباقية فتعتمد على العمالة اليومية.

تفتقد المنطقة وجود أي خدمات اجتماعية حيث لا يوجد جمعيات أهلية فعالة بالرغم من تمتع المنطقة بموقعها المميز وقربها من مواقف (الأتوبيس) ومركز الشباب، ومستشفيات ومساجد وأيضًا توفر الخدمات التجارية والحرفية.

هدف المشروع:

يهدف المشروع إلى تطوير منطقة عشش السكة الحديد (عشش شارع السودان في ضوء تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة من الدرجة الثانية عن طريق الإزالة وإعادة البناء في نفس المنطقة مع الاهتمام بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية في ضوء التعاون بين شركاء التنمية من صندوق تطوير العشوائيات، المحافظة والجمعيات الأهلية والأهالي (الذين تعد مشاركتهم صورية فقط لجمع المعلومات).

الجهات المشاركة:

تمثلت الجهات الرئيسية الممولة والمخططة والمنفذة للمشروع في الشراكة التعاونية بين صندوق تطوير المناطق العشوائية كجهة ممولة ومشرفة على المشروع، ومحافظة الجيزة بهيئتها المشكلة لمتابعة تنفيذ المشروع برئاسة المحافظ وجمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة كجهة تنموية مسئولة عن تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية في المشروع. (صندوق تطوير العشوائيات، 2014)

إدارة المشروع:

وقد اعتمدت خطة تنفيذ المشروع على أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى: تشمل استعدال سور السكة الحديد والبدء في تنفيذ معمارات سكنية تشمل عدد ٣٠ وحدة سكنية بمساحة ٩٣م ٢ وعدد ٢٨ محلاً تجاريًّا.
- المرحلة الثانية: تشمل المرحلة الثانية تنفيذ 3 عمارات سكنية تشمل عدد 5 وحدة سكنية وعدد 40 محلاً تجاريًّا.
- المرحلة الثالثة: تشمل المرحلة الثالثة تنفيذ 8 عمارات سكنية توفر عدد 96 وحدة سكنية.
- المرحلة الرابعة: وهي عبارة عن إزالة المتبقي من العشش ونقل المخلفات وبيع فائض الأرض.

هذا بجانب برنامج التطوير الاجتماعي والاقتصادي حيث قامت جمعية حواء المستقبل بإعداد خطة العمل للبرامج الاجتماعية والاقتصادية عن طريق رفع وتوثيق الوضع الراهن وتحديد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة

وعقد اجتماعات مع صندوق تطوير المناطق العشوائية لمناقشة خطة العمل وتحديد أدوار الجهات المشاركة في كل مرحلة من رصد الوضع الراهن، وإعداد الخطة التنفيذية، ووضع الخطة الزمنية والمإلية، ثم وضع اتفاقية التعاون.

وقد خلصت خطة المشروع إلى أربع محاور، محور التدريب والتشغيل، ومحور رفع مستوى الخدمات الصحية للمرأة، ومحور محو أمية عائل الأسرة، ومحور إصدار بطاقات الرقم القومي.

يشمل محور التدريب والتشغيل التعاون مع مراكز التدريب والمصانع لتدريب وتأهيل الأهالي في ضوء محاولة تغيير نشاطات السكان لرفع مستواهم الاقتصادي وقد قامت إحدى الشركات بعمل دورات تدريبية على صيانة أجهزة المحمول للشباب لكن نتيجة لطبيعة الأهالي التي كانت تتسم بالصعوبة في التعامل لم يواظب الأهالي على حضور التدريب.

كما تم الاتفاق على أن تقدم الجمعية برنامجًا للقروض الصغيرة، وبالفعل تم حصر الأسر التي لديها مشروعات صغيرة (خبز العيش الشمسي، البقالة، تربية الدواجن و. غيرها) وتم دعم عدد 50 من المشروعات الصغيرة بمنحة لا ترد، أيضًا تقديم بعض الدورات التدريبية للسيدات على أعمال الأركت والحرف الصغيرة للقيام بمشروعات متناهية الصغر ودعمهم بالأدوات والخامات وتنظيم معرض لهم.

أما عن محور رفع مستوى الخدمات الصحية، فيهدف إلى رفع وعي السيدات تجاه الاهتمام بالصحة والكشف المبكر عن أمراض السرطان، وتنمية المسئولية الاجتماعية للأطباء تجاه مجتمعهم للحد من نسبة وفيات الأمهات والأطفال، ويشمل المحور عمل قوافل طبية علاجية لسكان المنطقة وتوزيع الأدوية وحملات التطعيم للأطفال والسيدات الحوامل، واستخراج بطاقات صحية، وعمل ندوات توعية صحية، ويعتبر محور الصحة من المحاور المؤثرة على رضاء الأهالي وإيجابيتهم، تجاه التطوير.

محور التعليم ومحو الأمية وتشجيع سيدات المنطقة والمتسربات من التعليم على محو أميتهم مع إعطاء مقابل مادي 50 جنيهًا أسبوعية، وقد شملت الخطة تجهيز الفصول وإعداد قوافل توعية وتحديد أربع فصول يوميا، بمركز شباب الدقي يومين في الأسبوع.

- بالإضافة إلى إصدار بطاقات الرقم القومي في ضوء رفع الوعي السياسي والحقوق المدنية للأهالي. (إعداد الباحثة بالرجوع لوثائق وتقارير جمعية حواء المستقبل)

<u>معوقات المشروع:</u>

- من الناحية الإدارية لم يواجه المشروع إلا بعض الإجراءات الإدارية البيروقراطية التي تسببت في تأخر البرنامج الزمني للمشروع.
- من الناحية التمويلية تسببت الحاجة إلى تسديد قرض الصندوق إلى تقليل عدد العمارات السكنية.
- تقليل مساحات الشقق لزيادة عدد الوحدات السكنية وزيادة فائض الأرض للتمكن من تحقيق أعلى عائد ربحي، أيضًا تم تغيير وضع حيازة الوحدات السكنية من تمليك إلى إيجار لتحقيق عائد مستمر للمحافظة، وتغيير خطة توزيع المحلات التجارية على السكان الذين كان لديهم نشاط اقتصادي داخل المنطقة إلى عرض المحلات في مزاد علني بأسعار مرتفعة لم تتناسب مع سكان المنطقة.

- من الناحية الفنية فلا يوجد إشراف جيد على التنفيذ وسوء جودة تنفيذ الأعمال الإنشائية والبنية التحتية من مقاول التنفيذ مما يتسبب في تأخير عملية التنفيذ. (إعداد الباحثة بالرجوع لوثائق وتقارير جمعية حواء المستقبل)

ملخص الفصل:

استعرض الفصل مبحثين أساسيين المبحث الأول العشوائيات –المفهوم والسمات والخصائص المميزة، والمبحث الثاني العشوائيات في جمهورية مصر العربية وتدخلات المجتمع المدني للتعامل مع الظاهرة وبنهاية الفصل يمكن استخلاص مجموعة من النقاط أهمها:

– إن العشوائيات هي مناطق سكنية عفوية لم تدرج ضمن التخطيط العمراني لكردون المدن، نشأت بدون تخطيط في غفلة من المسئولين حيث لم يكن من المقرر تعميرها، وتقام في أي مكان وبأي شكل على أرض زراعية أو فضاء داخل أو خارج المدن أو على أرض صحراوية، وعلى ضفاف البحيرات والأنهار كما تقام بالمناطق التي يصعب بنائها وتعميرها مثل تلال الجبال وأطراف الوديان والمحاجر (كما في حالة مصر والأردن). وتقام على أرض ذات ملكية قانونية كأراضي التقسيمات العشوائية للمناطق الزراعية على أطراف المدن التي قام أصحابها ببيعها للوافدين من الريف، أو على أرض ذات ملكية غير قانونية كأراضي وضع اليد على أملاك الدولة. ويكاد تنعدم بها الاحتياجات الضرورية من البنية الأساسية والخدمات المختلفة والمناطق المفتوحة. وقد أقيمت مساكنها بدون ترخيص وبالمخالفة للقوانين التي تنظيم عمليات البناء والطرق والفراغات.

– وقد أشارت العديد من الدراسات التي تناولت الأحياء الحضارية إلى أن المناطق العشوائية تعاني من مشكلات متعددة منها: المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بجانب المشكلات التعليمية والدينية وكذا مشكلات الاغتراب والعزلة والتباين الاجتماعي واضطراب العلاقات الاجتماعية ومشكلات تتعلق بالمسكن وبخدمات التموين والنقل والمواصلات، ومشكلات تتعلق بالشباب وغيرها من المشكلات.

– كما تعرض الفصل لتدخلات الحكومة والمجتمع المدني لمواجهة هذه الظاهرة وما يرتبط بها من مظاهر أخرى وهو ما يشير إلى أهمية الشراكة بين كل من الحكومة والمجتمع المدني لمواجهة انتشار العشوائيات بالإضافة إلى ما يمتلكه المجتمع المدني من تجارب رائدة في هذا الصدد تم استعراضها بنهاية الفصل.

ومن خلال الأستعراض النظرى لتجارب تطوير العشوائيات في مصر والدول العربية فقد توصلت الباحثة لما يلي:

- تشابه الأسباب التي أدت الي ظهور المناطق العشوائية في هذه الدول.
- اظهار الدول المختارة التزاما جادا من اجل تطوير العشوائيات من خلال صياغة استراتيجيات واضحة لذلك.
- ترتكز هذه الدول في صياغتها للاستراتيجيات والبرامج على ان رفع المستوي المعيشي وتوفير الخدمات الأساسية هي حق لكل مواطن.

- اعتماد جهود الدول الأربعة على الدراسات والبحث العلمي ودعم المشاركة المجتمعية كأسس لمواجهة العشوائيات.
- تشابهة تجارب الدول في اهتمامها بالجمعيات الاهلية والمجتمع المدني في العمل معا لمواجهة العشوائيات.
- اعتمدت الدول على وجود كيان حكومي او اداراة محلية في كل دولة للعمل على مواجهة العشوائيات.
- تشابهة أنماط المناطق العشوائية في الدول.
- هناك توافق بين طرق وأساليب التعامل مع المناطق العشوائية (ازلة – إحلال وتجديد – تحسين الخدمات وتوفيق أوضاع ....) في هذه الدول.
- تعديل وتفعيل القوانين والتشريعات المنظمة.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

مقدمة.

- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- تساؤلات الدراسة.
- أدوات الدراسة.
- حدود الدراسة الميدانية.
- نتائج الدراسة الميدانية.

مقدمة:

بعد عرض الإطار النظري متضمنًا أهمية شراكة الجمعيات الأهلية مع القطاع الحكومى لتطوير العشوائيات من خلال استعراض مفهوم الشراكة وأهميته وكذا الأدوار المختلفة للجمعيات الأهلية ومشكلة العشوائيات وماتحتاجه من تدخلات، ووفقًا لما سبق، تم إجراء الدراسة الميدانية كأداة للبحث والتحقق والوصول إلى أهداف الدراسة الفرعية الهدف الرئيسي وهو اقتراح إطار فاعل للشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال تطوير العشوائيات، حيث قامت الباحثة بدراسة ميدانية يتناولها الفصل الحإلى بعرض إجراءات وأسإلبب التحليل الإحصائي التي تم استخدامها، كما يتناول عرض نتائجها بالتفصيل.

أدوات الدراسة الميدانية والإطار الزمني والمكاني:

تم تصميم استمارة استبيان في ضوء إلاطار النظري للدراسة ومتغيراتها موجه للقائمين على الجمعيات الأهلية والتي تعمل في مجال تطوير المناطق العشوائية. وقد تضمن إلاستبيان المحاور التإلية:

المحور الأول: خبرة الجمعيات ومصادر التمويل.

المحور الثاني: طبيعه البرامج والتدخلات بمجال تطوير العشوائيات.

المحور الثالث: الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني في مجال تطوير العشوائيات.

المحور الرابع: التحديات التي تواجه الجمعية/المؤسسة في الشراكة مع الدولة بمجال تطوير العشوائيات.

المحور الخامس: مقترحات تطوير الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة بمجال تطوير العشوائيات.

وروعي في صياغة محاور وتساؤلات الاستبانة ارتباطها المباشر بأهداف وموضوع الدراسة مع مراعاة الأحكام والضوابط العامة المتعلقة بكيفية صياغة عباراته، وقامت الباحثة بعرض الاستبانات المعدة على مجموعة من الأساتذة الخبراء لتحكيمها؛ وذلك بالحكم عليها من حيث سلامه العبارات وصياغتها بشكل دقيق، ومدى مناسبة العبارات لتحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء تعديلات السادة المحكمين تم تعديل الاستبيان

تم تطبيق الاستبيان على عدد من الجمعيات الأهلية في محافظات: القاهرة – الجيزة – المنيا – قنا – بني سويف – وسوهاج، بالإضافة إلى بعض الجمعيات التي تغطي أنشطتها كافة محافظات الجمهورية واستغرقت فترة الدراسة الميدانية من شهر يناير إلى شهر ابريل من عام 2021. وتضمنت إجراءات اختيار الجمعيات الأهلية ما يلي:

- حاولت الباحثة الوصول إلى قائمة بالجمعيات الأهلية التي تعمل في تطوير المناطق العشوائية، حيث تم السعى للحصول على تلك القائمة من كل من وزارة التضامن الاجتماعي واتحاد العام للجمعيات الأهلية، غير أنه لوحظ أن هذا البيان غير متوفر ولا يوجد حصر بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال تطوير المناطق العشوائية، لذا تم اختيار عينة من 24 جمعية من الجمعيات التي تعمل في مجال تطوير المناطق العشوائية وفق المعايير التالية:

1. أن تشمل العينة جمعيات يمكن أن تمثل كافة محافظات الجمهورية حيث تم اختيار جمعيات من محافظات: قنا – سوهاج –– القاهرة – الجيزة – وأسيوط،
2. أو من خلال جمعيات مركزية تغطي أنشطتها كافة المحافظات، حيث تم اختيار جمعيات: خير – بركة – حواء المستقبل – وكاريتاس.

نتائج الدراسة الميدانية:

كما ذكر، ارتكزت محاور الاستبيان على خمسة المحاور سيتم عرض نتائجها في هذا الجزء من الدراسة من خلال أدوات التحليل المستخدمة.

- **خبرة الجمعيات ومصادر التمويل:**

يتضح من الجدول (2–1) والشكل (2–1) واللذان يعرضان عدد سنوات عمل الجمعيات/المؤسسات بالعينة البحثية في قطاع التنمية أن حوالى نصف الجمعيات لديها خبرة تتراوح بين خمسة إلى خمسة عشر سنة (50%)، و45.8% من الجمعيات لديها خبرة أكثر من خمسة عشر عام، في حين جاء 4.2% من الجمعيات ضمن الاقل خبرة (أقل من خمس سنوات)، مما يشير إلى اتساع وعمق خبرة الجمعيات المتضمنة في العينة في مجال التنمية.

جدول (2–1): توزيع الجمعيات الأهلية بالعينة وفق سنوات الخبرة في مجال التنمية

عدد سنوات الخبرة	النسبة المئوية (%)
أقل من خمس سنوات	4.20
من 5 إلى أقل 10 سنوات	29.20
من 10 أقل 15 سنة	20.80
أكثر من 15 سنة	45.80

شكل رقم (2–1): توزيع الجمعيات الأهلية بالعينة وفق سنوات الخبرة في مجال التنمية

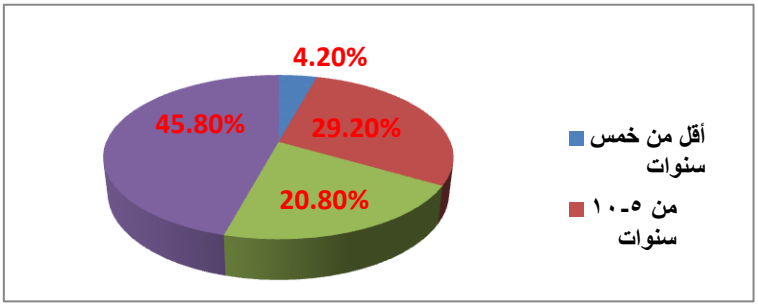

- **بيان سنوات عمل الجمعيات / المؤسسات بالعينة البحثية بقطاع تطوير العشوائيات**

يتضح من الجدول (2-2) والشكل (2-2) أن النسبة الأعلى لعمل الجمعيات بالعينة في مجال القطاع العشوائيات كانت بفئة من 15 سنة فأكثر وبنسبة 33.3 % وكانت أقل نسبة بفئة من 10-15 سنة بنسبة 8.3 وبالتساوى جاءت الجمعيات بفئتي أقل من خمس سنوات، ومن 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 29.2 % في إشارة إلى أن غالبية مفردات العينة كانت من الجمعيات صاحبة الخبرة الكبيرة في قطاع تطوير العشوائيات.

الجدول (2-2): سنوات عمل الجمعيات / المؤسسات بالعينة البحثية في مجال تطوير العشوائيات

عدد السنوات	النسبة المئوية (%)
أقل من خمس سنوات	29.2
من 5إلى أقل10 سنوات	29.2
من 10إلى15 سنة	8.3
15 سنة فأكثر	33.3

شكل رقم (2-2): سنوات عمل الجمعيات / المؤسسات بالعينة البحثية في مجال تطوير العشوائيات

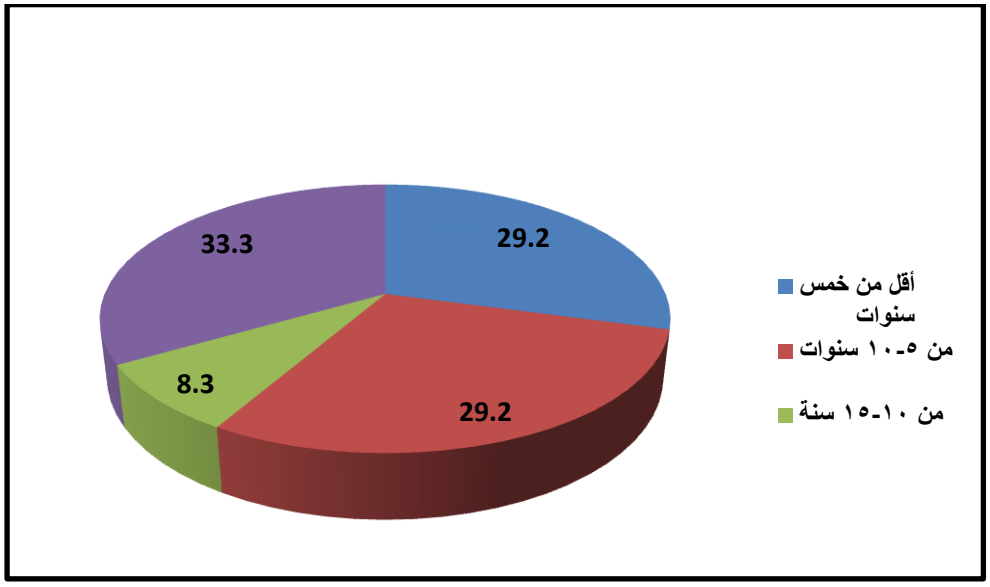

- **مصادر تمويل برامج تطوير العشوائيات بالجمعيات**

يتضح من الجدول (2-3) والشكل (2-3) مصادر التمويل لبرامج العشوائيات بالجمعيات بالعينة البحثية، وقد سمح هذا السؤال بالإجابات المتعدة للمبحوث الواحد ضمن أفراد العينة ويتضح من الجدول أنه فيما يتعلق بمصادر تمويل برامج تطوير العشوائيات بالجمعيات الأهلية جاءت النسبة الأقل بقيمة 10 % لمصدر التبرعات والنسبة الأعلى للمنح الخارجية بقيمة 54.2 % بينما احتل التمويل من قبل القطاع الحكومي المرتبة الثانية كمصدر من مصادر التمويل بقيمة 33.3 % ثم الدعم الذاتي من قبل الجمعيات بنسبة 13 %

جدول (2-3): مصادر تمويل برامج تطوير العشوائيات بالجمعيات

نوعية التمويل	الجمعيات %
منح خارجية	54.2
منح حكومية	33.3
دعم ذاتي من ميزانية الجمعية	13
تبرعات	10

شكل رقم (2-3): مصادر تمويل الجمعيات

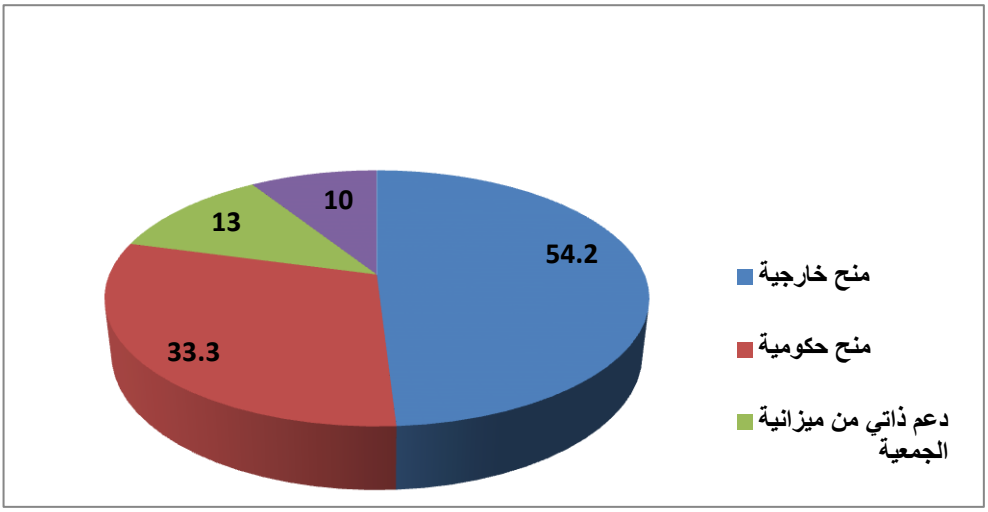

المحور الثاني: طبيعه البرامج والتدخلات بمجال تطوير العشوائيات:

وجود برنامج ثابت لتطويرالعشوائيات بتمويل ذاتى من الجمعية ينفذ بمناطق عمل الجمعية بالعشوائيات

يتضح من الجدول (2-4) والشكل (2-4) أنه قد أشارت نسبة 79.2% من الجمعيات أفراد العينه أن لديها تمويل ثابت وذاتي من موارد الجمعية لتنفيذ برامج بمجال العشوائيات في إشارة إلى القوة الفنية والمالية للجمعيات أفراد العينة وكذا حرصها على تنفيذ أعمال بالمناطق العشوائية.

جدول (2 -4): وجود برنامج ثابت لتطوير العشوائيات بتمويل ذاتي من الجمعية ينفذ بمناطق عمل الجمعية بالعشوائيات

وجود التمويل	الجمعيات %
نعم	79.2
لا	20.8

شكل(2-4): وجود برنامج ثابت لتطوير العشوائيات بتمويل ذاتي من الجمعية ينفذ بمناطق عمل الجمعية بالعشوائيات

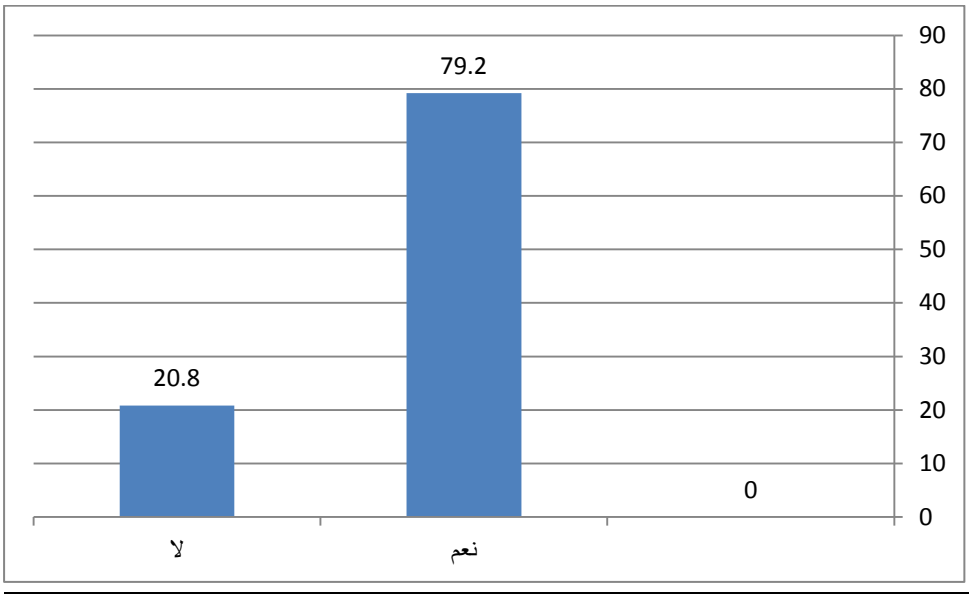

الخدمات التي تقدمها الجمعيات من خلال برامجها المنفذة بالعشوائيات

يتضح من الجدول (2-5) والشكل (2-5) أنه بسؤال الجمعيات أفراد العينة عن الخدمات التي تقدمها من خلال برامجها المنفذة بالعشوائيات تنوعت هذه الخدمات وجاء في مقدمة الخدمات بنسبة 70.8% نشاط تثقيف وتوعية السيدات تلاه مباشرة وبنسبة 54.2 % نشاط المشروعات الصغيرة وبنفس النسبة لنشاط التدريب الحرفي ثم في المرتبة الثالثة خدمات محو الأمية بنسبة 45.8 % ثم التعلم للأطفال المتسربين بنسبة 33.8 % ثم خدمات الإقراض بنسبة 29.2 % ثم وبنسب متساوية لخدمتي التوظيف والبنية التحتية بنسبة 25 % وجاء باستجابة أخرى تذكر 8.3 %

جدول (2-5): بيان الخدمات التي تقدمها الجمعيات

م	الخدمات	العدد	النسبة لإجمالي المبحوثين
1	التعليم للأطفال المتسربين	8	33.8
2	محو الأمية	11	45.8
3	الإقراض	7	29.2
4	المشروعات الصغيرة	13	54.2
5	تثقيف وتوعية السيدات للسيدات	17	70.8
6	التدريب الحرفي	13	54.2
7	التوظيف	6	25
8	البنية التحتية	6	25
9	أخرى تذكر	2	8.3

شكل (2-5): بيان الخدمات التي تقدمها الجمعيات

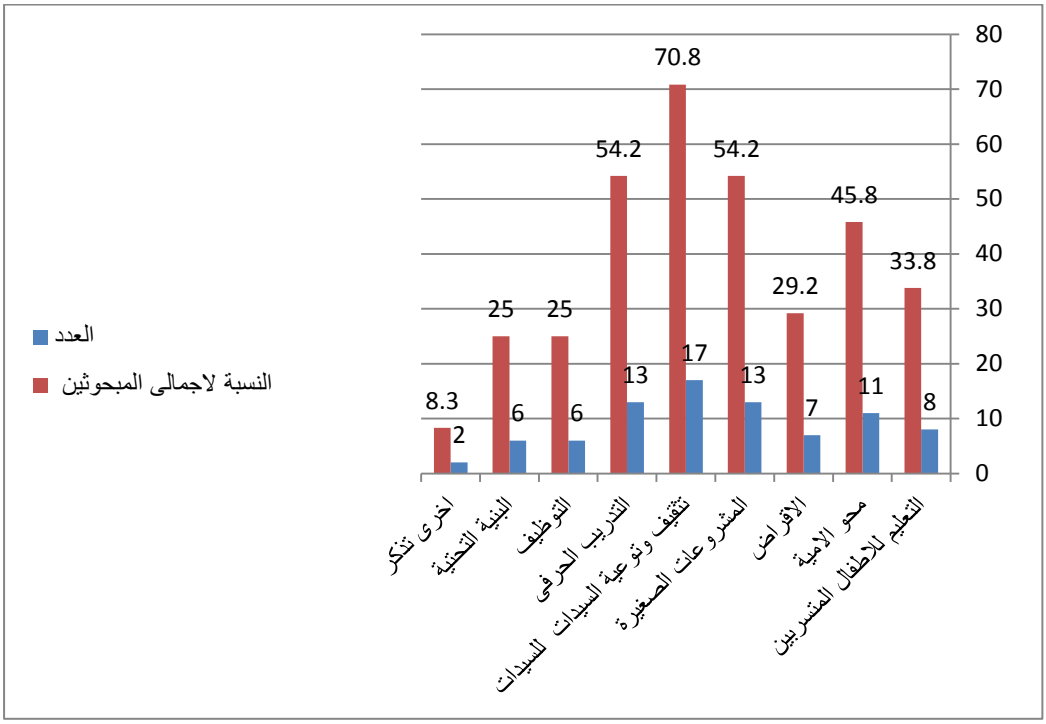

المحور الثالث: الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني في مجال تطوير العشوائيات.

وجهة نظر الجمعيات في مدى تعاون الدولة معها في برامج تطوير وتنمية المناطق العشوائية

يتضح من الجدول (2-6) والشكل (2-6) أشارت نسبة 91.7% من الجمعيات أفراد العينة أن الدولة تتعاون مع الجمعيات في برامج تطوير المناطق العشوائية بينما أشار نسبة 8.3 % أن الدولة لا تتعاون مع الجمعيات.

جدول (2-6): مدى تعاون الدولة مع منظمات المجتمع

وجود التعاون	الجمعيات %
نعم	91.7
لا	8.3

شكل (2-6): مدى تعاون الدولة مع منظمات المجتمع

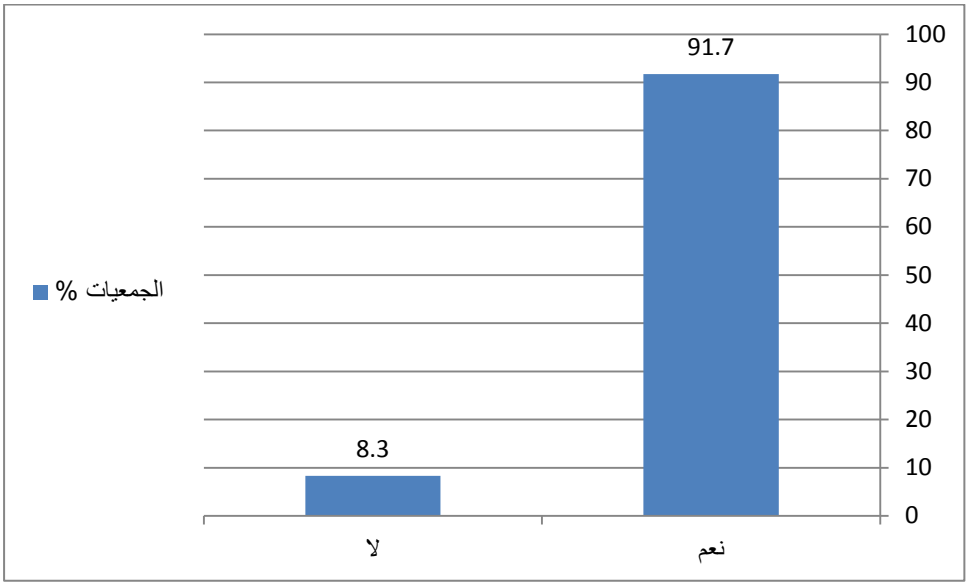

قيام الحكومة بدعوة الجمعيات بصفة منتظمة من قبل الحكومة للمناقشات الحكومية التي تجريها الدولة بشأن برامج وخطط تطوير العشوائيات:

يتضح من الجدول (2-7) والشكل (2-7) في إشارة تعد متوسطة إلى مدى دعوة الجمعيات بصفة منتظمة من قبل الحكومة للتشاور بشأن خطط تطوير العشوائيات جاءت استجابات أفراد العينة متساوية بنسبة 50 % نعم وبنفس النسبة 50 % لا.

جدول (2-7): مدى دعوة الحكومة للجمعيات للتشاور

وجود التعاون	الجمعيات %
نعم	50
لا	50

شكل (2-7): مدى دعوة الحكومة للجمعيات للتشاور

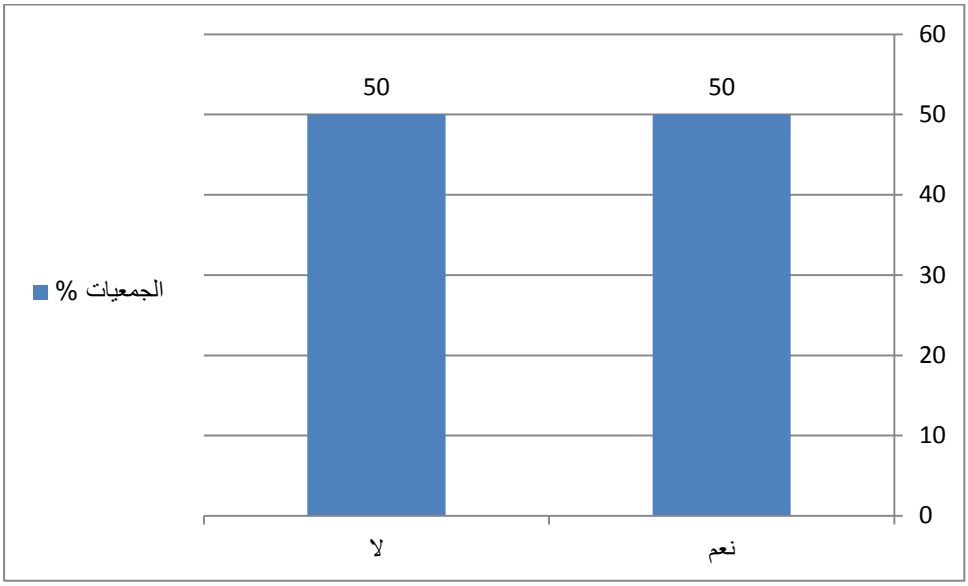

بيان أي مراحل العمل تدعو الحكومة الجمعيات للمشاركة:

يتضح من الجدول (2-8) والشكل (2-8) أنه بسؤال أفراد العينة عما هي المراحل التي يتم دعوتهم لها من قبل الحكومة للشراكة في برامج العشوائيات جاء في المقدمة مرحلتي التخطيط بنسبة 62.5 % والتنفيذ بنسبة 58.3 % وبنسب منخفضة جاءت مرحلتي المتابعه بنسبة 37.5 والتقييم بنسبة 33.3 %

جدول (2-8): المراحل التي يتم فيها دعوة الحكومة لمنظمات المجتمع المدني

م	المرحلة	عدد الاستجابات	النسبة لإجمالي المبحوثين
1	التخطيط	15	62.5
2	التنفيذ	14	58.3
3	المتابعة	9	37.5
4	التقييم	8	33.3

شكل (2-8): المراحل التي يتم فيها دعوة الحكومة لمنظمات المجتمع المدني

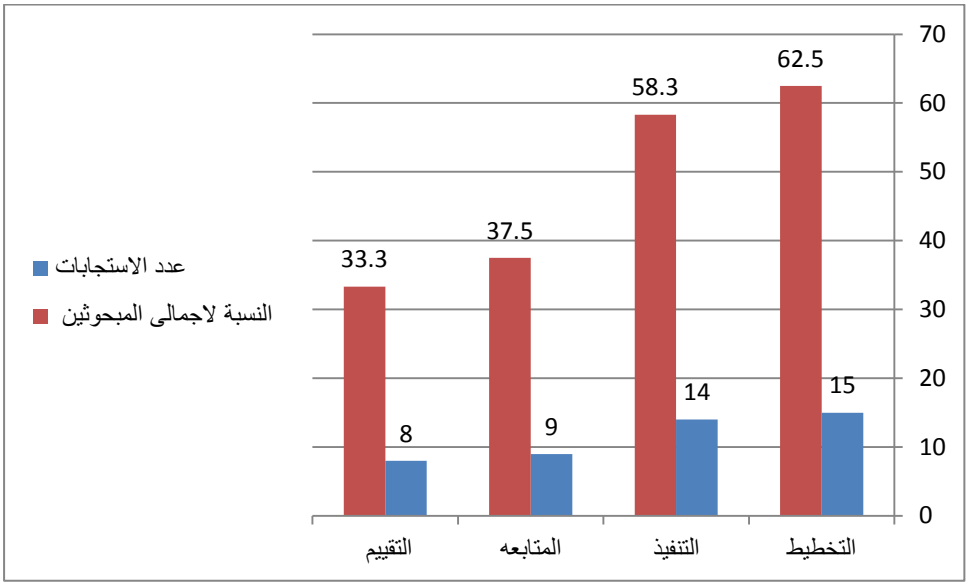

بيان انشطة التخطط التي تشارك فها الجمعيات الحكومة ببرامج تطور العشوائيات:

يتضح من الجدول (2-9) والشكل (2-9) أنه بسؤال الجمعيات عن شكل أنشطة التخطيط التي تدعوهم لها الحكومة جاء في المرتبة الأولى وبنسبة 70.8 % الاجتماعات التشاورية تلاها وبنسبة 54.2% لنشاط المؤتمرات المشتركة ثم بنسبة 50 % وأخيرًا بنسبة 33.3 % لنشاط تبادل تقارير رصد الأداء الميداني.

جدول (2-9): الأنشطة التي تدعو فيها الحكومة منظمات المجتمع المدني

م	النشاط	عدد الاستجابات	النسبة لإجمالي المبحوثين
1	اجتماعات تشاورية	17	70.8
2	ورش عمل	12	50
3	مؤتمرات مشتركة	13	54.2
4	**تبادل تقارير رصد الأداء الميدانى بقطاعات العمل**	8	33.3

شكل (2-9): الأنشطة التي تدعو فيها الحكومة منظمات المجتمع المدني

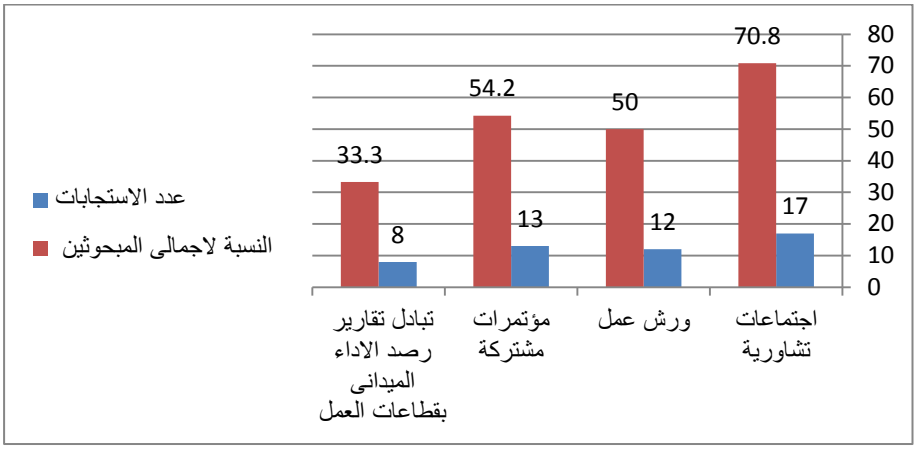

إتاحة الحكومة للخطط والبرامج للجمعيات الشريكة:

ويتضح من الجدول (2-10) والشكل (2-10) أنه بسؤال أفراد العينة حول مدى موافاة الحكومة لهم بالخطط الحكومية الخاصة بالتطوير المستهدف جاءت النسبة الأعلى لاستجابة لا بقيمة 58.3 % وبنسبة نعم في المرتبة الثانية بقيمة 41.7 %

جدول (2-10) مدى إتاحة الحكومة بالخطط للمجتمع المدني:

	الجمعيات %
نعم	%41.70
لا	%58.30

شكل (2-10) مدى إتاحة الحكومة بالخطط للمجتمع المدني

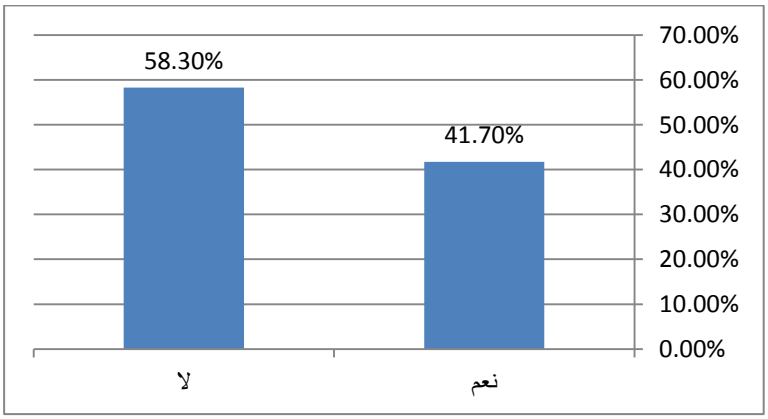

المجالات الأكثر /الاقل أهمية للشراكة مع الحكومة بقطاع تطوير العشوائيات

ووفقًا للجدول (2-11) والشكلين (2-11-1)، (2-11-2) فقد جاء في المرتبة الأولى تنفيذ مشروعات مشتركة بنسبة 79.16 % ثم تلقى الحكومة لدعم مالي من الجمعية بنسبة 75 %، وفي المرتبة الثالثة وبنسب متساوية كل من تقديم خدمات الرعاية الصحية وتقديم خدمات تحسين سبل المعيشة بنسبة 66.66 %، وفي المرتبة الرابعة وبنسب متساوية لكل من تقديم خدمات الإغاثة والطوارئ وتقديم خدمات الرعاية التعليمية بنسبة 62.5 %، وأخيرًا في الترتيب الخامس دعم البنية الأساسية والتجهيزات بنسبة 54.16 %.

جدول (2-11) المجالات الأكثر/الأقل أهمية للشراكة مع الحكومة بقطاع تطوير العشوائيات

أوجه الشراكة	أكثر أهمية	%	الترتيب	أقل أهمية	%	الترتيب
تنفيذ مشروعات مشتركة بين الجمعيات الأهلية والقطاع الحكومى	19	79.16	1	5	20.8	5
دعم مالي من الجمعيات لتنفيذ خطة الدولة	18	75	2	16	66.66	1
دعم البنية الأساسية والمباني والتجهيزات بالمناطق العشوائية	13	54.16	5	11	45.83	2
تقديم خدمات الإغاثة والطوارئ للسكان من قاطني المناطق العشوائية المستهدفة بالتطوير	15	62.5	4	9	37.5	3
تقديم خدمات الرعاية الصحية لقاطني المناطق العشوائية (كشف – علاج – عمليات– توعية)	16	66.66	3	8	33.33	4
تقديم خدمات الرعاية التعليمية لقاطني المناطق العشوائية المستهدفة بالتطوير (فصول تقوية – تعليم أطفال متسربين – محو أمية)	15	62.5	4	9	37.5	3
تقديم خدمات تحسين سبل المعيشة للسكان من قاطني المناطق العشوائية المستهدفة بالتطوير (تدريب – توظيف – إقراض – مشروعات صغيرة)	16	66.66	3	8	33.33	4

شكل (2-11-1): **المجالات الأكثر أهمية للشراكة مع الحكومة بقطاع تطوير العشوائيات**

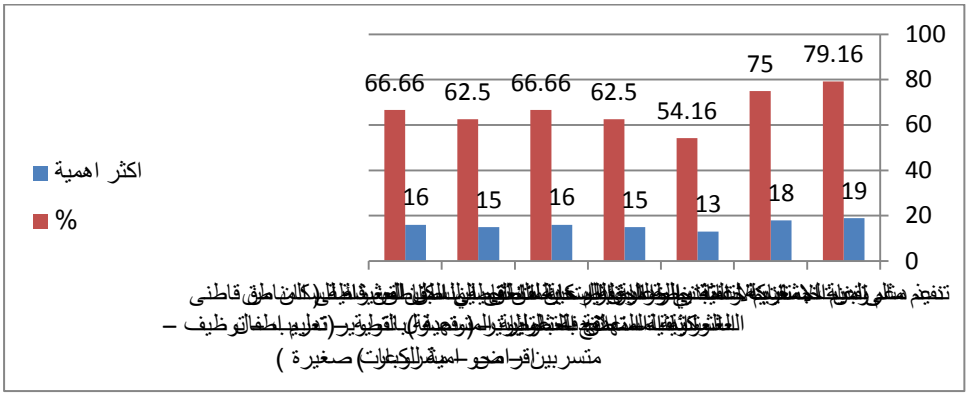

شكل (2-11-2) المجالات **الأقل أهمية للشراكة مع الحكومة بقطاع تطويرالعشوائيات**

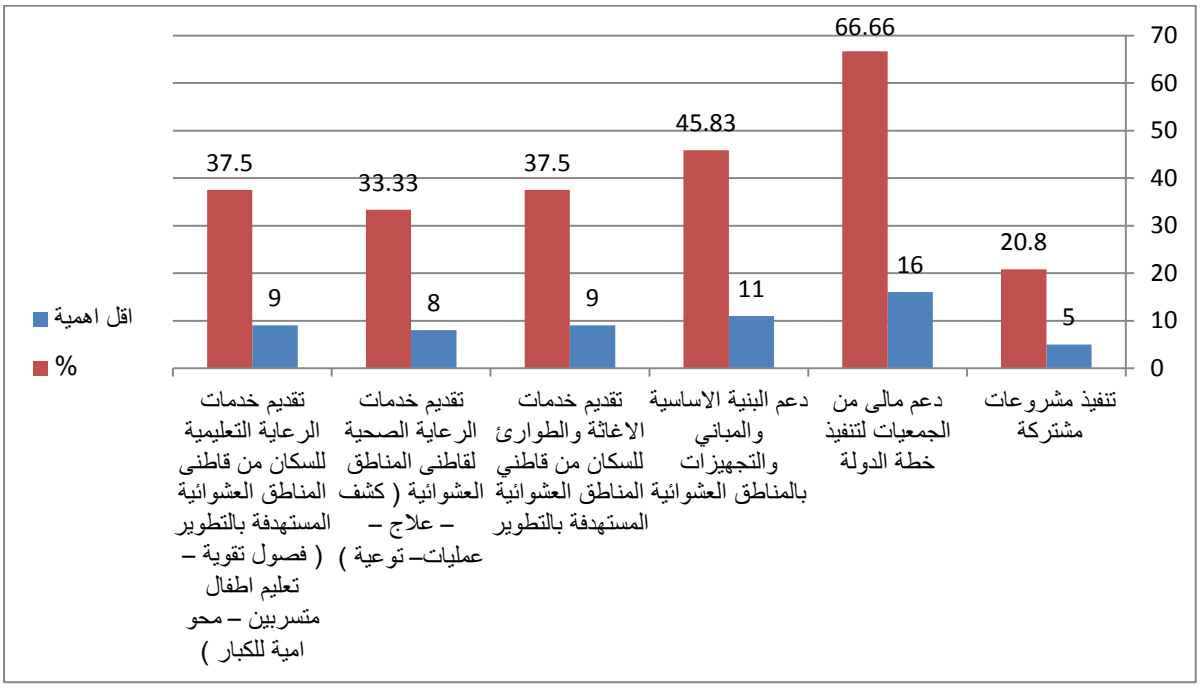

المحور الرابع: التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الشراكة مع الدولة في مجال تطوير العشوائيات.

مدى مواجهة المجتمع المدني تحديات في الشراكة مع الحكومة:

اتضح من الجدول (2-12) والشكل (2-12) أنه بسؤال الجمعيات أفادت كل مفردات العينة أن هناك تحديات تواجه المجتمع المدني في الشراكة مع القطاع الحكومي بمجال تطوير العشوائيات بنسبة 100 %

جدول (2-12) مدى التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في الشراكة مع القطاع الحكومى في مجال تطوير العشوائيات

وجود تحديات	الجمعيات %
نعم	%100
لا	%0

شكل (2 – 12) مدى التحديات التي يواجهها المجتمع المدني في الشراكة مع القطاع الحكومى في مجال تطوير العشوائيات

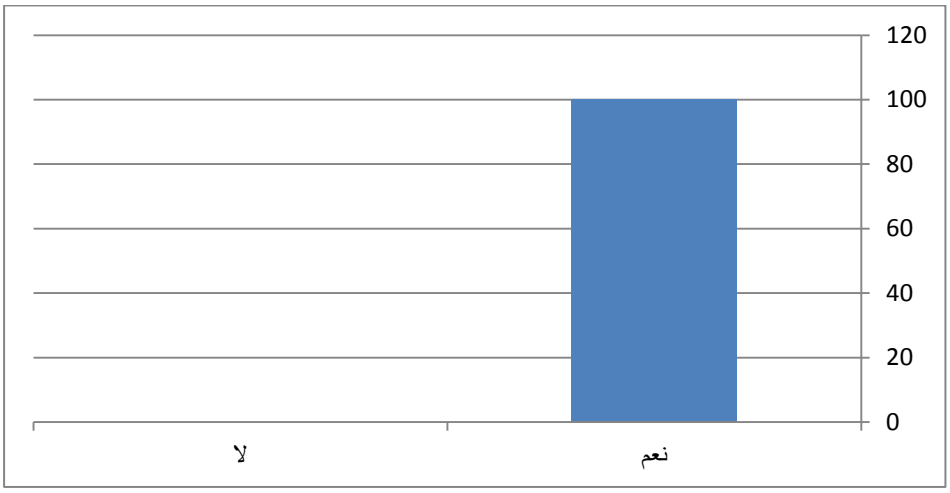

ماهية التحديات التي تواجه المجتمع المدني أثناء الشراكة مع الحكومة:

يتضح من الجدول (2- 13) والشكل (2-13) أنه بسؤال الجمعيات حول ماهية التحديات التي تواجههم جاء التحدى الأول بنسبة 66.66 % متمثلاً في صعوبة حصول الجمعيات على موافقات حكومية تخص الشراكة، تلي ذلك تحدي عدم وضوح مفهوم الشراكة بنسبة 62.5 % ، ثم وبنسب متساوية كل من تعنت القائمين بالمتابعه من قبل القطاع الحكومى والضغط على الجمعية لتقديم دعم مادي للبرامج والخطط بنسبة 45.8 % ثم التدخل من قبل القطاع الحكومي لتعديل الخطط بنسبة 29.2 % ثم تحدي وقف أو رفض النشاط دون إبداء الأسباب بنسبة 20.8 % ، وأخيرًا تحدي تعديل الخطط كليًّا أو جزئيًّا بنسبة 16.7 % .

جدول (2-13): ماهية التحديات التي تواجه الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة

التحديات	العدد	%
عدم وضوح مفهوم الشراكة	15	62.5
صعوبة الحصول على موافقات حكومية تخص الشراكة	16	66.66
تعديل خطط التنفيذ كليًا أو جزئيًا	4	16.7
التدخل من قبل القطاع الحكومي لتعديل أنشطة البرامج المقترحة من القطاع الحكومي	7	29.2
تعنت القائمين بالمتابعة من قبل القطاع الحكومي	11	45.8
الضغط على الجمعية بتقديم الجمعية لدعم مادي للبرامج والخطط الحكومية	11	45.8
وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب	5	20.8

شكل (2-13): ماهية التحديات التي تواجه الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة

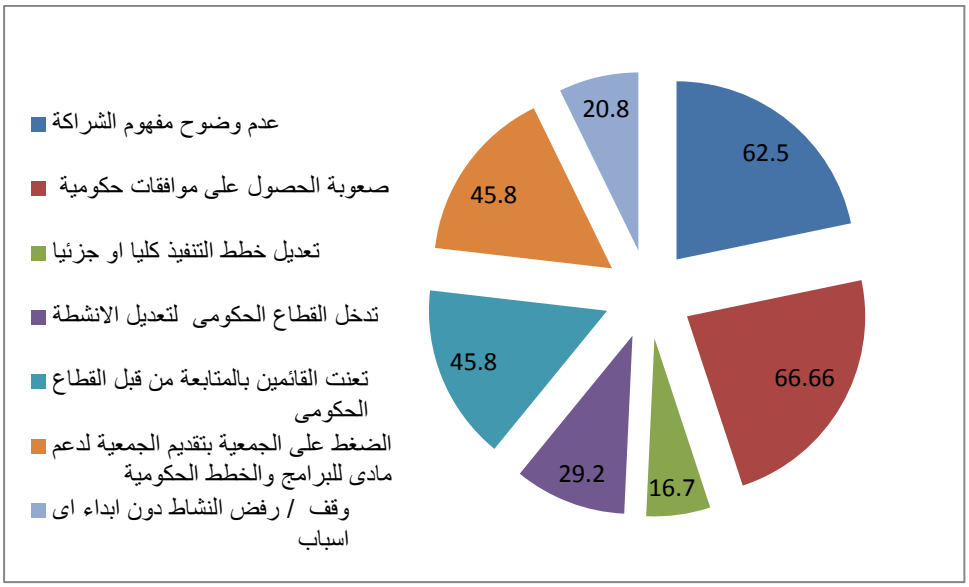

المحور الخامس: مقترحات تطوير الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة في مجال تطوير العشوائيات.

تقييم الشراكة بن المجتمع المدني والحكومة:

يتضح من الجدول (2-14) والشكل (2-14) أنه بسؤال الجمعيات أفراد العينة حول تقييمهم لشراكتهم مع الحكومة في مجال تطوير العشوائيات افادت الجمعيات أنها ضعيفة بنسبة 54.2 % وأفاد نسبة 37.5 % من أفراد العينة أنها متوسطة وأخيرًا أفاد نسبة 8.3 % أنها جيدة.

جدول (2-14): تقييم الشراكة بين المجتمع المدني مع الحكومة في مجال تطوير العشوائيات

تقييم الشراكة	الجمعيات %
جيدة	%8.30
متوسطة	%37.50
ضعيفة	%54.20

شكل(2-14) تقييم الشراكة بين المجتمع المدني مع الحكومة في مجال تطوير العشوائيات

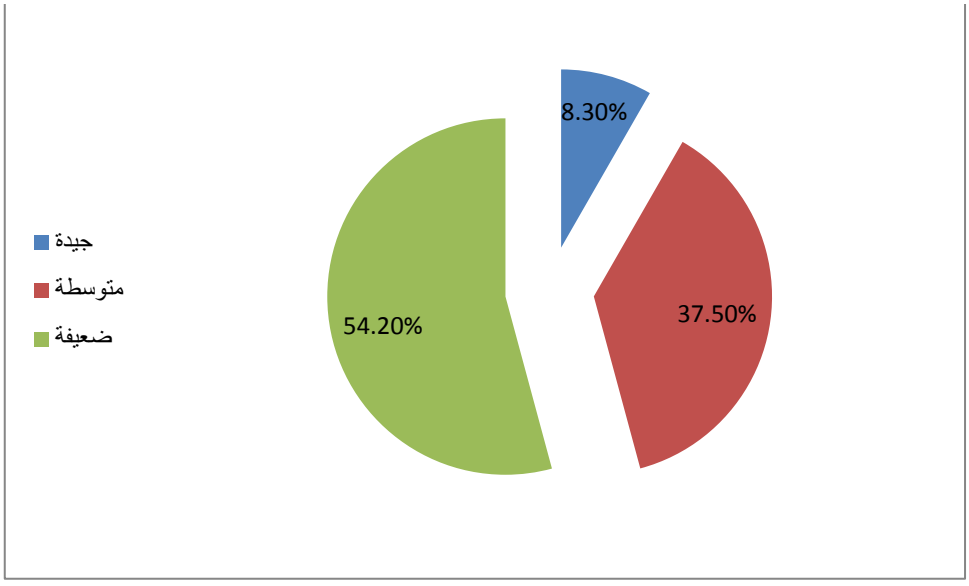

ما أشكال الشراكة الداعمه للجمعيات الأهلية:

وفقًا للجدول (2-15) والشكل (2-15) تبين أنه بسؤال الجمعيات حول مطالبها لأشكال الشراكة الداعمه لهم والمقدمة من قبل الحكومة نجد أن التمويل له الأولوية الأولى كمطلب رئيسى وبنسبة 100 % من أفراد العينة، ثم تلاه مطلب قيام الحكومة

بإتاحة الخطط الكاملة للتطوير للجمعيات الشريكة بنسبة 92.3 % ثم قيام الحكومة بدعوة الجمعيات والحرص على وجودها كشريك أساس بنسبة 84.6 % وأخيرًا قيام الحكومة بعمل برامج لبناء قدرات الجمعيات العاملة بتطوير العشوائيات بنسبة 76.9 %.

جدول (2-15): أشكال الشراكة المقدمة من الحكومة للمجتمع المدني

اشكال الشراكة	العدد	%
قيام الحكومة إتاحة خطط التطوير الكاملة وموافاة الجمعيات الشريكه بها	12	92.3
قيام الحكومة بتمويل مشروعات الجمعيات العاملة في مجال العشوائيات	13	100
قيام الحكومة بدعوة الجمعيات والحرص على وجودها كشريك أساس أثناء تنفيذ خطط التطوير	11	84.6
قيام الحكومة بعمل برامج لبناء قدرات الجمعيات العاملة في مجال تطوير العشوائيات.	10	76.9

شكل (2-15): أشكال الشراكة المقدمة من الحكومة للمجتمع المدني

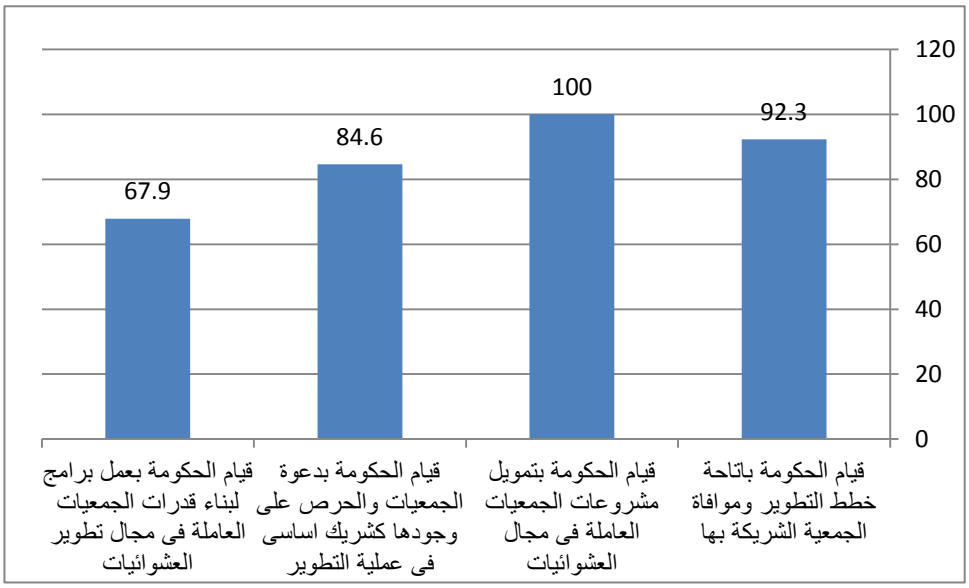

ماهية الدعم الذي تحتاجه الجمعيات من الحكومة لتحقق أفضل شراكة:

يتضح من جدول (2- 16) وشكل (2-16) أنه بتوجيه السؤال لأفراد العينة اللذين أفادوا أن الشراكة ضعيفة حول ما أفضل أشكال الشراكة التي يطابون بها الحكومة لتكون الشراكة جيدة جاء في المرتبة الأولى بنسبة 100 % من أفراد العينة

قيام الحكومة بإتاحة الخطط الكاملة للتطوير للجمعيات الشريكة، ثم تلاه بنسبة 90.9 % قيام الحكومة بدعوة الجمعيات والحرص على وجودها كشريك أساس أثناء تنفيذ خطط التطوير ثم قيام الحكومة بعمل برامج لبناء قدرات الجمعيات العاملة بتطوير العشوائيات بنسبة 81.8% ، وأخيرًا بنسبة 72.8% قيام الحكومة بتمويل مشروعات الجمعيات العاملة في مجال العشوائيات

جدول (2-16): أفضل أشكال الشراكة التي يطالب بها المجتمع المدني الحكومة لتكون الشراكة جيدة

اشكال الشراكة	العدد	%
قيام الحكومة إتاحة خطط التطوير الكاملة وموافاة الجمعيات الشريكه بها	11	100
قيام الحكومة بتمويل مشروعات الجمعيات العاملة في مجال العشوائيات	8	72.7
قيام الحكومة بدعوة الجمعيات والحرص على وجودها كشريك أساس اثناء تنفيذ خطط التطوير	10	90.9
قيام الحكومة بعمل برامج لبناء قدرات الجمعيات العاملة في مجال تطوير العشوائيات.	9	81.8

شكل (2-16) أفضل اشكال الشراكة التي يطالب بها المجتمع المدني الحكومة لتكون الشراكة جيدة

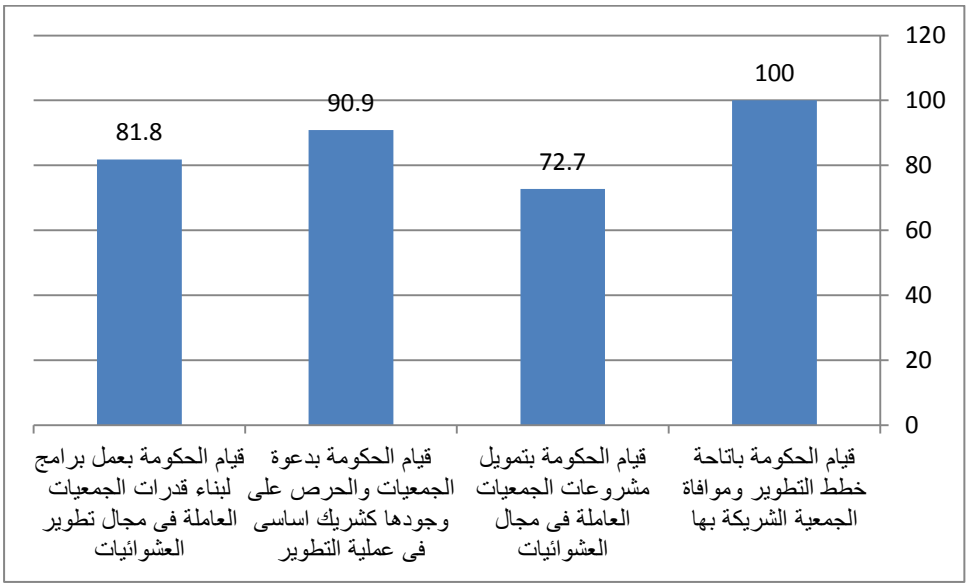

أهمية وجود إطار تنظيمي (مؤسسي/ تشريعي) حاكم للشراكة بين المجتمع المدني ممثلاً في الجمعيات الأهلية والقطاع الحكومي في مجال الشراكة لتطوير العشوائيات

يتضح من الجدول (2-17) والشكل (2-17) أنه بسؤال الجمعيات حول أهمية وجود إطار تنظيمي حاكم للشراكة بين المجمع المدني والقطاع الحكومي أفادت نسبة 95.8 % من أفراد العينة بأهمية وجود إطار تنظيمي وبنسبة 4.2 % أفادوا بعدم أهمية وجود إطار تنظيمي.

جدول (2 -17): أهمية وجود إطار تنظيمي حاكم للشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الحكومي

أهمية وجود إطار تنظيمي	الجمعيات %
نعم	%95.8
لا	%4.2

شكل (2-17): **أهمية وجود إطار تنظيمي حاكم للشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الحكومي**

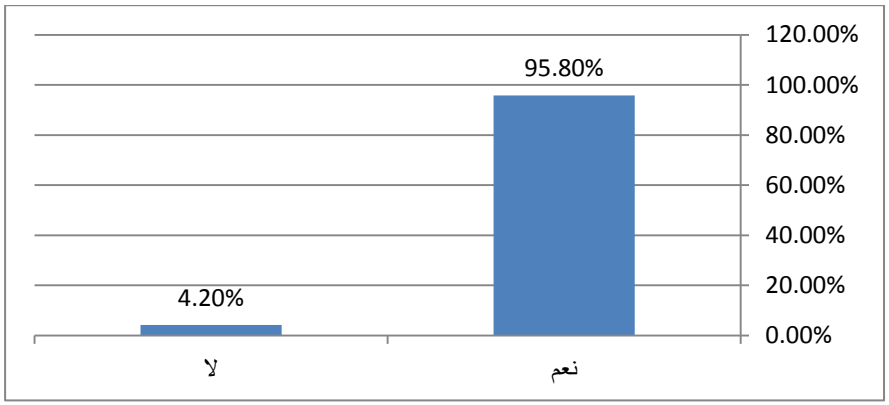

النتائج العامة للدراسة الميدانية:

وفقًا للعرض السابق يمكن بيان أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

1) بلغت نسبة التمويل الحكومي للجمعيات الأهلية بمجال تطوير العشوائية قيمة 33 % وهي قيمة مرتفعه نسبيًّا لتمويل حكومي يتاح للقطاع الأهلى.
2) في إشارة إلى القوة الفنية والمالية للجمعيات أفراد العينة وكذا حرصها على تنفيذ عمل بالمناطق العشوائية تبين وجود نسبة 79.2% من الجمعيات أفراد العينة لديها تمويل ثابت وذاتي من موارد الجمعية لتنفيذ برامج بمجال العشوائيات.
3) عكست نوعية البرامج المقدمة من الجمعيات العالمة بمجال تطوير العشوائيات انشطة مختلفة ومتنوعة وتستهدف على الدوام الأكثر فقرًا والأكثر تهميشًا (تثقيف وتووعية السيدات -إقامة المشروعات الصغيرة - التدريب الحرفي -محو الأمية -التعليم للأطفال -خدمات الإقراض)
4) جاءت استجابات المشاركين بالدراسة متوسطة بشأن مدى توجه الدولة لدعوتهم للمشاركة في االتخطيط لأنشطة تطوير العشوائيات وبنسب متساوية بنسبة 50% نعم وبنفس النسبة 50% لا.
5) في إشارة إلى إغفال مراحل هامة من مراحل عملية ادارة تطوير العشوائيات فقد جاءت النسب إلاعلى من استجابات المبحوثين للمشاركة بمرحلتي التخطيط والتنفيذ وبنسب منخفضة لمرحلتي المتابعة والتقييم.

6) في إشارة إلى عدم تداول المعلومات بين الشركاء بشكلٍ كافٍ ومقبول أفاد أفراد العينة أن القطاع الحكومي لا يوافيهم بالخطط الكاملة للتطوير وذلك بنسبة 58.3 %.
7) تبين أن هناك تحديات تواجه المجتمع المدني في الشراكة مع القطاع الحكومي بمجال تطوير العشوائيات بنسبة 100 % وجاء على قائمة التحديات بنسبة 66.66 % صعوبة حصول الجمعيات على موافقات حكومية تخص الشراكة تلى ذلك تحدي عدم وضوح مفهوم الشراكة بنسبة 62.5 % ثم وبنسب متساوية كل من تعنت القائمين بالمتابعه من قبل القطاع الحكومي والضغط على الجمعية لتقديم دعم مادي للبرامج والخطط بنسبة 45.8 % ثم التدخل من قبل القطاع الحكومي لتعديل الخطط بنسبة 29.2 % ، ثم تحدي وقف أو رفض النشاط دون إبداء الأسباب بنسبة 20.8 % وأخيرًا تحدي تعديل الخطط كليًا أو جزئيًا بنسبة 16.7 % .
8) وبسؤال الجمعيات أفراد العينة حول تقييمهم لشراكتهم مع الحكومة في مجال تطوير العشوائيات أفادت الجمعيات أنها ضعيفة بنسبة 54.2 %، وأفاد نسبة 37.5 % من أفراد العينة أنها متوسطة، وأخيرًا أفاد نسبة 8.3 % أنها جيدة.
9) بتوجيه السؤال لأفراد العينة اللذين أفادوا أن الشراكة ضعيفة حول ما أفضل أشكال الشراكة التي يطابون بها الحكومة لتكون الشراكة جيدة جاء في المرتبة الأولى بنسبة 100 % من أفراد العينة قيام الحكومة بإتاحة الخطط الكاملة للتطوير للجمعيات الشريكة، ثم تلاه بنسبة 90.9 % قيام الحكومة بدعوة الجمعيات والحرص على وجودها كشريك أساس أثناء تنفيذ خطط التطوير، ثم قيام الحكومة بعمل برامج لبناء قدرات الجمعيات العاملة بتطوير العشوائيات بنسبة 81.8% ، وأخيرًا بنسبة 72.8% قيام الحكومة بتمويل مشروعات الجمعيات العاملة في مجال العشوائيات.
10) أخيرًا أكدت نسبة 95.8 % من أفراد العينة بأهمية وجود إطار تنظيمي محدد للشراكة ومنظم لها.

أخيرًا فقد استعرض الفصل نتائج الدراسة الميدانية التي استخدمت الباحثة عددًا من الأدوات العلمية المقننة لتطبيقها ميدانيًا كما سبق ذكره في بداية الفصل. كما استفادت الباحثة مما تم عرضه ودراسته من دراسات سابقة تم عرضها بالفصل الأول **وقد أظهرت نتائج** الدراسة العديد من التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة **منها، كما أكدت الدراسة على أهمية وجود إطار مؤسسي يحقق الشراكة الفاعلة بين الدولة والجمعيات الأهلية بمجال تطوير العشوائيات.**

الفصل الخامس

إطار مقترح للشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتنمية المناطق العشوائية في مصر

مقدمة:

أولاً: مرتكزات الإطار المقترح:

أ-البعد القانوني:

ب-البعد الإجتماعي:

- القضاء العشوائيات ضمن رؤية مصر 2030
- الحق في السكن اللائق – إلاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.
- إعلان عام 2022 عام المجتمع المدني.

ثانيًا: إطار الشراكة المقترح وأدوار القائمين عليه.

مقدمة:

في ضوء الطرح السابق، نلاحظ اهتمام الدولة المصرية بشكل عام بقضية تطوير العشوائيات إذ بدأت في توجيه برامجها بشكل خاص لهذا القطاع منذ عام 2008 عقب حادث انهيار صخرة الدويقة حيث أنشئ حينها صندوق تطوير المناطق العشوائية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 305 لسنة 2008 ويهدف إلى حصر المناطق العشوائية وتطويرها وتنميتها، ووضع الخطة اللازمة لتخطيطها عمرانيًّا وإمدادها بالمرافق الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء، ويباشر الصندوق اختصاصاته بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية ووحدات الإدارة المحلية وعلى هذه الجهات إمداده بالمعلومات والخبرات والمساعدات اللازمة. (الوقائع الرسمية، قرار 305 لسنة 2008)

ووفقًا لنتائج التطبيق الميدانى نلاحظ الآتي:

- هناك إجماع من قبل القائمين على القطاع الأهلي بأهمية الشراكة مع الدولة لتطوير العشوائيات.
- يمتلك القطاع الأهلي خبرات وتجارب رائدة وغير نمطية يمكن إذا تم دمجها بالبرامج الحكومية المساهمة في تحسين نوعية الحياة ومواجهه الفقر متعدد الأبعاد من خلال المداخل المختلفة للتمكين التي تنتهجها الجمعيات الأهلية.
- هناك جهود قائمة بالفعل في مجال الشراكة بين القطاع الحكومي والأهلي لتطوير العشوائيات لكها لا تتصف بالاستدامة ولا بالمؤسسية.

وفي التالي تطرح الباحثة تطور مقترح لإنشاء وحدة للمجتمع المدني ضمن برامج صندوق تطوير العشوائيات تحقق إستدامة الشراكة.

التصور المقترح لإطار الشراكة:

أولاً: مرتكزات الإطار المقترح:

أ-البعد القانوني:

وفقًا للهرم التشريعى فإن الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تصدق علىها الدولة المصرية تسري محل القوانين أي أنها تكون ملزمة للدولة، إلا أنه على الرغم من أن مصر من الدول الموقعة على "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية" منذ عام 1967، فإن الإشارة إلى الحق في المسكن الملائم لم تظهر في أي من الدساتير المصرية سوى في أعقاب ثورة يناير 2011 حيث ظهر الحق في المسكن الملائم لأول مرة في دستور عام 2012، في المادة (68) والتي تنص على ما يلي:

"المسكن الملائم والماء النظيف والغذاء الصحي حقوق مكفولة، وتتبنى الدولة خطة وطنية للإسكان؛ تقوم على العدالة الاجتماعية، وتشجيع المبادرات الذاتية والتعاونيات الإسكانية، وتنظيم استخدام أراضي الدولة لأغراض العمران؛ بما يحقق الصالح العام، ويحافظ على حقوق الأجيال." (الدستور المصري السابق 2012)

وفي أعقاب ثورة 30 يونيو 2013 حيث تم تعطيل العمل بدستور 2012 فقد صدر دستور 2014 ليتضمن ضمن مواده **حق السكن بل وأضاف لهذا الحق إلزام الدولة بتنفيذه** من خلال المادة (59) والتي تنص على ما يلي:

" تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم، والماء النظيف، والغذاء الصحي، وتلتزم بتبني خطة وطنية للإسكان، تقوم على العدالة الاجتماعية، وتشجيع المبادرات الذاتية، والتعاونية في مجال إلاسكان، وتنظيم استخدام أراضي الدولة لأغراض العمران، بما يحقق الصالح العام، ويحافظ على حقوق الأجيال". الدستور المصري 2014)

إذن ووفقًا للدستور المصرى والذي يعد المرجعية الأولى للدولة لكافة القوانين والقرارات والأطر الحاكمة فإن السكن حق لجميع المواطنين بل وحدد أيضًا الدستور سمات السكن في أنه (سكن ملائم) والملاحظ أن الدولة المصرية قد بذلت في الآونة الأخيرة جهودًا ضخمة في مجال إنفاذ هذا الحق كمبادرة سكن كريم ومبادرات الإسكان الاجتماعي والتمويل العقاري لمحدودي الدخل.

ب-البعد الاجتماعي:

- **القضاءعلى العشوائيات ضمن رؤية مصر 2030:**

صاغت الدولة المصرية رؤية مصر 2030 وهي أجندة وطنية، تعكس خطة الدولة الاستراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في شتى المجالات، بما يحقق في النهاية حياة كريمة للمواطن المصري، ويجعل مصر في مصاف الدول المتقدمة.

وتعكس رؤية مصر 2030، الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة "الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي"، كما تعطي أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية، وتركز على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإدارى وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية.

ووضعت الدولة 8 أهداف لتحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر 2030، تضمنت: تعزيز الريادة المصرية إقليميًّا ودوليًّا، وتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وزيادة معدلات التشغيل. شملت الأهداف أيضًا، إلارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته، والاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية ودعم البحث العلمي.

وجاءت قضية السكن الجيد وتحديدًا مواجهة العشوائيات ضمن هذه الرؤية حيث ورد ضمن الخطة انه بحلول 2030 تكون مصر بلا عشوائيات نهائيًّا **ووفقًا لتقرير وزارة الإسكان المصرية من** المقرر أن تصبح مصر خالية من

المناطق العشوائية غير المخططة، والتي تمثل نحو 37% من مساحة العمران في مصر، وتصل التكلفة التقديرية لتطوير هذه المناطق لنحو 318 مليار جنيه، علماً بأنه تم تطوير 56 منطقة بإجمالي 4616 فداناً، وجاري تطوير 79 منطقة بإجمالي 6941 فداناً.

كما أطلقت الدولة المشروع القومي لتطوير وتنمية قرى الريف المصري "مبادرة حياة كريمة"، حيث بدأت المرحلة التمهيدية من المبادرة في يناير 2019، واستهدفت 375 قرية، وتم خلالها تنفيذ 16 ألف تدخل لتوفير سكن كريم للمواطنين، استفاد منه نحو 80 ألف مواطن حتى مايو 2021 ثم أطلقت المرحلة الشاملة من المبادرة في يوليو 2021، حيث من المستهدف إنجازها خلال 3 سنوات بتكلفة تقديرية تبلغ أكثر من 700 مليار جنيه، وتستهدف تطوير 4584 قرية بـ 20 محافظة، وتحسين جودة حياة ما يعادل 58% من السكان الذين يسكنون بالريف المصري، علماً بأن 93% من هذه القرى تعاني من عشوائية العمران، هذا بالإضافة إلى أن تطوير الريف المصري يساهم في خفض معدلات الهجرة من الريف للحضر والتي تعتبر من العوامل الأساسية في ظهور العشوائيات، كما أوضحت الدراسة. (قراءات متعددة من التقارير الرسمية المنشورة وفقًا للمركز الإعلامي لمجلس الوزراء)

<u>الحق في السكن اللائق – الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان:</u>

تعد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان أحدث الأطر الاجتماعية التنموية التي صدرت بالدولة المصرية؛ حيث أطلقها رئيس الجمهورية في سبتمبر 2021، ووفقًا لنص الوثيقة فقد جاء الحق في السكن ضمن حزمة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ووفقًا لنص وثيقة الاستراتيجية فقد ارتأت الدولة أن هناك مجموعة من نقاط القوة والفرص المتاحة في سبيل إنفاذ هذا الحق (حق السكن) كحق إنساني يمكن بيان أهمها في النقاط التالية:

1. تلتزم الدولة وفقًا للدستور بان تكفل للموطنين الحق في المسكن الملائم والأمن والصحة بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية، وتحرص الدولة على أن تنفذ ذلك الالتزام بما يتناسب مع الإمكانيات المادية للمواطنين، وذلك من خلال تطبيق المعايير التي نص علىها قانون الإسكان الاجتماعي، كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة.
2. تلتزم الدولة وفقًا لقانون البناء رقم 119 لسنة 2008 بكفالة توفير سكن ملائم وآمن وصحي للمواطنين من خلال إصدار الترخيص بالبناء إذا كان مطابقًا للاشتراطات التخطيطية والبنائية المعتمدة ومتفقًا مع مقتضيات الأمن والسلامة وإحكام الإضاءة والتهوية واشراطات تأمين المبنى.
3. إطلاق استراتيجية الإسكان في مصر في عام 2020 حيث تلتزم الدولة بتوفير السكن اللائق لكافة الموطنين ومراعاة حقوق الفئات المهمشة والمحرومة والتأكيد على مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز أو التهميش وتبني سياسات إسكان تسهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

4. تحسين سبل الأحوال المعيشية في المساكن وخدمات المعيشة بالمحافظات الحدودية وصعيد مصر من خلال توفير البنية الأساسية، وتنفيذ برنامج سكن كريم لتوفير وصلات المياه والصرف الصحي وتركيب أسقف المنازل.
5. تنفيذ أكبر برنامج شهدته مصر لتطوير المناطق غير الآمنة والعشوائية عمرانيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا حيث بلغ عدد المناطق غير الآمنة التي تم تطويرها في الفترة من عام 2004 حتى عام 2020 حوالي 296 منطقة من إجمالي 357 منطقة كما أتاحت الدولة أنماطًا عديدة فيتم تخيير الأهالي بين الانتقال إلى أحياء بديلة أو تعويضهم ماديًا أو منحهم سكن مؤقت لحين الانتهاء من التطوير على أن تخصص لهم وحدة سكنية بالمنطقة المطورة. (استراتيجية حقوق الإنسان المصرية، 2021، ص 47)

- **إعلان عام 2022 عام المجتمع المدني:**

حيث أعلن رئيس الجمهورية عن اعتبار عام 2022 عامًا للمجتمع المدني، وذلك بالتزامن مع الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي تعرضت لها الدراسة سلفًا، وترى الباحثة أن هذا الأمر ضمن السياق الاجتماعي للإطار المقترح يعبر عن إرادة حقيقة للدولة في تحقيق الشراكة الحقيقة مع المجتمع المدني ودفع كافة القطاعات الحكومية لاتخاذ ما يلزم لتحقيق هذه الشراكة إلى أطر عمل إجرائية وتدخلات مؤثرة تحقق التمكين على المدى البعيد للدولة بكافة قطاعاتها.

ما سبق من طرح للإطارين القانوني والاجتماعي للدولة المصرية يؤكد على أن هناك مناخًا جيدًا ونقاط قوة يمكن الانطلاق منها؛ لمأسسة الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية في مجال تطوير العشوائيات.

لذا فإنه من الضروري وجود إطار شراكة مؤسسي فاعل ومستدام يجب أن يتسم هذا الإطار بما يلي:

1. أن يكون قادرًا على الاستمرارية كهيكل مؤسسي.
2. أن يسمح بجذب عناصر عاملة ذات كفاءة.
3. أن يكون بعيدًا عن قيود البيروقراطية الحكومية ولكن يخضع للمساءلة.
4. أن تتم تعبئة الموارد واستخدامها بشكل رشيد.
5. أن تتوفر له الإمكانيات ليكون فعالاً ومتميزاً بالكفاءة. (مجدة، 2013، ص 230)

ثانيًا: إطار الشراكة المقترح وأدوار القائمين عليه:

انطلاقًا من الطرح السابق، فإن الجهه الحكومية المنوط بها تطوير العشوائيات فهو صندوق تطوير العشوائيات المنشأ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 305 لسنة 2008 ووفقًا لنص قرار إنشاء الصندوق فإن مهام جهاز تطوير العشوائيات تتمثل في التالي: (قرار رئيس الجمهورية 305 لسنة 2008)

1. حصر المناطق العشوائية في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

2. تصنيف المناطق العشوائية من خلال لجان فنية.
3. وضع السياسات العامة لتطوير وتنمية المناطق غير الآمنة.
4. إلاشراف على وضع المخططات العمرانية للمناطق غير الآمنة.
5. وضع خطة لتطوير المناطق العشوائية طبقاً للمخططات العمرانية مع أولوية إزالة المناطق غير الآمنة.
6. متابعة تنفيذ خطط التطوير العمراني للعشوائيات بالتعاون مع المحافظات.
7. تشجيع المجتمع المدني وقطاع الأعمال على المساهمة في تطوير المناطق العشوائية.
8. حصر المنشآت والوحدات المقامة في المناطق غير الآمنة.
9. وضع خطة لإزالة المباني والمنشآت المقامة في المناطق غير الآمنة.
10. متابعة توفير أماكن إيواء لمن يتقرر إخلاءهم.
11. إعداد تقارير دورية بنتائج أعمال اللجان الفنية المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنمية وتطوير المناطق غير الآمنة.

ويلاحظ أنه يقع ضمن مهامه بالفعل تشجيع المجتمع المدني وقطاع الأعمال على المساهمة في تطوير المناطق العشوائية، إلا أن هذه المهمة لم تتضح بقوة نظرًا لعدم وجود آليات فاعلة تحققها إجرائيًا.

وبناء على ذلك تقترح **الدراسة البحثية إنشاء وحدة مستقلة للمجتمع المدني ضمن هيكل صندوق تطوير العشوائيات لتقوم هذه الوحدة بمجموعة مهام محددة تقترحها الباحثة كالتالي:**

1. حصر وتصنيف الجمعيات / المؤسسات الأهلية المهتمه بالعمل في قطاع تطوير العشوائيات وتصنيفها نوعيًّا وفقًا لمداخل عملها (تعلم – صحة – غذاء – مساعدات خيرية – إحلال وتجديد – بنية أساسية) وكذا تصنيفها جغرافيًّا وفقًا للأقاليم الجغرافية للدولة ونطاق عمل المؤسسات الأهلية وأخيرًا تصنيفها إلى جمعيات رائدة / داعمه وجمعيات محلية قاعدية.
2. الترويج لعمل صندوق تطوير العشوائيات وحشد التمويل المحلي من الشركاء من المؤسسات / الجمعيات الأهلية وتوحيد الجهود التخطيطية في هذا الصدد لصالح شمول أكبر للمناطق العشوائية المرغوب تطويرها.
3. تشكيل لجنة دائمة تجمع بين ممثلي الوحدة وأعضاء ممثلين للمجتمع المدني بهدف خلق لغه حوار مشترك وتبادل المعلومات حول البرامج والخدمات المتاحة لكل طرف والتي تستهدف تطوير العشوائيات.
4. إتاحة معلومات دقيقة وموثقة لكل الجمعيات / المؤسسات الراغبة في العمل بمجال تطوير العشوائيات.
5. تذليل المعوقات المختلفة التي تواجه الجمعيات الراغبة في العمل في تطوير العشوائيات خاصة ما يرتبط بالموافقات الأمنية واستخراج تصاريح العمل الحكومية.
6. تمويل تعميم التجارب الميدانية الناجحة للجمعيات الأهلية بمجال تطوير العشوائيات والسماح بتكرارها وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع.

7. استثمار الانتشار المحلي الواسع للجمعيات الأهلية في كافة ربوع الجمهورية وتبني حملة مشتركة حكومية أهلية من شانها التعريف بحق السكن الآمن وتغيير مفاهيم وتعديل سلوكيات الأفراد النازحين من المناطق العشوائية للمناطق الآمنة وخاصة المرتبط منها بالعادات الثقافية والاجتماعية الخاطئة كالإدمان، وختان الإناث، وزواج الفتيات المبكر، والتسرب من التعليم، وكل ما يعد سمات اجتماعية غير مرغوبة لقاطني العشوائيات وفقًا لما بينته الدراسات السابقة.

أدوار الشركاء المقترحين من المجتمع المدني لتفعيل إطار الشراكة:

ترى الباحثة أن هناك جهة منوط بها بعض الأدوار لتفعيل إطار الشراكة مع القطاع الحكومي في مجال تطوير العشوائيات وهي الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والذي يعد قمة الهيكل التنظيمي للعمل التطوعي على مستوى الجمهورية والذي أسس عام 1969م طبقاً للقانون 32 لسنة 1964 حيث نصت المادة (69): ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون له الشخصية الاعتبارية ويضم الاتحادات النوعية والإقليمية، ويكون مقره مدينة القاهرة.

وفي هذا الصدد تقترح الباحثة مجموعة من الأدوار المحددة للاتحاد العام بالتنسيق مع الوحدة المقترحة تتمثل هذه المهام في:

1. المساهمه من خلال الجمعيات التابعة له في إجراء الدراسات البحثية والميدانية اللازم إجراؤها لتحديد أفضل التدخلات الأكثر ملاءمة لقاطني المناطق المطلوب إحلالها أو إزالتها.
2. التنسيق مع الشركاء الدوليين والجهات المانحة لتدبير التمويل لقطاع تطوير العشوائيات.
3. التواصل مع القطاع الخاص لتفعيل المسئولية المجتمعية وزيادة فرص الاستثمار والتمويل بالمناطق العشواية لخدمة المستهدفين.
4. بناء قدرات العاملين بالقطاع الحكومي في تماس مع الجمعيات الأهلية وتعريفهم بماهية وطبيعة عمل المجتمع المدني وأدواره وأهميته كشريك رئيس في مجال التنمية المستدامة.
5. إعداد قاعدة بيانات وتوفير المعلومات الكافية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال تطوير العشوائيات وإتاحتها للقطاع الحكومي وبشكل خاص للوحدة المقترح إنشاؤها لسهولة التنسيق.
6. تقييم الخدمات التي تقدمها الدولة بالشراكة مع المجتمع المدني بالمناطق العشوائية وقياس أثرها الاجتماعي والاقتصادي على المستهدفين.

أخيرًا سعت الدراسة لصياغة هذا الإطار المقترح من أجل تحقيق شراكة فاعلة بين الدولة والمجتمع المدني متمثلاً في الجمعيات الأهلية لتطوير المناطق العشوائية وإلاطار المقترح يسعى بالأساس إلى أن تكون هذه الشراكة مؤسسية ومستدامة وترد نصًا في شكل إجراءات محددة وأدوار منوطة لكل طرف من أطراف الشراكة التي تأمل الدراسة أن تكون شراكة فاعلة من أجل خدمات أكثر جودة للمستهدفين الأكثر فقرًا والأكثر احتياجًا من قاطني المناطق العشوائية

تمت بحمد الله

مراجع الرسالة

- **المراجع باللغة العربية**

- **المراجع باللغة الإنجليزية**

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1- إهرنبرج، جون (2008). المجتمع المدني التاريخ النقدى للفكرة. ترجمة: على حاكم وحسن ناظم. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.

2- البدراوي، عدنان مكي (1992). ظاهرة سكن الصرائف حول بغداد –دراسة اجتماعية اقتصادية عمرانية (معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا. جامعة بغداد).

3- خزام، منى عطية (2009): الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية من منظور الخدمة الاجتماعية (المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية).

4- السروجي، طلعت مصطفى(2004). السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة. دار الفكر العربي. القاهرة.

5- سمك، عابدين ونجوى والسيد صدقي (2002). دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرات المصرية واليابانية. مركز الدراسات الأسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

6- عبد الجليل، دسوقي (2013). دورالجمعيات الأهلية في دعم التعليم الأساسي (دراسة ميدانية). سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 246. معهد التخطيط القومي. القاهرة.

7- قنديل، أماني (2006). المجتمع المدني والدولة في مصر من ق 19 إلى عام 2005. مركز المحروسة. ط1. القاهرة.

8- قنديل، أماني (2004). تطوير مؤسسات المجتمع المدني. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. ط1. القاهرة.

9- قنديل. أماني (2005). مؤسسات المجتمع المدني قياس الفاعلية، دراسة حالة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.

10- الكردي، محمود وآخرون (2003). العشوائيات في المجتمع المصرى. برنامج العشوائيات في المجتمع المصري. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. ط1. القاهرة.

11- ناجي، محمود، أحمد عبد الفتاح ومحمود محمد(2007). التنمية في ظل عالم متغير. مكتبة الزهراء. ط1. القاهرة.

12- أفندي، عطية حسين (2006). المنظمات غير الحكومية مدخل تنموي. كلية اقتصاد وعلوم سياسية.جامعة القاهرة.

13- عزمي، بشارة، (2012المجتمع المدني دراسة نقدية. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. الطبعة

السادسة. القاهرة.

14- الصبيحي، أحمد شاكر(2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

15- المديني، توفيق (1997). المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. اتحاد الكتاب العرب. دمشق.

16- عبد الحميد، إنجي محمد (2010). دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. الطبعة الأولي. القاهرة.

17- هلال، على الدين (2010). النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 1981-2010. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الأولي. القاهرة.

18- شتا، أحمد عبد الونيس وعبد الوهاب، سمير محمد (2008). تطوير المناطق العشوائية التنمية والسياسات والإدارة. دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة.

19- نجيب، عبد الله وعبد الحميد، إصلاح محمد (2009). ثقافة العشوائيات. طيبة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى. القاهرة.

ثانيًا: الدوريات:

20- أبوفرحة، السيد علي (2021): الشراكة في العلاقات الدولية: نشأة المفهوم ومستجدات الممارسة (جريدة السياسة الدولية – دورية متخصصة في الشئون الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام).

21- سليمان، نادية حليم (2019): قضية السكان وحقوق الإنسان (دورية دراسات في حقوق الإنسان – الهيئة العامة للاستعلامات.

22- عبد الله، أمير حسن(2019): التخطيط الحضري في السودان والتوجيهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة (مجلة التخطيط العمراني والمجالي/دورية دولية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين) (المجلد الأول، العدد الأول_ سبتمبر 2019).

ثالثًا: المؤتمرات والندوات:

23- حسانين، مجدة إمام (2013): آليات تفعيل دور الجمعيات الأهلية في دعم التعلم الإساسي "دراسة حالة " ضمن دراسة دور الجمعيات الأهلية في دعم التعلم الإساسي "دراسة ميدانية " (سلسله قضايا التخطيط والتنمية – رقم 246 – معهد التخطيط القومي-القاهرة)

24- حفني، العتيق، قدري محمود، وأحمد مصطفى (2018): دور الأحزاب السياسية المصريه في تنمية سلوك المشاركة الشعبية لمواجهة بعض المشكلات البيئية لدى سكان المناطق العشوائية (مجلة العلوم البيئية -معهد الدراسات والبحوث البيئة-م41-ج3-جامعه عين شمس).

25- الخشت، محمد عثمان (2004): المجتمع المدني (سلسله الشباب -الهيئه العامة لقصور الثقافة).
26- ربيع، هناء عبد التواب (2007): متطلبات تفعيل شبكات العمل الاجتماعي كمؤشر لإعادة بناء وتنمية القدرات المؤسسية (دراسة منظور الخدمة الاجتماعية) (بحث منشور المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم).
27- عبد المجيد، محمد سعيد (2007): الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمحافظة الغربية (أوراق مقدمة إلى المنتدى البيئي الدولي الأول – جامعة طنطا).
28- الفيشاوي، مها جمال وآخرون (2019): دراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنح الأجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية (مجلة العلوم الاجتماعية، م48، الجزء ج1، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس).
29- عبد الوهاب، ماجدة أحمد(2006): تقدير الاحتياجات البيئية كمدخل لمواجهة مشكلة تلوث البيئة في منطقة عشوائية (دراسة مطبقة على حي حلوان)، مجلة دراسات وبحوث في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الحادي والعشرين، الجزء الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلون.
30- قنديل، أماني (2005): دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية (ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمراة، القاهرة).
31- محمد، فراج سيد (2010): منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان في مصر-دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية في محافظة الإسماعيلية (مجلة كلية التربية -ع7 -ج2 جامعة بورسعيد).
32- محمد، محمود إسماعيل (2016): الأبعاد التخطيطية لظاهرة السكن العشوائي دراسة ميدانية لمنطقة حي الميمون في مدينة الكوت بغداد (مجلة كلية التربية، ع22، جامعة بغداد).
33- اليعكوبي، محمد (2012): مفهوم الشراكة (المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية -ع102).
34- يوسف، محمد محمود(2014): العشوائيات والتجارب العربية والعالمية (المؤتمر الدولى تخطيط وإدارة النمو العمرانى وضغوط إلاستثمار في المدن العربية الكبرى-كلية التخطيط العمرانى -جامعه القاهرة)
35- الشاهد، هدى (2014): بين التقييد والفاعلية المطلوبة: مستقبل المجتمع المدني وحرية التظيم في مصر"، حالة مصر، العدد 9.
36- عبد الرزاق، عزيزة على (2010): إعادة النظر في مشكلة العشوائيات في ضوء أزمة الإسكان. شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب. القاهرة.

رابعًا: التقارير:

37- المركز الديموجرافي بالقاهرة (2003): الأحياء العشوائية رؤية وصفية تحليلية، الطبعة الأولى، القاهرة.

38- إجراءات للحدِّ من نشوء المناطق العشوائية في مدينة الرياض: مجلة تطوي. صادرةعن الهيئة الملكية بالرياض العدد 57.

39- إحصاءات صندوق تطوير المناطق العشوائية-2012.

40- إحصاءات صندوق تطوير المناطق العشوائية-2016.

41- تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر (2016): الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – القاهرة.

42- تقرير منظمة هبيتات-التابعة للأمم المتحدة، لجنة المستوطنات البشرية، أكتوبر 2003.

43- التنمية المحلية بالمشاركة: تقرير التنمية البشرية: القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.

44- دراسة المناطق العشوائية في مصر(2008): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – القاهرة.

45- دراسة المناطق العشوائية في مصر(2016): الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-مرجع رقم 81-23423

46- رئاسة مجلس الوزراء (2012): ضمان مناطق سكنية آمنة: صندوق تطوير المناطق العشوائية.

47- تقرير التنمية البشرية لمصر(2008) العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني ". البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. القاهرة.

48- الشرقاوي، هاني (2014) عن اللجنة الشعبية بميت عقبة، التطوير العمراني لمنطقة ميت عقبة، مبادرات التنمية العمرانية في محافظة الجيزة – الآفاق والتحديات،

49- وحدة تطوير المناطق العشوائية (2014)، مقدمة التعامل مع العشوائيات، محافظة القاهرة.

50- مركز معلومات، حي مصر القديمة(2012)، تقرير منطقة الفواخير (بطن البقرة) بمصر القديمة، محافظة القاهرة.

51- مديرية الإسكان والمرافق (2005) الارتقاء بالمناطق الحرفية (بطن البقرة) بحي مصر القديمة، محافظة القاهرة.

52- الإدارة المركزية للإعلام والتوعية البيئية (2007): وزير البيئة يتفقد المشروعات البيئية بمنطقتي المعصرة وعزبة الوالدة بحي حلوان، وزارة الدولة للشئون البيئية.

53- مكتب بوس للإدارة العمرانية والتخطيط البيئي (فبراير 2004): دراسة مبدئية التطوير الحضري بالمشاركة في بولاق الدكرور مشروع بنك إلاسكان والتعمير إلالماني رقم 20089.

54- وحدة تطوير العشوائيات، مكتب السكرتير العام المساعد، محافظة الجيزة(2013)، مشروع تطوير منطقة

عشش السكة الحديد –حي الدقي –محافظة الجيزة.

55- صندوق تطوير العشوائيات(2014): تقرير الزيارة الميدانية لمتابعة أعمال تطوير عشش السودان – حي الدقي –محافظة الجيزة.

56- صندوق تطوير العشوائيات، (2012)، خطة البرامج الاجتماعية والاقتصادية، مشروع تطوير عشش السكة الحديد، حي الدقي – محافظة الجيزة.

57- صندوق تطوير العشوائيات، (2021): المؤتمر العربي الثاني للأراضي –تطوير المناطق العشوائية في مصر (نهج جديد للتنمية المتكاملة).

58- الجهاز المركزي للمحاسبات (2009): تقويم أداء الجهود المبذولة لتطوير وتنمية المناطق العشوائية على مستوى الجمهورية حتى 2009/6/30.

59- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2008): دراسة المناطق العشوائية في مصر.

60- صندوق تطوير المناطق العشوائية (2012): معايير وأسلوب تحديد المناطق غير الآمنة وأولويات التطوير، رئاسة مجلس الوزراء.

خامسًا: رسائل الماجستير والدكتوراه:

61- أحمد، ربا رأفت(2009): المناطق العشوائية وآثارها على التطوير الحضري في المدن الفلسطينية (رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة بيرزيت – فلسطين).

62- المداح، إيمان (2006): دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المناطق العشوائية، (رسالة ماجستير، هندسة المطرية، جامعة حلوان).

63- حسن، إيمان (2008): دور المجتمع المدني في قضية الإصلاح السياسي في مصر (1974-2005)، (رسالة ماجستي، القاهرة: كلية إلاقتصاد والعلوم السياسة).

64- سلامة، حسن محمد (2004): العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

65- جاسم، خالد (2013): الدور الرقابي لمؤسسات لمجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة –جمعيات النفع العام –دراسة حالة (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.الأردن)

66- جميعي، ريهان فهمي (2015): الحياة إلىومية وسبل تحسين نوعية الحياة لسكان المناطق العشوائية دراسة ميدانية بمحافظة الإسكندرية (رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس).

67- حسن، ثناء علي(2016): دور الجمعيات الأهلية في تنمية المناطق العشوائية" دراسة تطبيقية على بعض الجمعيات الأهلية في محافظة القاهرة (رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس).

68- حسن، إيمان(2008): دور المجتمع المدني في قضية الإصلاح السياسي في مصر (1974-2005) (رسالة ماجستير-كلية الاقتصاد والعلوم السياسة -جامعة القاهرة).

69- سليمان، ة سنية بدوي(2020): نحو إطار فاعل للشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة في التعليم الحكومي ما قبل الجامعي (رسالة ماجستير -معهد التخطيط القومي -القاهرة).

70- صلاح، نسمة فتحي(2015): تطوير العشوائيات في مصر "نحو إدارة فعالة لمشروعات تطوير المناطق العشوائية" (رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة).

71- عبد الدايم، مروة (2015): التحايل على المعاش لدي سكان المناطق العشوائية دراسة إثنوجرافية لعشش مظلوم القديمة (رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بنها).

72- علاء الدين، ليلى: آليات وحلول تصميمية لتطوير مسكن المناطق العشوائية (رسالة ماجستير كلية الفنون التطبيقية-جامعة حلوان).

73- قبيصي، محمود نور الدين(2014): رأس المال الاجتماعي كمتغير في التخطيط لتنمية المناطق العشوائية (رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط).

74- كامل، جيهان(2014): فاعلية الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية دراسة مطبقة على مشروع تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم).

75- عمران، ناهد (2002): منهج تنمية قطاع الخدمات الاجتماعية بالمشاركة مع ذكر خاص لمناطق محدودي الدخل. (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة).

سادسًا: المواقع الإلكترونية:

76- المرزوقي، أبو يعرب(2006): دور الفكر العربي في مفهوم المجتمع المدني.

77- رياض، محمودمحمد(2016): المجتمع المدني والتنمية في مصر"، الحوار المتمدن، العدد 5083، فبراير http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid2016

78- عبد الوهاب، أيمن السيد(2017): الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2017/5/30 Accessibility Accessibility /http//:acpss.ahram.org.eg s/16307.aspx 7

79- صندوق التنمية الحضرية، القاهرة http://www.isdf.gov.eg/Default.aspx

80- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2010

:http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/7/10

81- الصوراني، غازي (2004): تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، (الطبعة الأولى، غزة: مركز دراسات الغد العربى، 2004)، متاح على :

http://hamdoucheriad.yolasite.com/resources/-%

82- ياسر، صالح (2016): "المجتمع المدني والديمقراطية"، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ص14-15-16 متاح على http://www.ust.edu/open/library/law/21/% :

83- منظمة هاريكار غير الحكومية دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، (دهوك: مطبعة زانا ،2007) متاح علىhttp://www.harikar.org/new//wpcontent/uploads/2012/08/Dawer.pdf :

84- فياض، عمار حسن (2016): "المجتمع المدني دراسة في إشكالية المفهوم"، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، متاح علىhttp://www.madarik.net/mag1/2.htm :

85- رشماوي، ميرفت وتيم، موريس (2007): "نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي"،Nitric ، العدد 20، اكتوبر 2007، ص 18، متاح علىhttp://mhpss.net/?get=35/2000_ :

86- حسن، بهي الدين (2010): هذا الوضع المأسوي ولد في فجر 23 يوليو 1952"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، يوليو 2010، متاح علىhttp://www.cihrs.org/?p=7676 :،

87- عدلي، هويدا (2021): واقع العمل إلاهلي في مصر الفرص والتحديات 'دراسات في حقوق إلانسان متاح على https://hrightsstudies.sis.gov.eg/

سابعًا: مراجع أخرى:

88- ابن منظور – معجم لسان العرب – مادة ش-ر-ك

89- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لجمهورية مصر العربية 2021-2026 –اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان.

90- الدستور المصري 2014.

91- الدستور المصري 2012 (توقف العمل به في 3 يوليو 2013).

92- الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر: معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2010، ص 151.

93- قانون 32 لسنة 1964.

94- الوقائع الرسمية – قرار 305 لسنة 2008.

المراجع باللغه الإنجليزية:

1- Abdel Rahman, Mahan, (2004), civil society Exposed, The Politics of NGOs in Egypt, Cairo American University Press, Cairo.

2- Ajaykumar P. Panicker(2008), Counter - hegemonic Collective action and the politics of civil society, the case of asocial movement in kerala, india, in the context of neoliberal globalization, india, Dissertation Abstract, Vol. 69 (3-A), p 69.

3- Baker, Gidoen,(1998), Civil society and democratization An inter regional comparison, PHD thesis, The university of leeds, Department of politics, September.

4- Cohen, Jean and Arato, Andrew,(1994), Civil society and political theory, First edition, USA: MIT press,.

المـــــلاحق

ملحق رقم (1)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٨

بإنشاء صندوق تطوير المناطق العشوائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المادة الاولى)

ينشأ برئاسة مجلس الوزراء صندوق يسمى صندوق تطوير المناطق العشوائية .

وتكون للصندوق شخصيته الاعتبارية ، ويكون مقره مدينة القاهرة .

(المادة الثانية)

يهدف الصندوق إلى حصر المناطق العشوائية وتطويرها ، وتنميتها ، ووضع الخطة اللازمة لتخطيطها عمرانيا ، وإمدادها بالمرافق الأساسية ، من مياه وصرف صحى وكهرباء .

ويباشر الصندوق اختصاصه ، بالتنسيق مع الوزارات والجهة المعنية ووحدات الإدارة المحلية ، وعلى هذه الجهات إمداده بالمعلومات والخبرات والمساعدات اللازمة .

ويعرض رئيس مجلس إدارة الصندوق تقريراً عن أعمال الصندوق على مجلس الوزراء لإصدار القرارات اللازمة لتيسير أداء مهامه .

(المادة الثالثة)

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يشكل برئاسة وزير الدولة للتنمية المحلية ، وعضوية ستة أعضاء يمثلون وزارات المالية والكهرباء والطاقة والتعاون الدولى والتنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعى والإسكان والمرافق والتنمية العمرانية وثلاثة من الخبراء وثلاثة ممثلين لمؤسسات المجتمع المدنى وقطاع الأعمال والجمعيات الأهلية يختارهم رئيس مجلس الوزراء .

ويحضر جلسات المجلس المدير التنفيذى للصندوق دون أن يكون له صوت معدود فى مداولاته .

ويصدر بتحديد المعاملة المالية لأعضاء مجلس الإدارة قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الرابعة)

مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ، وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازمًا لتحقيق الغرض الذى أنشئ من أجله وعلى الأخص ما يأتى :

١ - حصر المناطق العشوائية فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية بالتعاون مع المحافظات .

٢ - تصنيف المناطق العشوائية من خلال لجان فنية لتحديد أسلوب التعامل معها وحصر المناطق غير الآمنة منها .

٣ - وضع السياسة العامة لتطوير وتنمية المناطق غير الآمنة .

٤ - الإشراف على وضع المخططات العمرانية للمناطق العشوائية بما يتوافق مع أحكام قانون البناء وإمدادها بالمرافق الأساسية .

٥ - وضع خطة لتطوير المناطق العشوائية طبقًا للمخططات العمرانية مع إعطاء أولوية لإزالة المناطق غير الآمنة .

٦ - متابعة تنفيذ خطط التطوير العمرانى للعشوائيات بالتعاون مع المحافظات ومؤسسات المجتمع المدنى .

٧ - تشجيع المجتمع المدنى وقطاع الأعمال على المساهمة العينية والمادية فى أعمال تطوير المناطق العشوائية من خلال الصندوق .

٨ - حصر المنشآت والوحدات المقامة فى المناطق غير الآمنة بالتنسيق مع الجهات المختصة .

٩ - وضع خطة لإزالة المبانى والمنشآت المقامة فى المناطق غير الآمنة ، والتى لا تتوافر فيها اشتراطات الأمان والسلامة ، وعلى الأخص المتعلقة بالأمن والحريق والانهيار ، وإخلاء شاغليها .

١٠ - متابعة توفير أماكن إيواء لمن يتقرر إخلاؤهم سواء لاعتبارات الأمان والسلامة أو تخطيط المنطقة عمرانيًا .

١١ - التنسيق مع الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم باتخاذ ما يراه من إجراءات لازمة لوقف أعمال أو تصحيحها التى يجرى تنفيذها فى المناطق العشوائية .

١٢ - إبلاغ الجهات الإدارية والقضائية المختصة لاتخاذ جميع الإجراءات المقررة قانونًا ، بما يتكشف للجان الفنية المختصة من منشآت غير آمنة لا تتوافر فيها اعتبارات الأمان والسلامة .

١٣ - إعداد تقارير دورية بنتائج أعمال اللجان الفنية المتخصصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنمية وتطوير المناطق غير الآمنة .

(المادة الخامسة)

يجتمع مجلس إدارة الصندوق بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر ، وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء .

وللمجلس أن يدعو من يرى دعوته من المحافظين والخبراء المعنيين بالموضوع الذى يناقشه المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

وللمجلس أن يفوض رئيسه أو أحد أعضائه فى القيام بمهمة أو مهام محدده .

(المادة السادسة)

يكون للصندوق مدير تنفيذى ، يتولى إدارة وتصريف شئونه والإشراف على أعماله الفنية والإدارية والمالية .

ويصدر بتعيين المدير التنفيذى ومعاملته المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويمثل المدير التنفيذى الصندوق أمام القضاء وفى صلاته بالغير .

(المادة السابعة)

يضع مجلس إدارة الصندوق اللوائح المالية والإدارية ، وشئون العاملين .

ويصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الثامنة)

تكون قرارات مجلس إدارة الصندوق نافذة بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء.

(المادة التاسعة)

تتكون موارد الصندوق من :

(أ) الاعتمادات التى تخصص له فى الموازنة العامة .

(ب) القروض التى تعقد لصالح الصندوق .

(جـ) الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا التى يقبلها مجلس إدارة الصندوق .

(د) عائد استثمار أموال الصندوق .

(هـ) أية موارد أخرى تتقرر قانوناً .

(المادة العاشرة)

يكون للصندوق موازنة خاصة فى إطار موازنة الدولة ، كما يكون له حساب خاص ، وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

ويتم ترحيل الفائض من الحساب الخاص من سنة مالية إلى أخرى .

(المادة الحادية عشرة)

تسرى على أموال الصندوق الأحكام المتعلقة بالأموال العامة ، كما تخضع هذه الأموال لرقابة أجهزة الدولة المختلفة .

(المادة الثانية عشرة)

يعد الصندوق تقريراً للعرض على رئيس مجلس الوزراء ربع سنوى يتضمن أوجه نشاطه والنتائج التى توصل إليها ، وما يراه من مقترحات بشأنها .

(المادة الثالثة عشرة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ شوال سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٠٨ م) .

حسنى مبارك

ملحق رقم (2)

استبيان موجه للجمعيات العاملة بمجال تطوير العشوائيات بالشراكة مع القطاع الحكومي

ضمن مقتضيات الحصول على درجة ماجستير التخطيط والتنمية

دراسة بعنوان

" إطار مقترح للشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني لتنمية المناطق العشوائية في ؟"مصر "

دراسة ميدانية

A Suggested Framework for Partnership between Government and Civil Society for the Development of Slums in Egypt

A field study

الباحثة / سعاد حسين محمد عبد النعيم

تحت إشراف

أ. د/ أحمد عبد العزيز البقلي

الاستاذ بمركز التنمية الإقليمية

معهد التخطيط القومي

(بيانات هذه الاستمارة سرية ومخصصة فقط لأغراض البحث العلمي)

البيانات الأولية:

1- اسم المؤسسة/ الجمعية : .....

2- اسم القائم بملء الاستمارة (اختياري) :.....

3- وظيفة القائم بملء الاستمارة داخل الجمعية /المؤسسة:.....

المحور الأول: خبرة الجمعيات ومصادر التمويل:

1- عدد سنوات عمل المؤسسة / الجمعية بقطاع التنمية:

أ. **أقل من خمس سنوات (.....)**

ب. **من 5 إلى أقل من 10 سنوات (.....)**

ج. **10 إلى أقل من 15 سنة (.....)**

د. **15 سنة فاكثر (.....)**

2- سنوات عمل المؤسسة /الجمعية في مجال تطوير العشوائيات:

أ- **أقل من خمس سنوات (.....)**

ب- **5 لأقل من 10 سنوات (.....)**

ج- **10 لأقل من 15 سنة (.....)**

د- **15 سنة فأكثر (.....)**

3- مصادر تمويل برامج تطوير العشوائيات في المؤسسة / الجمعية:

أ- **منح خارجية (.....)**

ب- **منح حكومية (.....)**

ج- **دعم ذاتي من ميزانية الجمعية (.....)**

د- **تبرعات (.....)**

المحور الثاني: طبيعه البرامج والتدخلات بمجال تطوير العشوائيات :

4- هل لدى الجمعية / المؤسسة برنامج ثابت لتطوير العشوائيات بتمويل ذاتي من الجمعية ينفذ بمناطق عمل الجمعية بالعشوائيات؟

أ- **نعم (.....)** ب- **لا (.....)**

5- في حالة الإجابة بنعم يستهدف هذا البرنامج خدمات:

أ- **التعليم للأطفال المتسربين (.....)**

ب- **محو الأمية (.....)**

ج- **الإقراض (.....)**

د- **المشروعات الصغيرة (.....)**

هـ- **تثقيف وتوعية السيدات للسيدات (.....)**

و- **التدريب الحرفي (.....)**

ز- **التوظيف (.....)**

ح- **البنية التحتية (.....)**

ط- **أخرى تذكر (.....)**

المحور الثالث: الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني في مجال تطوير العشوائيات:

6- من واقع خبرة جمعيتكم / مؤسستكم ترى أن الدولة تتعاون مع الجمعيات الأهلية في برامج تطوير وتنمية المناطق العشوائية؟

أ- نعم (.....) ب- لا (.....)

7 – غالبًا مايتم دعوة جمعيتكم /مؤسستكم للشراكة في المناقشات الحكومية التي تجريها الدولة بشان برامج وخطط تطوير العشوائيات؟

أ- نعم (.....) ب- لا (.....)

7- في حال تمت دعوتكم للمشاركة مع القطاع الحكومي ما هي المرحلة التي يتم دعوتكم للمشاركة بها:

م		نعم	لا
1	مرحلة التخطيط		
2	مرحلة التنفيذ		
3	مرحلة المتابعة		
4	مرحلة التقويم		

9- في حال تمت دعوتكم للمشاركة مع الحكومة بتخطيط البرامج الخاصة بتطوير العشوائيات غالبًا ما تكون انشطة التخطيط متمثلة في:

م		نعم	لا
1	اجتماعات تشاورية		
2	ورش عمل		
3	مؤتمرات مشتركة		
4	تبادل تقارير رصد الأداء الميداني بقطاعات العمل		
5	أخرى تذكر :.....		

10-على اعتبار أن لمؤسستكم / جمعيتكم خبرة في مجال الشراكة مع القطاع الحكومي في مجال تطوير العشوائيات فإنه يتم موافاتكم من قبل القطاع الحكومي الشريك لكم في البرامج / المشروعات بالخطط الحكومية الكاملة للتطوير المستهدف :

أ- نعم (.....) ب- لا (.....)

م	البيان	أكثر أهمية	اقل أهمية
	تنفيذ مشروعات مشتركة بين الجمعيات الأهلية والقطاع الحكومي		
	دعم مالي من الجمعيات لتنفيذ خطة الدولة		
	دعم البنية الأساسية والمباني والتجهيزات بالمناطق العشوائية		
	تقديم خدمات إلاغاثة والطوارئ للسكان من قاطني المناطق العشوائية المستهدفة بالتطوير		
	تقديم خدمات الرعاية الصحية لقاطني المناطق العشوائية (كشف – علاج –		

	عمليات– توعية)		
	تقديم خدمات الرعاية التعليمية للسكان من قاطني المناطق العشوائية المستهدفة بالتطوير (فصول تقوية – تعلم أطفال متسربين – محو أمية للكبار)		
	تقديم خدمات تحسين سبل المعيشة للسكان من قاطني المناطق العشوائية المستهدفة بالتطوير(تدريب – توظيف – إقراض – مشروعات صغيرة)		
	أخرى تذكر (.....)		

11- على اعتبار أن لمؤسستكم / لجمعيتكم خبرة في مجال الشراكة مع القطاع الحكومي في مجال تطوير العشوائيات هل يأخذ الجانب الحكومي بآرائكم في وضع الخطط والسياسات التنموية المستهدفة ويدرجها ضمن الخطط الحكومية؟

أ- نعم (.....) ب- لا (.....)

12- في رأيك تتمثل أهم أوجه الشراكة في قطاع تطوير العشوائيات بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني في المجالات االتالية: (اختر ثلاثة مجالات فقط أكثر أهمية) :

المحور الرابع: التحديات التي تواجه الجمعية/المؤسسة في الشراكة مع الدولة بمجال تطوير العشوائيات:

13- هل يواجه المجتمع المدني تحديات في الشراكة مع القطاع الحكومى في مجال تطوير العشوائيات؟

أ- نعم (.....) ب- لا (.....)

14- في حالة الإجابة بنعم تتمثل هذه التحديات في؟

م	التحديات	نعم	لا
	عدم وضوح مفهوم الشراكة.		
	صعوبة الحصول على موافقات حكومية تخص الشراكة.		
	تعديل خطط التنفيذ كليًا أو جزئيًا.		
	التدخل من قبل القطاع الحكومي لتعديل أنشطة البرامج المقترحة من القطاع الحكومي.		
	تعنت القائمين بالمتابعة من قبل القطاع الحكومي.		
	الضغط على الجمعية بتقديم الجمعية لدعم مادي للبرامج والخطط الحكومية.		
	وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب.		
	أخرى تذكر		

المحور الخامس: مقترحات تطوير الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة بمجال تطوير العشوائيات:

15- يمكن تقييم الشراكة بين جمعيتكم / مؤسستكم والقطاع الحكومي الشريك لكم بمجال تطوير المناطق العشوائية على إنها شراكة:

أ- جيدة (.....) (اذهب إلى السؤال رقم 16)

ب- متوسطة (.....)

ج- ضعيفة (.....) (اذهب إلى السؤال رقم 17)

16- في حالة الإجابة بـ (جيدة) ما أشكال الشراكة الداعمة للجمعيات الأهلية (دعم لوجستي – تقني – معلوماتي – بناء قدرات – تشاركية الحوار والخطط – .....إلخ):

م	اشكال الشراكة	جيد	ضعيف
أ.	قيام الحكومة إتاحة خطط التطوير الكاملة وموافاة الجمعيات الشريكه بها.		
ب.	قيام الحكومة بتمويل مشروعات الجمعيات العاملة في مجال العشوائيات.		
ج.	قيام الحكومة بدعوة الجمعيات والحرص على وجودها كشريك أساسي أثناء تنفيذ خطط التطوير.		
د.	قيام الحكومة بعمل برامج لبناء قدرات الجمعيات العاملة في مجال تطوير العشوائيات .		
هـ.	أخرى تذكر:		

17- في حالة الإجابة بـ (ضعيفة) ما الدعم الذي تحتاج من الحكومه تقديمه لتكون الشراكة جيدة (دعم لوجستي– تقني – معلوماتي – بناء قدرات – تشاركية الحوار والخطط – .....إلخ)

م	أشكال الدعم المطلوب من الحكومة	جيد	ضعيف
أ-	قيام الحكومة إتاحة خطط التطوير الكاملة وموافاة الجمعيات الشريكه بها.		
ب-	قيام الحكومة بتمويل مشروعات الجمعيات العاملة في مجال العشوائيات.		
ج-	قيام الحكومة بدعوة الجمعيات والحرص على وجودها كشريك أساسي أثناء تنفيذ خطط التطوير.		
د-	قيام الحكومة بعمل برامج لبناء قدرات الجمعيات العاملة في مجال تطوير العشوائيات.		
هـ-	أخرى تذكر:		

18- هل ترى أن هناك أهمية لوجود إطار تنظيمي (مؤسسي / تشريعي) حاكم للشراكة بين المجتمع المدني ممثلاً في الجمعيات الأهلية والقطاع الحكومي في مجال الشراكة لتطوير العشوائيات ؟

أ- نعم (.....) ب- لا (.....)

19- في حالة الإجابة بنعم يرجى التوضيح لماذا / أسباب الأهمية ؟

أ- .....

ب- .....

ج- .....

20- ما أهم مقترحاتك لتطوير إطار ينظم الشراكة بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتطوير المناطق العشوائية ؟

أ-.....

ب- .....

ملحق رقم (3)

قائمة الجمعيات المشاركة في تطبيق الاستبيان

م	اسم الجمعية / المؤسسة	نطاق العمل الجغرافي
1	جمعية الشباب للتنمية والبيئة	القاهرة
2	مؤسسة رسايل آدم للتنمية	الجيزة
3	جمعية المرأة والمجتمع	الجيزة
4	الشباب لرعاية المرأة و تحسين البيئة	القاهرة
5	جمعية الإخلاص والتقوى لتنمية المجتمع المحلي	الجيزة
6	جمعية تنمية المجتمع ورعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الخاصة	جمهورية مصر العربية
7	جمعيه الوعد للتدريب والتنمية المستدامة	الجيزة
8	جمعية إشراقة لتنمية المجتمع	الجيزة
9	مركز خدمات التنمية	جمهورية مصر العربية
10	جمعيه الفردوس للتنميه المستدامه بأسيوط	أسيوط
11	موسسة نساء من أجل التنمية	الجيزة
12	جمعية حورس للشباب والتنمية بقنا	قنا
13	مؤسسّة محمّد النّادي الخيريّة	اسزان
14	جمعية كاريتاس – مصر	جمهورية مصر العربية
15	مؤسسة حورس للتنمية والتدريب	سوهاج
16	مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة	القاهرة
17	مؤسسة عماد مصر المستقبل للتنمية	القاهرة
18	المؤسسة المصرية للتنمية و الجودة	القاهرة
19	جمعية شفاء القلوب	الجيزة
20	جمعية شجرة الحياة	الجيزة
21	مؤسسه هي للتنمية وتطوير إلاسرة بسوهاج	سوهاج
22	جمعية خير وبركة	جمهورية مصر العربية
23	جمعية العلم والإيمان	القاهرة
24	جمعية حواء المستقبل	جمهورية مصر العربية